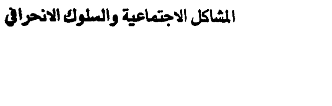
المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي

دكتور محمد عاطف غيث
أستاذ علم الاجتماع
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

دار المعرفة الجامعية


منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET



المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي



المشاكل الاجتماعية
والسلوك الانحرافي

دكتور محمد عاطف غيث
أستاذ علم الاجتماع
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش سوتير - إسكندرية
ت : ٤٨٣٠١٦٣



تصــــدير

ترجم الفكر الانســــانى ـ قبل استخدام العلم ـ عن احساسه بمشاكل الانسان والمجتمع بصــورة متعددة كشفت عن وجهات نظر مختلفة ، كانت صورة صــادقة لمنطق العصر وفلسفته وطبيعة عــلاقات الانتاج ومراكز القوة . وتردد الفهم بين القدرية والقناعة تارة ، وبين النصيحة والحكمة والخيالية تارة أخرى . ولعل السبب فى ذلك يرجع الى أن محاولات الانســـان التكيف مع الطبيعة لم تكن قد تقدمت بعد . كما أن التنظيم الاقتصــادى والاجتماعى والســياسى كان يرتكز على أساس وحدات بشرية صغيرة نسبيا . الى جانب أن حركة التاريخ كانت تسير فى بطء شــديد عوقت التفكير فى امــكانية التغيير الاجتماعى أو الاعتماد على ارادة الانسان فى الاسهام فى رسم أبعاد المستقبل . ولهذا تجمدت صورة التنظيم الاقتصادى والاجتماعى ، وما قــام على أساسه من أبعاد معينة للعلاقات الاجتماعية ، وظــل أصحاب مراكز القــوة فى مجتمعات الانســـان يقاومون بأساليب متعددة كل محــاولة للتغيير أو التعــديل .

ولقد واجه الفكر الاجتماعى محنة فى مطلع العصر الحديث عنــدما وضح الاختــلاف الكبير بين الصــورة القديمة للتنظيم الاقتصـــادى والاجتماعى والصورة الجديدة التى أخذت تفرض نفسها نتيجة للزيادة المستمرة فى عدد السكان واتساع نطاق القوميات وقيام الدول الحديثة والنتـــائج المتتابعة التى تمخضت عن تقدم العلم ، الى جــانب انتشار التصنيع وما صحبه من أنماط جديدة كلية لعلاقات الانتاج ومراكز القوة .

ان مواجهة هذا التغير الكبير الذى أخذت عوامله تتجمع ونتائجه تزداد . جعل التفكير الاجتماعى يتجه اتجاهين مختلفين،أشتد وضوحهما خلال القرن التاسع عشر : الاول ، لم يدرك أن هذا التغير يتطلب نظرة جديدة للحيـاة وأبعادا جديدة أيضا لعلاقات المجتمـع ، وانما تقتصر عمليـات المواجهة على تعـديلات لا تمس أساس البنـاء الاجتماعى ، فتؤدى الى توازن يتحـرك دائما الى الامام ، كما أن مواجهة مشـاكل المجتمع يمكن أن تتم على أسـاس عدد من التشريعات لا تمتد أكثر من احداث تجديدات أو تعديلات فى بعض وظائف التنظيـم الاجتماعى ، على أن يحـدث هذا تدريجيا ، باعتبار أن النظام الاجتماعى له صـفة الدوام ، وانما تنسلخ عنه أو تضاف اليه بعض الوظائف التى تعبر عن اتساع نطاق العلاقات الاجتماعية فى الوحدات الكبيرة للحياة الحضرية والصناعية . واذا ظهرت هناك حاجة الى خلق نظـام اجتماعى ليقوم بوظائف محـددة ، فانه يستقيم من حيث بنائه وروابطه ووظـائفه مع بقية النظم لاخـرى .

الثانى ، أدرك أن التغير من حيث عوامله ونتائجه ، أدى الى ظروف عديدة تجعل البناء الاجتماعى القديم غير صالح حتى مع تعديله لمواجهة الابعاد المتغيرة لعلاقات المجتمع ، وخاصة فيما يتعلق بالانتاج وتوزيع الثروة ، الى جـانب المشاكل العديدة التى تتراكم وتتـفاقم كلما زادت عمليات الاحتكار فى مجالات الصناعة كالانتاج ، والحل المناسب فى هذه الحـالة اصـلاح جوهرى أو ثورة حتميـة تعيد ترتيب اجـزاء البناء الاجتماعى لتنبثق عنه عـلاقات جديدة تستقيم مع الطـابع الجـديد للمجتمـع .

وليس هناك شك أن علم الاجتماع الرأسمالى فى البلاد الغربية كان

تعبيرا عن الاتجاه الاول ، وموقفا علميا محددا لمواجهة التفكير العلمى فى الاتجاه الثانى ولعل هذا هو السر فى الاهتمام المتزايد بعلم الاجتماع فى أوربا وأمريكا ، والمنح السخية التى تعطى للهيئات والباحثين العاملة فى ميدانه . ومعنى ذلك أن مفهوم هذا العلم المعروفة حاليا فى كثير من البلاد الرأسمالية تعتبر محاولة لتوجيه التفكير فى الاتجاه الرجعى ولتعويق الفكر الثورى العلمى من أن يكشف عن التناقضات الموجودة فى المجتمع والتى تبقى بلا حل فى ضوء هذه المفاهيم .

لقد كشف ميدان دراسة مشاكل المجتمع الفرق الجوهرى بين نظريتين « عمليتين » الرأسمالية والاشتراكية ، ووضح أن النظرة الاولى تحاول أن « تعالج » وتعتبر المشكلة خللا عارضا يصيب الوظيفة دون البناء ، أما النظرة الثانية فهى تحاول أن « تقى بالتخطيط المجتمع من أن تنفتح فيه . . ب تفصح عن مشاكل صعبة الحل ، وذلك عن طريق ترتيب أجزاء البناء الاجتماعى ليؤدى وظائف جديدة تعبر عن أهداف المجتمع الاساسية فى ضوء النظرة الجمعية للحياة » .

من أجل هذا حاولت فى هذا الكتاب — ما استطعت — أن أعرض لتناقض بين هاتين النظريتين ، وخاصة أن علم الاجتماع الذى يقدم المادة النظرية لبحث مشاكل المجتمع ، لم يتقدم بعد فى طريق الموضوعية والحيادية ، كما يزعم علماء الغرب ، بل لا زال التوجيه الايديولوجى يحدد اطار الدراسة ومضامينها المتعددة . كما حاولت أن أبرز هذا بالتطبيق على مجتمعنا — الذى هو معلمنا الاول — وخاصة فى هذه الفترة التى يتغير فيها البناء الاجتماعى فى ضوء الحل الثورى العلمى . فى ميدان المشاكل والانحراف .

لقد نضجت كثير من الافكار التى تضمنها هذا الكتاب أثناء خوض

تجارب البحث الاجتماعي والعمل في ميدان مشاكل مجتمعنا ، أما اكتمال هذه الافكار واتخاذها ثوبا علميا محددا ، فانه مرتهن بمزيد من المناقشة والنقد البناء ،ومزيد من التعرف على ابعاد المشاكل المتداخلة ، والتفهم العميق لمسائل التطبيق الاشتراكي والنظرية الاشتراكية في بلدنا .

عاطف غيث

الفصل الأول

علم الاجتماع ومشاكل المجتمع

لم يعد العلم بمعزل عن الحياة . والذين لا زالوا يقيمون الفواصل العميقة بين العلم النظرى والعلم التطبيقى أو بين النظرية العلمية وامكانيات تطبيقاتها العلمية ، انما هم فريسة لتعالمية زائفة . واذا جاز لنا أن نزعم وجود مثل هذه *الفواصل فى العلوم الطبيعية* . فلا يجوز لنا فى دائرة العلوم الاجتماعية أن نتنكر لايماننا الذى يشاركنا فيه كثيرون من أقطاب هذه العلوم فى ضرورة تطبيق العلم على الشئون الانسانية، ولعل اصرار بعض العلماء على عدم الخلط بين النظر والتطبيق . انما يرجع فى حقيقة الامر الى احساسهم بعدم كفاية طرق البحث وعدم دقة الحقائق الاجتماعية ، بحيث يصبح التنبؤ على ضوئها مخاطرة كبرى ينتظره الاخفاق ، أو اذا جوزف به ففى أضيق الحدود التى لا تفيد البشر فى شىء له أهمية فى حياتهم أو علاقاتهم ، ولهذا عليهم أن يعترفوا أن الامر يحتاج بدلا من الجدل دول حدود النظرية العلمية وصدق القانون العلمى ، الى مزيد من التعمق فى الدراسة لسبر أغوار الحياة الانسانية ، وبهذا يمهدون الطريق الى احاطة أوسع بالمشاكل الانسانية، وليس هذا فحسب ، بل أيضا الى تطوير وقدرة أكبر على التنبؤ فى وجود أعقد الظروف وأكثر احتمالات التغير التى تميز حقائق العالم الاجتماعى .

هذا الى أن الاهتمام بتطبيق العلم لحل الازمات المعاصرة فى العلاقات الانسانية جدير بأن يجعل العلماء يجمعون مصادر المعارف

العلمية ويوجهونها بطريقة تؤدى الى مزيد من النتائج المفيدة . بدلا من السير فى كل اتجاه دون وحدة هدف او نظام فى الاصلاح . ولهذا نعتقد أن العلم هو المخلص الوحيد للانسان من أخطائه ، وننظر الى الجهود التى تبذل لحل المشاكل الانسانية بالوسائل العلمية نظرة ملؤها الثقة بالعلم ، ومن ناحية أخرى اذا كان هدفنا زيادة فهمنا للانسان وأعماله دون محاولة للتطبيق على المشاكل العملية ؛ فان معالم الطريق أمامنا لابد أن تكون واضحة ومنظمة التنظيم الذى يسمح بأن يكون كل تقدم فى الميدان العلمى مفضى الى تقدم آخر . ذلك لانه من الممكن فى بعض الاحوال أن نعتبر تفهم الطبيعة الانسانية عن طريق العلم هدفا فى حد ذاته . ومن هذه الزاوية حاولت كثير من القبائل والشعوب أن تفهم الانسان . وأن تفهم معنى وجوده ، ومكانه من العالم ، وأعماله على الارض التى يسكنها .

ومهما كان مصدر اهتمامنا بالعلم الاجتماعى . سواء كان نظريا صرفا أو تطبيقيا أو كليهما . فان المتفق عليه بين العلماء أن النظرية التى لها سمات الوحدة والاكتمال لها قيمة عظمى . ومن ناحية أخرى فهى تمثل حاجة ملحة لا يمكن الاستغناء عنها . ولهذا تكون احتمالات التقدم فى الميدين النظرية والتطبيقية فى الجوانب الاجتماعية كبيرة ، ويمكن أن نلاحظ فيها زيادات كمية اذا تم هذا فى اطار مضبوط من المفاهيم العامة المتعارف عليها .

ومن استقرائنا لتاريخ العلم نجد أن كثيرا من القضايا العلمية التى قامت على الملاحظة وقعت تحت تأثير المعتقدات الشخصية ورغبات العلماء . وكان رد الفعل أن رفض العلماء الاخرون قبول مثل هذه الملاحظات المغرضة وحاولوا أن يدعموا وسائل جديدة أكثر موضوعية

فى الملاحظة والتحليل • واليوم تتكون المعرفة العلمية من مجموعة من القضايا المنطقية يقبلها جميع الباحثين بغض النظر عن معتقداتهم ورغباتهم أو انتماءاتهم المختلفة •

ويترتب على ذلك أن سلوك العالم يتميز بالخصائص الاتية عندما يكون منشغلا فى بحث علمى •

١ ــ انصراف تام الى موضوعات الدراسة ومناهجها العلمية • وما يترتب على ذلك من اختبار للبراهين والادلة فى ضوء القواعد المنطقية والتحليل الرياضى •

٢ ــ اعتماد تام على الحقائق الواقعية • وعلى المطق المجرد عند الوصول الى النتائج •

٣ ــ اخلاص واتصال دقيق بمستويات العلم ووسائله وما يتضمنه بالطبع من حكم قيمى • ويقوم هذا الحكم على الاعتقاد بأنه عند الوصول الى حل المسائل التى تواجه الحقائق وعند الوصول الى التنبؤ بالاحداث المستقبلة فان مناهج العلم تكون قد أثبتت أنها أكثر فاعلية من أى وسيلة أخرى معروفه حتى الان •

دور عالم الاجتماع : على علماء الاجتماع أن يحددوا النتائج المترتبة على أبحاثهم وعلاقاتهم بالمشاكل الاجتماعية ، وأن يجعلوا الحقائق الموضوعية عن المجتمع فى متناول أى شخص مهتم أو مسئول• وواجب عالم الاجتماع الاول أن يصل الى نتائج محددة واضحة عن المجتمع وعن التفاعل الانسانى • أما كيف يستفاد من هذه النتائج العلمية فليس الامر عندئذ خاضعا للتحديد العلمى • على الرغم من أنه

يهم علماء الاجتماع من حيث الادوار التى يقـومون بها كمواطنيين أو كاباء أو أصـدقاء .

فلا العلم الفيزيائى أو الاجتماعى صـالح لان النـاس ، ما ينبغى أن يطلبوه ؟ وكان ما يستطيع العلم أن يفعله هـو أن يقول : اذا اردت حدوث الفعل كذا عليك أن تفعل كدا وكذا . أو اذا فعلت كذا وكذا يكون نتائج ذلك حسنة . وهذا لا يعنى أن المسائل الخلقية لا تتأثر بابحـاث علم الاجتماع . فكثير من مسائل السياسة العامة التى كان يظن أن لهـا علاقة بالاخلاق قد يسرت عندما أصبح ممكنا اخضاعها للتحليل العلمى ، كما أن الخوف من العين الشريرة زال عندما أثبت العلم ان السحرة ومن اليهم لا يملكون أى قوة خارقة أو زائدة عما زود به الاشخاص الاخرون. وزال الاعتراض على الحقن عندما تقدمت المعلومات العلمية وذاعت بين الناس . وتناقص الاتجاه الى العقاب الصارم والقاسى للجرائم عندما تبين ان مجرد القسوة لم تساعد وحـدها على نقص نسبة الجـرائم . وسيتناقص الخوف من الطاقة النوويه وستخف المطالبة بوقف تجـاربها اذا ظل الاتجاه الى استخدمها فى الاغراض السلمية يتزايد باستمرار . :ما دور عالم لاجتماع بالنسبة لمثل هذه الموضوعت فلا يكون بأن يختار جانبا معينا ، بل عليه : ١ ـ أن يساعد على توضيح حقيقة كل موضوع دتى تصبح تفاصيله حقائق يمكن مناقشتها ، ٢ ـ وان يقوم بالبحث المطوب ليجعل من كل حقيقة من هذه الحقـائق موضوعا معتمدا يمكن الاهتداء به عند الحكم .

هـذا وتمكن المعرفة العلمية الناميـة المجتمع من اختيـار اهدافه بالاضافة الى الامكانيات الموجودة أو التى يمكن الحصـول عليها . أو بمعنى آخر يمكن للانسان نتيجة للمعرفة العلمية ان يتجنب الاهـداف

المستحيله أو المتناقضه . ومثال ذلك ان المجتمع الواعى لا يمكن أن يخفض
على حصص الضرائب وزيادة الخدمات الحكومية فى نفس الوقت من انه
يحاول أن يكشف عما اذا كان المواطنون يريدون مزيدا من الخدمات
فاذا ثبت له ذلك أمكنه أن يرفع الضرائب بموافقه المواطنين وعنوبهم
الارادى . وعلى هذا يمكننا أن نقول ان عالم الاجتماع الواعى يستطيع
أن يتنبأ بالجو الاجتماعى كما يتنبأ الراصد بالرطوبة والحرارة والبروده.
ومثال ذلك ان عالم الاجتماع لابد أن يكون قادرا على التنبؤ بطبيعة النظام
الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية والمشاكل التى تترتب على الاخذ بنظام
سياسى معين مثلا .

وخلاصة القول أن علم الاجتماع لا يمكن أن يدلنا على تفاصيل
السياسات وما ينبغى أن تكون عليه ، كضبط النسل والهجرة . ولكنه
يستطيع أن يدلنا على النتائج التى تترتب على الاخذ بسياسة معينه
أى أنه يبصر وينير الطريق ولا يدفع العربة .

وعلى ذلك نستطيع أن نحصر المشاكل Problems التى يواجهها
عالم الاجتماع فيما يلى :

١ ــ **مشكلة علمية** : تتصل بموضوع العلم نفسه كالمشاكل المتعلقة
بشأن العلاقات الاجتماعية فى المجتمع الواحد وطريقة معالجتها على
أساس المنهج العلمى .

٢ ــ **مشكلة اجتماعية** : وهى التى قد تظهر فى مجتمع بعينه فى وقت
معين نتيجة لظروف معينه . وتقتضى من علماء الاجتماع المحليين
دراستها والكشف عن أسبابها .

٣ ـ **مشكلة مجتمعية :** وهى التى قد تظهر فى مجتمع بعينه فى وقت فى جميع المجتمعات بغض النظر عن المكان وذلك مثل المسائل المتعلقه بالاسرة والزواج والضبط الاجتماعى والقيم وغيرها من الامور التى تتصل بالدعائم الاساسية للحياة الاجتماعية .

٤ ـ **مشكلة علاجية :** وهى التى تتصل بانحراف معين فى ناحية معينة من العلاقات الاجتماعية وتتطلب اصلاحا تقوم به هيئات متخصصه وهذا لا ينفى دور علماء الاجتماع فى كشفها وبيان عواملها ودينامياتها .

وهذا الفصل بين المشكل من الاهمية بمكان بالنسبة لعالم الاجتماع لما له من اتصال بطرائقه فى الدراسةفمن ناحيةلابد أن يبحث عن وسائل موضوعية لقياس الظواهر الاجتماعية ، ويصمم وسائل أخرى لفحص المواقف العملية ولاكتشاف العلل العلاجية المتضمنة فى المشاكل الاجتماعية واختلال التوافق وعلى هذا الاساس يستطيع عالم الاجتماع ان يسهم فى برنامج الاخصائى الاجتماعى وخبراء العلاقات والادارات العامة واخصائى الطب أو العلاج النفسى .

المشاكل الاجتماعية من وجهة نظر علم الاجتماع

تختلف النظرة الى المشاكل الاجتماعية باختلاف الباحث . فرجل الشارع يميل الى النظر اليها من وجهة نظر وحيدة بمعنى أنه يرى أن أسبابها يمكن أن تحصر فى سبب واحد ، وهذا بالاضافة الى ان وعيه بالمشاكل يتخذ اتجاها محددا يغلب عليه الاحساس بمشكلة معينة يعاييه هو فعلا أو يكون شديد الصلة بها بطريقة ما والبيولوجى الساذج والمتطرف فى نفس الوقت قد يرى أن الذين يعيشون المشكلة الاجتماعيه ربما كانوا ضحيه عوامل وراثية لم تكن فى صالحهم . ولذلك سقطوا فى

معركة تكيف وينكسرت مقومتهم امام ضروف أقوى منهم . ومن أجل هذا مفكر في شرح مشاكل الاجتماعيه في ضوء حلول حاسبيه مثل تعقيم مثل هؤلاء الاشخاص أو اجبارهم على ضبط النسل حتى لا يخرج من أصلابهم نسل ضعيف يسقط صريعا عند أول صدام مع الحياة ، فيزيد المشكلة الاجتماعية حجما وتفاقما والجغرافي الحتمي من ناحية أخرى قد يرى أن المناخ ربما كان السبب في مشاكل مثل الفقر ، ومن ثم في عدد من المشكل الاجتماعية الاخرى التي يكون الفقر عاملا فيها كالجريمة والبغاء .

لكن هذه التفسيرات يظهر فسادها عندما ندرك تعدد العوامل التي تنضج ظاهرة يمكن أن نطلق عليها « المشكلة الاجتماعية » . وسبيلنا في علم الاجتماع أن نحصر العوامل قبل أن نحكم على أهميتها النسبية . على أن قولنا هذا لا يجب أن يقودنا الى الوقوع في بعض مغالطات العلية الاجتماعية ذلك لانه من الخطأ أن نعتبر جميع العوامل متساوية العلية والدينامية في ابراز المشكلة الاجتماعية . ومن هذه الزاوية رسم علماء الاجتماع عدة اطارات من المفاهيم بغرض ترتيب وحصر المادة التي يقوم على أساسها بحث المشاكل الاجتماعية . ومن الناحية التاريخية يمكن القول أن قاعدة المفاهيم الموجهة للمعرفة قد تغيرت من قيامها على مبادىء الاخلاق الى قيامها على الاسس الموضوعية والعلمية .

ويعتقد علماء الاجتماع ويشاركهم في ذلك العلماء الاخرون في العلوم الاجتماعية . أن كثيرا من المشاكل الاجتماعيه تنبثق عن المعدلات المتمايزة أو المختلفة للتغير الاجتماعي أو الثقافي . كما أن بعض المشاكل تترتب على فشل الثقافة في أن تواجه بحزم الاندفاعات أو الرغبات الجامحه في الفرد .

طبيعة المشكلة الاجتماعية

منذ الولادة يعتمد الانسان على غيره من الناحية الفيزيائية والاقتصادية ليعيش . ويعتمد على أقرانه لنمو شخصيته وليضمن اشباع رغباته المتعددة . فالانسان وحده هو الذى يعيش فى جماعات اجتماعية حقيقية.والجماعة الاجتماعية ليست مجرد تجمع من أشخاص، لان جوهرها يقوم على التفاعل المنظم والعمل المشترك والمعيشة لمدة كافية يدخل فيها عامل النظام ، وينظر الاعضاء الى أنفسهم على انهم وحدة اجتماعية لها حدود معروفة ، ونتيجة للخبرات الجماعية يصبح الشخص معتمدا على الاخرين في الحصول على الامن وفى الامتثال للمعايير الاجتماعية .

هذا وقد استطاع الانسان خلال قرون قليلة أن يكشف الستار عن أسرار العالم الذى يحيط به ، فتدرجت محاولته من ميدان الفلكلور الى ميدان السحر وأخيرا الى ميدان العلم . ويجمع كثير من الباحثين فى علم الاجتماع الحديث على أن التقدم التكنولوجي الذى وصل اليه الانسان لم تصاحبه درجة من التقدم موازية فى التغلب على المشاكل التى تنشأ عن علاقاته بالاخرين ؛ هذا فى الوقت الذى يكون نجاح الانسان فى علاقاته الاجتماعية أخطر من نجاحه فى صلته بالعالم الطبيعى ؛ هذا ولا يستطيع كثير من الناس أن يدركوا أن الدراسة العلمية للمجتمع والشخصية والمشاكل الاجتماعية المرتبطة بها حديثة العهد فى الوقت الذى تراكمت فيه الاكتشافات فى خلال تقدم العلوم الطبيعية التى يرجع تاريخها الى قرون عديدة .

وتثير دراسة المشاكل الاجتماعية خلافات كثيرة بين علماء الاجتماع فى الوقت الحاضر سواء من حيث اعتبارها مسألة من مسائل علم

الاجتماع أو من حيث المنهج الذى يتبع فى دراستها أو من حيث تعريفها وبيان حدودها . أو من حيث تحليلها وبيان مدى ارتباطها بطبيعة البناء الاجتماعى ويقول كلينارد Clinard [1] أن كثيرا من الناس يعتقدون أن المشاكل الاجتماعية لا يمكن أن تدرس بطريقة علمية لعدم امكان تطبيق المناهج العلمية عليها بنفس الطريقة التى تطبق بها فى العلوم الطبيعية لان السلوك الانسانى فى رأيهم ليس هو الميدان الصحيح للبحث العلمى فضلا عن أنهم يريدون أن يقصروا العلم على ما يزعمون أنها العلوم المضبوطة كالبيولوجيا والكيمياء والطبيعه ويذهبون الى أبعد من ذلك فينكرون صفة العلم على العلوم الاجتماعية والسلوكية كعلم الاجتماع أو علم النفس الاجتماعى والانثربولوجيا والاقتصاد والعلوم السياسيه التى يقع على عاتقها حل مشاكل السلوك الانسانى .

ويتوقف جزء كبير من هذا الخلط فى أذهان هؤلاء على فشلهم فى تقدير طبيعة المنهج العلمى لان الدراسه العلمية للسلوك الانسانى تتصور أن مقاييس العلم يمكن أن تطبق على المادة المتضمنة وهذا يعنى أن السلوك الانسانى يمكن أن يدرس كعملية اضطرادية طبيعية أو كسلسلة من الخطوات أو الحوادث تتدرج من ظرف الى آخر بنفس الطريقة التى تحدث بها أسباب المرض أو العملية الكيمائية التى تتمثل فى التغيرات التى تحدث عندما يخلط عنصران كيماويان معا .

أن الدراسة العلمية للمشاكل الاجتماعية أو السلوك الانحرافى تمثل المدخل العلمى لدراسة أى مادة ، محاولة لوصف العمليات المؤدية

---

(1) Clinard, M. B., Sociology of Deviant, Bshaviour, New york, 1961. pp. 24 . 27.

للسلوك وتصنيفه الى نماذج . ويجب هنا أن نشير الى أن دراسة المشاكل الاجتماعية تعتمد على أساليب البحث الاجتماعى ؛ كما تعتمد العلوم الطبيعية على الادوات المعملية .

وقد لخص جورج لندبرج Georg Lundberg [1] الاتجاه **العلمى فى دراسة المشاكل الاجتماعية فيما يلى :**

أ) تحديد القواعد أو المعايير التى يقاس على أساسها السلوك الانحرافى .

ب) تقدير الدرجة التى يمتثل فيا سكان المجتمع للقاعدة التى سوف تكون بمثابة المقياس .

جـ) دراسة السلوك الانحرافى فى ضوء الموقف الذى حدث فيه وكذلك تقدير درجة افتقار المنحرف الى الحساسية بالنسبة لقواعد المجتمع .

د) البحث عما اذا كان المنحرف الذى يكسر قاعدة من قواعد السلوك فى المجتمع منحرف بالاضافة الى هذا النوع من السلوك فقط أم لا .

وطبيعى أنه فى ضوء هذه الخطوات نستطيع أن نصل الى وصف سليم لمشاكل المجتمع بالاضافة الى ما فيها من فائدة تطبيقية لانارة

---

(١) Lundberg· Larson & Schrag; Sociology, N.Y., 1958, p. 351 .

الطريق أمامه أو ابذل مجهود واقعى لحماية المجتمع أو للوصــول الى علاج ناجح للمنحــرف .

مشــكلة أو انحــراف أو تفكك

هناك من علماء الاجتماع من لا يفرق بين المشكلة أو الانحراف أو التفكك باعتبار أنها درجات متفاوتة لشىء واحد وهو انعدام التوازن فى ناحية من نواحى الحياة الاجتماعية . ولذلك يستعملون هذه المصطلحات الثلاث كل فى مكان الاخر دون تمييز ، فكلينارد مثلا يهدف من كتابه[1] أن يكون مرجعا فى المشاكل الاجتماعية والتفكك الاجتماعى والامراض الاجتماعيــه .

ويبدو هذا المنهج ليمرت Lemert فيقــول[2] ان هناك اتصــالا وثيقا بين المشكل الاجتمــاعى والتفكك الشخصى ؛ ولذلك فهناك عــدة مداخل لدراسة الانحــراف الاجتماعى أو السلوك الاجتماعى المرضى كالمدخل البيولوجى أو النفسى ؛ ولكن الذى يهمنا فى المقام الاول هــو المدخل السوسيولوجى لان هذا المدخــل يتضمن بالضرورة معــرفة بالعوامل البيولوجية والنفسية والجغرافية والسكانية ولا يعنى ذلك أن علماء الاجتمــاع يخوضون فيها بتفاصيلها ولكنهم يكتفون بالاشــارة اليهــا . ويقول ليمــرت ان العوامل المهمة أو المبــاشرة فى الســلوك الاجتماعى المرضى عوامل سوسيولوجية أو نفسية اجتماعية فى طبيعتها ، ولذلك فان التفســير ينتهى الى ابراز عناصر مثل البنــاء الاجتماعى والجمــاعة والمركز والدور والتفاعل الهــادف ، أمــا اذا استخدمنا فى

---

(1) Op. Cit, p. VII

(2) Lemert, Social Pathology, London 1951; pp 19 - 21.

التفسير عوامل مثل الحجم الطبيعى أو القوة أو النقص البيولوجى أو العدوانية أو البلوغة أو السن أو الجنس . فانما نستخدمها لنشرح التعبير فى العوامل الثقافية والاجتماعية التى ثبت أنها التفاعلات الرئيسية فى السلوك الانسانى وادن فالعلية فى دراسة المشاكل الاجتماعية أو السلوك الانحرافى انما ترد جميعها الى عوامل نفسية أو سوسيولوجية .

وواضح أن ليمرت ينظر الى المشكلة الاجتماعية على أنها انحراف يتم داخل اطار اجتمع ، ويدور فى دوائر تبدأ من الفرد وتنتهى الى الجماعة وهذا هو ما نعتقد أنه مكون لاطار المفاهيم عند كلينارد .

ويؤيد جورج لندبرج[1] هذا الاتجاه فهو يرى أن السلوك الانحرافى هو اى سلوك يفشل فى الامتثال لمستويات محددة : ونظرا لاهمية عدم الامتثال وخطورته فانه يفسر فى ضوء اصطلاحات الدرجة (أى درجة انتشاره ودرجة خطورته) كما أن خروج الانحراف عن المعيار المعروف المقرر فى المجتمع يفسر على ضوء كمية الانحراف التى يتسامح فيها والتى تختلف اختلافا كبيرا فى الثقافات المختلفة . ولذلك فان تعريف السلوك الانحرافى لابد أن يدخل فى اعتباره الحدود التسامحية فى المجتمع والموقف الذى يحدث فيه الانحراف . ثم يستطرد لندبرج من ذلك الى تعريف موضوعى للمشاكل الاجتماعية فيقول « المشكلة الاجتماعية هى أى سلوك انحرافى فى اتجاه غير موافق عليه له من الدرجة ما يعلو فوق مستوى الحد التسامحى للمجتمع ، ومثل هذا السلوك الذى يجاوز حدود التسامح يؤدى الى فعل عام ، يهدف الى

---

(1) Op. cit, pp. 344 - 349

حماية المجتمع واصلاح المخالف أو الجانى وتحذير كل انسان من أن الانحراف الذى يتعدى نقطة معينة لن يتسامح فيه » وترجع أهمية التعريف السابق للمشاكل الاجتماعية الى امكان تطبيقه على كل أنواع السلوك التى وضع لها المجتمع قواعدا أو معاييرا .

وقد يبدو من العرض السابق أن دراسة المشكلة الاجتماعية أو الانحراف أو التفكك انما يهدف الى دراسة انحرافات أو تفكك الاشخاص . الا أننا نعتقد أن التفكك الاجتماعى أو المشكلة الاجتماعية تقود دائما الى تفككات شخصية : فالتفكك الاجتماعى هو عدم تكامل العادات والنظم والجماعات والمجتمعات المحلية ولكن التفكك الاجتماعى يتضمن بالضرورة أشخاصا ذلك لان العادات والنظم هى سلوك الاشخاص والاشخاص يكونون الجماعات والمجتمعات ، ولذلك فان التفكك يحدث فى المعايير التى هى مقاييس السلوك الشخصى ، ولاجل هذا يقول كثير من علماء الاجتماع أن التفكك الاجتماعى يؤدى الى التفكك الشخصى لان الشخص مخلوق اجتماعى وذاته نتاج اجتماعى[1] .

مما تقدم نتبين أن الاتجاه فى علم الاجتماع الحديث يتمركز الان حول دراسة المشاكل الاجتماعية من نقطة ابتداء واحدة تقريبا هى الانحراف عن القواعد والمعايير التى حددها المجتمع للسلوك الصحيح ، كما أن الاهتمام بدراسة السلوك المنحرف لا ينصب على أنواعه البسيطة أو غير المتكررة أو التى تصادف مجرد النفور والاشمئزاز ، وانما تدور حول تلك الانواع التى تعتبر مهددة لكيان الجماعة من ناحية

---

(١) Ogburn, & Nimkoff, Sociology, London, 1960, PP. 535 - 536

ولقواعد السلوك المقبول من ناحيـــة أخرى • ولكن اصـــطلاح التفكك الاجتماعى لا زال حتى الآن محل جذب وشد ؛ لان فكرة التفكك كان لها مولدان : الاول عندما أشـــار كل من توماس وزنانيكى فى دراســـتهما للقروى البولندى فى اوربا وأمريكا الى التفكك الشخصى عند المهاجرين البولنديين الذين يستقرون فى مناطق جديدة ؛ ويصبح ضروريا بالنسبة لهم أن يتوافقـــوا مع ثقافاتهـــا ويكون التفكك الشخصى راجعـــا الى فشلهم فى تحمل المواقف الجديدة ، والثانى جاء بعد أن تقدمت دراسات التغير الاجتماعى وبعد أن ذاعت نظرية التخلف الثقافى التى ولدت فكرة التخلف الاجتمـــاعى نتيجة للسرعات المتفـــاوتة فى التغير بين جـــوانب الثقافة المادية واللامادية التى كانت متوازية قبلا • ويعتبر أجبرن مدعم هذا الاتجاه ، ومن أمثلة الاعتراضـــات التى وجهت الى فكرة التـــفكك ما أشـــار اليه كلينارد[1] من أن فكرة التفكك تعنى انهيار الظروف التى كانت موجودة من قبل للتنظيم الاجتماعى وهذا موقف لا يمكن هضمه ، لان التغيير الاجتماعى غالبا ما يختلط بالتفكك كما أن التفكك الاجتماعى ينظر اليه غالبا على أنه شىء سىء وفى هـــذا تورط فى حكم من أحكام القيمة لا مبرر له فى الدراسة العلمية ، هذا الى أن ما قد يبدو تفككا قد يكون فى واقع الامر عبارة عن أنساق عالية التنظيم مثل عصابات المنحرفين والمجرمين ويبدو أن كلينارد عارض فكرة التفكك دون مبررات قـــوية لان أوجبرن لم يصف التفكك الاجتماعى بالســـوء أو الحسن ولم يفعل من نحا نحوه فى هذا الاتجاه ، وكل الذى أراد أن يشير اليه أن المشاكل الاجتماعية انما تنبـــع من المعدلات المتفاوتة للتغيير فى أجـــزاء الثقافة الواحدة • وقد كان من الممكن أن يكون نقد كلينارد لفكرة التفكك أكثـــر اقناعـــا لو أنه اعترض على فكرة العلية المتضمنة فى فكرة التفكك : ذلك

---

(١) Clinard, Op, Cit, p. 41

لان أجبرن يعتقد أن المشاكل الاجتماعية تنبع من ظروف التغيرالاجتماعى وخاصة التغيرات التكنولوجية التى تؤدى الى قلقلة العادات والقيم والمصالح المستقرة ، الامر الذى يؤدى الى احداث فجوة فى التوازن الاجتماعى •

ان استعمالنا واستعمال من سبق أن عرضنا لوجهات نظرهم لمصطلحات التفكك أو المشكلة أو الانحراف لا يعنى أكثر من الاتفاق الاصطلاحى . أما من حيث التفسير فهناك نظريات كثيرة سوف نتعرض لها فيما بعد . ولن نحر على استعمال اصطلاح واحد الا فى الموضع المناسب له •

اذن فالمشكلة الاجتماعية كما يقول فيرتشايلد[1] هى موقف يتطلب معالجة اصلاحية وينجم عن ظروف المجتمع أو البيئة الاجتماعية، أو يتحتم معه تجميع الوسائل الاجتماعية لمواجهته ولتحسينه وهاتان الناحيتان تتلاقيان وتمتزجان فى أغلب الاديان • ففى الحالة الاولى يمكن أن ندخل تحتها كل النقائص والفشل فى التوافق الذى يصيب الافراد والاسر والجماعات الصغيرة والتى يمكن ردها الى ظروف البيئة التى يعيشون فيها ونضرب مثلا على ذلك بالبطالة أو المرض أو الرذيلة أو الجريمة أو ما الى ذلك ؛ أما المشاكل التى تظهر فى الحالة الثانية أى التى تتطلب وسائل اجتماعية عاجلة لمواجهتها فهى مثل الفشل فى التوافق الذى يصيب البناء الاجتماعى وتأديته لوظيفته والذى تعلو مواجهته فوق مستوى فرد أو جماعة صغيرة مثل الحرب أو البطالة الدورية أو الفساد السياسى •

---

(1) Fairchild, Dictionary of Sociology, N, Y, 1944, p. 289.

وخلاصة القول ان المشكلة الاجتماعية هى انحراف السلوك الاجتماعى عن القواعد التى حددها المجتمع للسلوك الصحيح طالما أن هذه القواعد تضع معليرا معينة يكون الانحراف عنها مؤديا الى رد فعل واضح من الجماعة . وما دام الامر كذلك فان المشاكل الاجتماعية تختلف فى الزمان والمكان باختلاف الثقافات ، الا اذا كانت القاعدة أو المعيار من الضروريات الاجتماعية التى يتوقف عليها الوجود الاجتماعى. ولما كان الوضوح الاجتماعى يعتبر أساسا من أسس اكتشاف السلوك الانحرافى وتحديد درجة خطورته وعمق تأثيره على الجماعة أو الفرد، فانه يعتبر مقياسا هاما من المقاييس المحددة للسلوك الانحرافى ويقول كلينارد[1] فى هذا المقام أن الانحرافات تختلف من حيث درجة انتباه الناس لها فى المجتمع . فبعض الجرائم مثل الخطف وهتك العرض بالقوه والسحل والقتل والسرقة المسلحة تعتبر من الجرائم الواضحة التى تخلق شعورا قويا بعدم الرضا فى المجتمع . وهناك مخالفات اخرى مثل الاجهاض والخيانة والجنسية المثلية والسرقات البسيطة أقل وضوحا من الناحية الاجتماعية . ولهذا فمن أجل أن يثير الانحراف رد فعل فى المجتمع يجب أن يكون له حد أدنى من الوضوح أى يجب أن يكون واضحا للاخرين وأن يوصف بأنه انحراف[2] .

وقد عرض كثير من المؤلفين لموضوع « الوضوح الاجتماعى » للمشكلة الاجتماعية أو انحرافات السلوك ، وحاولوا تحديد العوامل والظروف التى تكون فيها أى مشكلة أو انحراف واضحا للجماعة حينا وغير واضح حينا آخر .ولكن اختلافهم فى هذا الصدد كان أمرا ضروريا.

---

(١) Clinard, op. cit, p. 3

(٢) Lemert, op. cit, p. 15

نظـرا لاختلاف مداخلهم لدراســة الموضوع ؛ ومثــال ذلك أن الذين يفضلون مدخــل التفكك الاجتماعى الذى ينجم عن السرعات المختلفة لتغيير أجزاء المجتمع والثقافة يعتقدون أن درجة حساسية المجتمــع للمشكلة أو الانحراف مسألة درجة ، لان التغــيرات الجديدة وما تدمله معها من تنظيمات اجتماعية وقيم جديدة ونظرة مختلفة للحياة . لا يسلم بها جميع أعضاء المجتمع مرة واحدة . بل تظــل هذه النتائج الضرورية للتغير مدل جذب وشد حتى تأخذ مكانها كسمات معترف بها فى الثقافة . ومن أجل هذا قد ينظــر الشباب الى سلوك معين على أنه أمر عــادى وطبيعى . بينما ينظر اليه كبار السن . على أنه انحراف أو نكوص وغير ذلك .

ويجب ان نلاحظ أن الحديث عن الوضوح الاجتماعى للانحــراف يعالج فى ضوء مصطلحات عامة ؛ وعلى أساس مسلمات مفروض انطباقها على جميع أقسام المجتمع دون استثناء ، أو على الاقل ابراز العناصر المشتركة فى عــدا الموضوع بغض النظر عن الاختــلافات الفردية أو التمايزات الجماعية . ولكن اتساع نطاق المجتمع من الناحية الجغرافية ، والتمايز الشديد من الناحية الديموجرافية ؛ وعمق الفروق بين المجتمعين الريفى والحضرى تثير صــعوبه كبرى ازاء مسألة الوضــوح . لان الثقافة الكلية فى هذه الدالة لا تتشكل نمطا واحدا للسلوك ؛ بل تشكل انماطا متعددة ؛ بتعدد الثقافات الفرعية . وهذه نقطــة يجب مراعاتها عند دراسة رد الفعل الاجتماعى لانحراف معين . فالجريمة ؛ الثأر مثلا قد يرحب بها فى مكان ، وقد ينظر اليها فى مكان آخر ، على أنها عمــل من أعمال الوحشيــة .



الفصل الثانى

المنهج فى دراسة المشاكل الاجتماعيــة

عندما بدأ علم الاجتماع فى أواخر القرن ١٩ كان منشغلا بأثبــات وجوده ضـــد طغيان العلوم الاخرى ولذلك كثــر الكلام عن المنهـــج والموضوع وشغل هذا المبحث أكثر جهد العلماء ، كالطفل الذى يريد أن يثبت وجوده بكثرة الصراخ . ولكن هذه الفترة طالت أكثر مما يجب ، وأدت الى مشــارقات كثيرة . وفتحت البـــاب أمام اختـــلاف العلماء وانقسامهم الى مدارس تضاربت حول منهج علم الاجتماع وموضوعه، بينما كان امر واضحا أن دراسة المجتمع لا تتم الا ببحث المجتمع على الطبيعة ، ولعل لجوء العلماء الى المجادلات انما كان راجعا الى استمرار تأثير الفلسفة ، فعلم الاجتماع علم لانه يستخدم المنهج العلمى •

ولكن عددا من الاحـــداث مثل الحـــرب العالمية الاولى والحـــرب العالمية الثانية والثورات وتقلص الاستعمار وظهور الدول القومية فرض على العلماء أن يتحولوا الى ميدان البحث الاجتماعى حتى زاد العمل فى هذا الاتجاه ، الامر الذى أدى الى ضرورة التخصص والى انقســـام علم الاجتماع الى فروع أخذت تتزايد ، كل منها يتناول مسألة هـــامة تعبر عن المدى الذى وصل اليه المجتمع ، نتيجة لاتساع نطـــاق العمران وتطور التكنولوجياوظهور الحياة الحضرية على حسابالقروية • ومن أمثلة الفروع الجديدة تلك الفروع التى تدرس السكان والصحة العقلية

والمشاكل الاجتماعية . الا أن الفرع الاخـير ظهر فجـأة دون مقدمات نظرية ؛ ولهذا نحاول ما نشير اليه أن دراسة المشاكل الاجتماعية لا تزال تفتقر الى نظرية متكاملة حتى الآن .

ولكن بصفة عامة اتفق عدد كبير من العلمـاء على تقسيم دراســة مشاكل المجتمـع الى :

١ ــ دراسة السلوك الانحرافى كما يظهر فى المرض العقلى وتعاطى المخدرات والانتحار والدعارة .

٢ ــ دراسة المشاكل المتعلقة بالتفكك الاجتماعى ، وفى هذا الصدد يرجع الباحث فى ميدان هــذه المشاكل العديدة الى عدد من النظـريات وخاصة تلك النظريات التى تصور عدم اتفاق المجتمع مع الافراد .

وهناك شبه اتفاق على أن المجتمعات تتغير فى دورات كل منها تنطوى على أربع مراحل ، وهى نقطة الانطلاق التى تكون ثورة أو انقلابا أو مذهبا سياسيا أو اقتصاديا جديدا ، ثم تتوالى التجديدات ، لان النظام الجديد عندما يحاول تثبيت أقدامه فانه يسن من التشريعات ما يســد به الطريق على كل نكسة أو احتمال للعودة الى القديم . بعد هذا يصل المجتمع الى المرحلة التى لا مفر منها وهى التفكك ، وهى التى تعبر عن عدم امتصاص المجتمع لهذه التجديدات وتمثلها لتصبح عنصرا بناءا فى جسمه الكبير : لان الصراع الذى يحدث بين القديم والجديد يؤدى الى حالة من التميع ؛ وفى مثل هــذا الوقت يمكن أن يستغرق التغــير لبلوغ أهدافه فترة قد تطول أو تقصر ، ويتوقف ذلك على مبلغ عمــق الجهود التى تبذل لاعادة ترتيب أجزاء البناء الاجتماعى .

والمجتمعات المستنيرة تحاول تقصير فترة التفكك هذه بوسائل عديدة من أهمها التخطيط . ولعلنا لو ألقينا نظرة الى مجتمعنا لتبينا أن ثورة سنة ١٩٥٢ تمثل نقطة الانطلاق ؛ وكانت التشريعات مثل ضرب رأس المال والتصنيع وانهاء الامتيازات وتأميم قناة السويس والقوانين الاشتراكية ١٩٦١ وغير ذلك من التجديدات التى حدثت خلال العشرين الماضية وهى التى أدت الى تباطؤ البناء الاجتماعى عندنا فى امتصاص كل هذه التجديدات . الامر الذى يؤدى الى ظهور التفكك فى البناءات والوظائف الاجتماعية معا .

ولكن بالتخطيط يستطيع المجتمع أن يتغلب على كثير من علامات التفكك ونتائجه . فاذا تم للمجتمع التغلب على سد ثغراته وأقام جسم المجتمع على نحو يمكن أن يفضى الى التماسك . دخل فى حالة التكامل الذى قد تظل ممتدة فترة طويلة . ولكن ليس هناك مفر من أن يعود المجتمع الى حالة تتهيأ فيها نقطة جديدة لدورة أخرى من دورات التغير الاجتماعى .

وقبل أن نمضى فى تحليل المشاكل التى يدرسها علم الاجتماع نضع عددا من المسائل الهامة لتكون بمثابة الدليل عند استكشاف المشاكل الاجتماعية وتحديد نطاقها ومحاولة دراستها .

١ — من الحقائق المسلم بها أن الثقافة والبناء الاجتماعى الذى يؤدى الى التكامل والسلوك المنظم يمكن أن ينبثق عنه مجموعة من السلوك الانحرافى ويكون متضمنا لاحتمالات عديدة للتفكك الاجتماعى ؛ وبهذا المعنى يكون المشاكل الموجودة فى مجتمع عبارة عن الضرائب الاجتماعية التى يدفعها هذا المجتمع بسبب تنظيم خاص يفرض على الحياة الاجتماعية .

٣ ـ وعلى هـذا فاننا نرفض من وجهـة النظر السوسيولوجيـة العبارة الشهيرة التى مؤداها ، أن الشر يولد الشر ، فقد يتولد الخير من الشر والشر من الخير فى ذات المجتمع ، فمهما كان النظام دقيقا تنفتـح فيه ثغرات تؤدى الى السلوك الانحـرافى ، وكذلك مهما كان النظـام فاسدا فانه ينطوى على بعض المظـاهر الصحية التى تؤدى الى بنـاء السلوك واعلاء بعض القيم فى حياة الناس .

٣ ـ والمشاكل الاجتماعية ادن هى النتـائج غير المرغوبة المباشرة وغير المباشرة التى تترتب على تنظيم نمطى خاص لسلوك المجتمع .

٤ ـ لا يمكن أن ندرس التفكك بعيدا عن التنظيم ، ذلك لان فهم التفكك لابد أن يعتمد على فهم التنظيم الذى أدى الى التفكك ، ويقول علماء الاجتماع ان هذين التنظيمين لا ينفصـلان .

٥ ـ نحن نتوقع دائما أن كل تنظيم وكل ثقافة بيدى ، ما مجموعة من السلوك الانحرافى . ومعنى هذا أن المشاكل الاجتماعيه فى مجتمع تختلف عن مشاكل مجتمع آخر لذلك لا يمكن القياس عليها أو الاحتجاج بها ولا الاعتماد عليها .

٦ ـ من الحقائق السوسيولوجية أن البناءات الاجتماعية تنقسم من الداخل الى مجموعة معقدة من المراكز والادوار والى طبقات متعددة يمكن أن تكون حسما تتميز بها بما يضعه تحت المنظـار العلمى ، هذا التميز يولد اهتمامات وقيم متعددة ، وهذه الحقيقة تلقى ضـوءا واضحـا على اتجاهات الناس فى المجتمع وعلى مختلف الضغوط التى يتعرضون لها ، ويجمع علماء الاجتماع على أن تعدد المعايير والقيم، وان كان من ملائم المجتمع العصرى لأنه يقوم على تقسيم العمل ويؤدى فى

كثير من الاحيان الى نتائج تقدمية،الا أنه يتيح الفرصة لظهور أشكال عديدة من السلوك الانحرافى ؛ وما يترتب عليه من أنواع عديدة من التفكك الاجتماعى،ويجب أن نلاحظ هنا أن لكل دور جانبه البناء وجانبه الهدام ؛ ولهذا يتعرض الناس فى مختلف المواقف الى مصاعب تؤدى بهم الى أنواع متعددة من الانحراف ، قد يظل محصورا فى النطاق الفردى، ولكن ان زادت فانها تشكل مشكلة اجتماعية تقتضى من الباحثين اهتماما لمحاولة التغلب عليهـا •

والواقع أن السلوك الانحرافى اذا انقلب الى تفكك اجتماعى يصبح أكثر استرعاء للنظر وأكثر أهمية بالنسبة للمجتمع الكبير ؛ ولعل مواجهة المجتمعات لمسألة التفكك تكشف عن توجيهات أيديولوجية مختلفة ، ذلك أن المجتمع الذى لا يجعل التخطيط أساس التنمية الاجتماعية والاقتصادية يحاول أن يواجه المشاكل مواجهة رأسية ؛ أى القضاء على المشاكل واحدة تلو الاخرى مع عدم المساس بالصورة العامة للنظام الذى يعتبر نتيجة مباشرة للبناء التشريحى.الذى يحدد اتجاهات الانتاج وفائض رأس المال ؛ أما المجتمعات التى تؤمن بالتخطيط كوسيلة أساسية لمواجهة كل ثغرة . فانه يواجه المشاكل الاجتماعية مواجهة أفقية بمعنى أنه يؤمن بترابط أجزاء البناء وترابط وظائفه الامر الذى يؤدى الى اعتبار كل مشكلة تظهر فى جسم المجتمع عبارة عن خلل أصاب البناء يفرض حلا عاما يتناول الاساس الاقتصادى والبنائى الاجتماعى معا •

٧ ـ هناك سؤال هام تفتح الاجابة عليه الباب الحقيقى لفهم المشكلة الاجتماعية فى مجتمعنا المعاصر ؛ هذا السؤال هو : هل المشكلة الاجتماعية تكشف عن خلل فى البناء أو أنحراف فى الوظيفة ؟ الاجابة تقتضى عمنا ايديولوجيا خاصا وتحديدا للمفاهيم التى تحدد اطار البحث

الاجتماعى ملدخل المجتمع فى لطار معين ، كما أن الاجابة أيضا تصـــور مبلغ الاختلاف فى النظرة بين الافكار المتعلقة بالبناء والوظيفة ومدى ارتباطهما فى الزمان والمكان ومدى تباعدهما •

سبق أن ذكرنا فى موضع آخـــر[1] أن عـــدة مناقشـــات أثيرت فى ميدان علم الاجتماع حول ما يسمى بالدراسة الوظيفية وقامت من أجل ذلك مدرسة كبيرة هى المدرسة الوظيفية فى علم الاجتماع وقلنا فى حينه أن عدء المدرسة تقوم على بديهيات متضمنة فى مهمة العلم نفســـه : اد كيف يتسنى لباحث فى المجتمع أن يعالج مسألة دون أن يبحث بناءها أى العناصر التى تتكون منها وتعطيها صورة خاصة ، وقد برزت هذه الناحية فى المدرســـة الالمانيه فى عـــلم النفس حينما واجهت دراسة موضـــوع التشخصية ، فذهبت الجسطلتية الى أن كل تفتيت فى معالم التشخصية لا يؤدى الى فهمها ولذلك يجب أن تكون النظرة الاولى للشخصيه كلية . ثم تهبط منها الى التفصيلات الجزئية.وتلك نظرة بنائية خالصة وقفت فى حلق العلم فترة طويله ؛ ولهذا فاننا نزعم أن الامر فى علم الاجتماع لا ينبغى أن يتوقف عند دراسة البنـــاء ، لموضوعات معقدة وتحليل عناصره بل يجب أن نؤكد منذ البداية أن نظرة قبلية وكلية الى البناء الاجتماعى ضرورية قبل الدخول فى تفاصيل : لان الاتجاهات العامة والقيم الكبرى والامال التى يرتبط بها المجتمع لا يمكن أن تظهر نتيجـــة للتفتيت : ولا بأس بعـــد ذلك من أن نشرع فى دراســـة التفاصيل لنتبين مواضـــعها وتداخلها فى اطار الكل ومبلغ اســـهامها فى اعطاء الصورة الكلية شـــكلا محـــددا •

---

(١) أنظر الفصل الخاص بالنظرية السوسيولوجية المعاصرة فى كتابنـــا علم الاجتماع ، دار المعارف ، ١٩٦٤ •

أما الدراسة الوظيفية فانها اتجهت تقريبا نفس اتجاه الدراسة البنائية ، وزعمها الكبير يدور حول : أن العلم الاجتماعى سواء أكان انثروبولوجيا أو سوسيولوجيا يهدف الى ادراك الحياة فى صورتها الدينامية : أى ادراك البناء الاجتماعى فى اثناء تأديته لوظائفه،ولهذا هل لنا أن ندرس وظيفة المجتمع ككل قبل أن ندرس وظائف أجزائه أم نتخذ الطريق العكسى . قد يجيب البعض بأن لنا أن نأخذ أحد الطريقين وسنصل الى نفس النتيجة ؛ ولكن الامر ليس على هذا النحو . ذلك لان ادراك الوظيفة الكلية يعطينا فروضا وتوجيهات خاصة منذ البداية ويترك آثاره بعد ذلك على خطة الدراسة فى التفاصيل . أما الطريق الثانى فانه جمع أشلاء الجسم الانسانى بعد معركة ومحاولة تصحيحها لتكون على هيئة انسانية ؛ والفرق واضح بين الحالتين .

ماذا يفعل العلماء وخاصة عند ممارسة العمل الاجتماعى ؟ ان دعاوى المدرسة الوظيفية تجعلنا نأخذ أسلوب الحيطة حتى لا نقع فى حبائل المناقشات الوهمية والتخضبة الايديولوجى الذى لا يكشف عنه صراحة عند معالجة مسائل المجتمع . لقد انتهينا فى موضع آخر الى القول بأن كل دراسة فى علم الاجتماع هى : دراسة بنائية وظيفية بالضرورة ، وليس هذا ابتداعا ولكنه اتفاق تام مع المنهجية العامة للعلم الحديث ؛ لكن سيظل السؤال الذى بدأناه قائما بغير جواب ؛ هل نبدأ بالبناء أو الوظيفة ؟

٨ ــ يلاحظ أن الناس الذين يشغلون مراكز مختلفة ، يختلفون فى تقديرهم للتغرات التى تؤدى الى مشاكل والتى تقتضى نوعا من العمل الاجتماعى لمواجهته . ومعنى هذا أن بعض المشاكل قد تكون وقفا على بعض أنماط الدماء دون أخرى . ومثال ذلك أن مشاكل الريف غير مشاكل

الحضر ، فالمخطط يجب أن يكون على بصيرة باختلافها درجـــة ونوعا ،
والاختلاف فى الدرجة يعنى أن المشكلة تكون بارزة فى أماكن دون أخرى،
وفى النوع حين تختلف من نمط اجتماعى الى نمط آخر ، الا أن هنـــاك
مشـــاكل اجتماعية لها مرتبة الشمول تحس بهـــا كل الجمـــاعات وكل
المجتمعات المحلية وكل المناطق الاقليمية مهما تباينت الانماط ، وتظهـــر
هذه المشاكل فى نوعين من المجتمعات .

الاول : المجتمعـــات التى تكون الدولة فيها ذات نظـــام مركزى ،
والثانى : المجتمعات التى تؤمن بالتخطيط المركزى كأساس للتنميـــة
الاجتماعية والاقتصادية بغض النظر عن التطبيقات الاجتماعية المحليـــة
للخطة ، ولهذا تعتبر البطالة من هذه المشـــاكل وكذلك انخفاض مستوى
المعيشة ، والتخلف الدراسى . وانحرافات الشباب ، والاستهلاك اذا
أتخذ طريقا يصور عدم كفاية المواد التموينية بالنسبة لمجموع المواطنين،
وفى مجتمع كمجتمعنا يعتبر الطموح البورجوازى عند الافراد مشكلة
خطيرة ، والطموح البورجوازى هو تكالب الافراد على الحصول عـــلى
أكبر قـــدر من الحقـــوق دون مقابه متوازنة للواجبـــات ، أو النزعات
الوصولية للحصول عى مراكز ممتازة داخل الاطـــار الاجتماعى ، أو
النظرة الفردية للاجور عند العمال دون احساس اشتراكى بواجبـــات
الدولة فى المشروعات التى تقوم بها لمواجهة مشاكل المجتمع المواجهـــة
الاشـــتراكية ، أو كصراع الطلاب للحصـــول على مراكز فى مجـــالس
الاتحادات دون نظر الى الواجبات القومية التى يجب أن ينشغلوا بهـــا
فى أثناء ممارستهم لحقوقهم التى منحها لهم المجتمع الاشتراكى .

٩ ــ يختلف اناس فى اتجاهاتهم نحو الحل المناسب ويعكس هـــذا
الاختلاف أوضاعهم الطبقية ومراكزهم الاقتصادية ولهذا تنعكس على

السياسة الاجتماعية العامة هذه التناقضات التى ينطوى عليها البنــاء الاجتماعى • والنتيجة الحتمية لذلك كله هو وجود جماعات متباينــة تعتنق العمل الاجتماعى بعضها يتبع الدولة ، وبعضها الاخر يتبع الهيئات الاهلية ، ولن تتمكن الدولة من وضع تخطيط شامل يوحد المفاهيم ويوحد اجراءات الحل ومعالم الطريق لهذه الهيئات ، وهذا هو الموقف العــام بالنسبة للمجتمعات الرأســمالية •

أما فى المجتمع الاشتراكى فليس هناك مبرر للتناقض لان العمــل الاجتماعى يقوم أصلا على تخطيط ينبع من احساس الدولة بضرورة التغلب على المشاكل المتعلقة بالانتــاج والعمل ، لان الهدف الاول ليس تجميع فائض رأس المال ولكن استخدامه ليبلغ المجتمع مرتبة الرفاهية الاجتماعية . والحــل الاشتراكى يعتمد على أيديولوجيــة الدولة التى حددت علاقات البناء من حيث عناصره الاساسية وجعلت الارتباط بينهما وثيقا . وحلت التدخل الذى يفصل الجماعات بعضها عن بعض من حيث المصــالح المختلفه •

١٠ ــ يزعم علماء الاجتماع الرأسماليون أن المجتمع بدون مشاكل مجتمع خيالى على الرغم من أنهم يزعمون أن أجــزاء البناء الاجتماعى متساندة وأن البناء الذى له هــذه الصفة يؤدى الى مشاكل مرتبطــة ارتباطا عضويا ويستمدون من ذلك نتيجة هامة هى ، أن السياسة العامة يجب أن توضع لمواجهة مشاكل اجتماعيه خاصة حتى يكن التقدم على طريق الحل فترة اثر فترة • ولكنهم ينسون حقيقة هامة وهى أن معالجة مشكله واحدة بطريقة رأسية قد يضخم المشاكل الامر الذى قد يــؤدى الى مشاكل أخرى وواضح أن هذا الاتجاه من العلماء الامريكيين معبأ بالايديولوجية الانهراميه لانه يتحاشى وباستمرار الحل الاشتراكى •

هذا الا أن أحدا من الاشـــتراكيين لم يدع يوماً أن المجتمـع يمكن أن يعيش دون رواسب ؛ ذلك لان ما مضـــى على البشرية من الام وتخلف يظل يبرز أمراضا فى جسـم المجتمع الاشتراكى تقتضى من المخطط أن يواجهها والتقدم على طريق الحل الاشتراكى يصادف دائماً مشـاكل التطبيق الاشتراكى وليست مشاكل المجتمع الأشتراكى هـى السقوط الاجتماعى والانحـراف الفردى وتصدع الاسرة وانما هى مشـاكل جديدة تدور حول المفضـلات الاساسية التى تنبع من القيم المتغـيرة المستجيبة باستمرار لتقدم العلم والنمو الاشتراكى وفرق بين ارتفـاع درجة الحرارة وبين اصابة الجسم الانسانى بمرض خطير والمعالجـة فى مثل هذه الحالة تقتضى حلا جـذريا •

كيف ندرس المشاكل الاجتماعية (وجهة نظر)

عندما يعالج علم الاجتماع مجتمع من المجتمعات فانه يقصد أولا فهم الحياه الاجتماعية فيـه ؛ ولهذا تختلف المداخل لمثل هذه المعالجـه باختلاف وجهات النظر ؛ فأحيانا يضع الباحث كل اهتمامه على السلوك الانسانى فى اتجـاه القيم ، وأحيانا يركز على المنجـزات التكنولوجيه لتحديد معالم ثقافته • وأحيانا أخرى يهتم الباحث بالنظـم الاجتماعية التى تعتبر قوالب النشاط ، بينما يفضل آخرون أن يتناولوا المجتمع من وجهة نظر الانسان باعتبارها الناحية التى تميز المجتمع وثقافته السائدة بغض النظر عن الامور السـابقه ، كل طريق من هذه الطرق كما قـال هوايتهيد يعتبر نوعا من المصابيح التى تنير بعض الحقائق وتهمل بعض الحقائق الاخرى ؛ بمعنى أن كشف جانب من جوانب الحياة أو البناء الاجتمـاعى فى مجتمع معين مسألة هـامة فى توضيح معالم النضـج الاجتماعى من زاوية معينة فى الوقت الذى تبقى فيه زاويا أخرى غير

واضحة للعيان أو خاضعة للامور وربما تعاقبت النظرة تلو النظرة لكشف عميق لطبيعة الحياة ولعل هذا الاتجاه هو الذي يعكس التوجيه التكنولوجي للباحثين ومثال ذلك أن بعض المجتمعات تضع فى قمة أبحاثها مشـــاكل مثل التفرقة العنصرية أو انحراف الاحـــداث أو مشاكل الشيخوخـــة والبطالة أو الاستهلاك أو التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتتوقف كل مشكلة على ما يشعر المجتمع به من ضغطها على مرحلة معينة من مراحل نموه.ويصر علماء الاجتماع أن كل مشكلة اجتماعية هى بطبيعتها متعلقة بطابع المجتمع البنائى الذى قد ينظر اليه مرة على أنه ثابت ومرة أخرى على أنه متغير وغير طبيعى • ومن المناسب هنا أن نقول أن جميع المشاكل مهما كانت طبيعتها نشترك فى أسس واحدة هى أن ثمة عائق يقف أمام الفعل الاجتماعى أو الفهم العام يسد طرق السلوك الاجتماعى ويصرفها فى اتجاهات غير طبيعية وكلما فشلت وسائل المجتمع فى مواجهة الصعاب فان نوعا من التحدى يظهر فى شكل جدار صعب الاحتراق وهنا يتقـــدم علماء الاجتماع للبحث عن الاسباب التى جعلت هذا الجدار يرتفع ويسد معالم الطريق بالنسبة للفرد والجمـــاعة •

ويقول الفيلسوف البريطانى أرنولد توينبى أن التاريخ الكلى للمدينة يمكن أن يدرك على أنه سلسله من التحديات الخلقية والعقلية التى واجهت الانسان ووضعت أمـــام عبقريته نوعا من الحيرة كان عليه أن يتحـــرك مستخدما كل فكره وطاقته لمحاولة التصدى لها • وعندما يعثر المجتمع على الحلول الناجحة يتدرك نحو مستويات أعلى وأعلى جديدة ، فاذا لم يتمكن المجتمع من مواجهة هذه التحديات فانه يتفكك وينهار الى حـــد التلاشى • واذن فتاريخ المدنية عبارة عن مراحل من النجاح والفشل فى مواجهة التحديات وهذا هو السر فى تعاقب المدنيات فى كل منطقة مـــن العـــــالم •

أحد العلامات المميزة للمشاكل عن غيرها أنها شديدة الصلة بالقيم الخلقية ، وهى اجتماعية من وجهة نظر خاصة لانها متصلة اتصالا وثيقا بالعلاقات الانسانية وتظهر عليها فى المضمون الذى تتواجد فيه باستمرار علاقات الانسان أو هى مشاكل لانها تعتبر خروجا على ما يمكن اعتباره صوابا أو صحيحا على أساس ما يحدده المجتمع للصفات المرغوبة . أو بمعنى آخر ان المشاكل تعتبر كذلك لانها تقلقل الانماط والعلاقات التى يضع المجتمع لها أهمية كبرى خلال التاريخ .

وعلى هذا يمكننا أن نقارن المجتمعات والمراحل التاريخية من وجهة نظر الانسان الفكرية ونوع المشاكل الاجتماعية التى نشأت عن التغــير الاجتماعى والثقافى ، وعلى هذا الاساس لا نجد هناك مجتمعا حلا من القلقلات الاجتماعيه على الرغم من أن نتائج المقارنة يمكن أن تكشف بوضوح أن المشاكل الاجتماعيه تختلف من حيث الشدة من ثقافة الى أخــرى ومن عصر الى عصر . وربما كان مرجــع ذلك أن المجتمعات فى فترات التاريخ واجهت مجموعه من التحديات أهمها مشاكل التكيف مع البيئة الطبيعيه وما حــدث من أخطاء حتى نضجت تجربه الانســان . واستطاع أن يعالج الطبيعة معالجة ناجحة ومشاكل الانتاج فى مواجهة الاعداد المتزايدة من السكان وما ترتب عليها من توجيهات أيديولوجيه وما رسب فى قــاع المجتمع من صراع بين مجموعات البشر وأدى الى نشوء المجتمع الطبقى الذى ظل يتطور حتى وجهه الانسان بالانقــلاب الصناعى ، فنشأت مشاكل جديدة هى مشاكل مجتمع جديد لم يجــربه الانسان ، وبدأ المجتمع فى محاولة جديدة للصواب والخطأ حتى ظهرت معالم جديدة للمجتمع الانســانى على صورة صراع قســم العالم الى قســمين : اشتراكيين ورأســماليين . ومشاكل الحيــاة الحضرية التى انبعث من انقلاب المجتمع الانسانى من طابع العلاقات المباشرة الى غير

المباشرة وما ترتب عليه من مشاكل الضياع الاجتماعى نتيجة لانفصال الفرد عن الوحدات الاجتماعية التى كانت تحمى نموه وتعطيه الامن والاحساس بالسلام .

وهناك سؤال هام عند دراسة المشكلات فى المجتمعات المعاصرة هو ، هل تتناسب المشاكل طرديا مع اتساع نطاق الثقافة وما يصحبها من تقدم تكنولوجى واتساع نطاق الحياة الحضرية ؟ وبمعنى آخر هل يصاحب نقدم المدنية زيادة فى عدد المشاكل التى يواجهها الانسان ؟ الاجابة يمكن أن تسير فى طريقين متضادين ، وهنا يبدو أثر التوجيه الايديولوجى وطابع الحياة .

أولا : يعترف الباحثون فى الولايات المتحدة الامريكية أن الاجابة بالايجاب على هذا السؤال تعتبر نتيجة منطقية ومسألة طبيعية ويعددون أربعة عشرة مشكلة هى :

١ – اتساع نطاق الجريمة .

٢ – اتساع نطاق انحراف الاحداث .

٣ – الخلل العقلى .

٤ – الاقبال على تعاطى المخدرات .

٥ – الانتحار .

٦ – اتساع نطاق الدعارة .

٧ – ظهور الازمة السكانية .

٨ – التمييز العنصرى .

٩ – التفكك الاسرى .

١٠ ــ مشاكل العمل وتفكك علاقاته •

١١ ــ الانحرافات فى المجال العسكرى •

١٢ ــ تفكك المجتمعات المحليه •

١٣ ــ مشاكل المواصلات والمدن الكبرى المتروبولبتيه •

١٤ ــ الكوارث العظمى فى حالات الحرب والسلام •

هذه هى المشاكل الاساسية التى تبين من الدراسه أنها مصاحبه للمجتمع الرأسمالى عندما يصل الى أعلى مراحل التقدم . ولكن السؤال الذى يسأل هل هذه المشاكل طبيعيه وضرورية أم لا ؟

يجيب علماء الغرب على ذلك بقولهم . ان هذه المشاكل طبيعيه لانها نتيجة منطقية لاتساع التقدم التكنولوجى فى فترة لا يلاحق النظام الاجتماعى سرعة التغير التكنولوجى . وهنا يفضل الباحثون بحث التغير من وجهة نظر التغير الثقافى وفى هذا الصدد نصبح نظرية ولبم أجبرن عن التخلف الثقافى والاجتماعى صالحة باعتبارها النظريه الوحيده لمشاكل التفكك والانحراف المترتبة على أوضاع المجتمع المتغير وعلى عدم المرونه فى مواجهه التحديات الصناعيه والتكنولوجيه . أما أن هذه المشاكل ضرورية فمرجع ذلك الى أن طبيعه النمو الاجتماعى تفترض ظهور التوترات التى يمكن القضاء عليها عن طريق توسيع نطاق ما يسمى بالخدمات الاجتماعية ؛ ومعنى هذا أن مناقشة المشاكل الاجتماعية لم يقترح فى صدد حلها أى اجراء يمكن ان يتناول أساس المجتمع بالتعديل والتغيير ، وهنا يبدو أثر التوجيه الايديولوجى فى تحديد العوامل المسببة للمشاكل • هل المشكلة نتيجة لتفكك البناء أم لخلل مؤقت أصاب الوظيفة ؛ وكما سبق أن ذكرنا أن محور الاجابة يدور على الناحية الثانية وتترتب العوامل على هذا الإساس •

ثانيا : الطريق الاخــر يجيب بالسلب ، فليست المشاكل المتقــدمه الذكر طبيعية أو ضرورية لنمو المجتمع الثقافى والتكنولوجى ، لان المشاكل اذا ازدادت فان مواجهتهــا تستلزم اعادة نظر بصورة شــاملة ، أى تستلزم اعادة فحص البناء الاجتماعى لبيان الثغرات التى انفتحت فيه وتسربت منها المشاكل ، ذلك لان هذه المشاكل هى ضربة أساسية موجهة الى تكامل المجتمع ؛ وتكامل المجتمع لا يمكن الوصول اليه بزيادة الابعاد الاجتماعية بين الافــراد والجماعات أو بزيادة التناقض الموجــود بين الاجهزة العاملة فى المجتمع والتى تتبلور فى نهاية الامر فى شكل نظم ، اذن فالحل الامثل هو القضاء على التباعد والتناقض وتغيير التوجيه الايديولوجى باعادة بناء المجتمع تخطيطيا على مدى سنين متعاقبة فتقل المشاكل وتقل حدتها ويختفى عدد كبير منها .

هذا هو الحل الذى انبثق عن التوجيه الاشتراكى فى بناء المجتمع والذى يزعم أن المجتمع الاشتراكى مجتمع بلا مشاكل . ولكننا لا نوافق تماما على أن المجتمعات الاشتراكية مجتمعات بلا مشاكل فيها ولكن بلا شك فيها مشاكل أخرى ؛ هى مشاكل التطبيق والتكيف خاصه عندما تكون الرواسب القديمه ذات فعاليه واضحــة . والحكم على مدى نجــاح المجتمع الاشتراكى فى مواجهــة المشاكل لم ينضج بعد ؛ لان تجــربة الانسان بدأت وكانت الى حد كبير قائمة على أساس عقلية رأســمالية بورجوازية ؛ أما التجــربة الاشتراكية فلا تزال فى مراحلها الاولى ولم يمض عليها أكثر من خمسين عاما .

الطريقة السوسيولوجية فى فهم وتحليل المشكلة الاجتماعة :

من الملائم هنا أن نتعرض لبعض الخصائص التى تميز الشرح العلمى

للمشاكل الاجتماعية عن الشروح الاحرى ، وفى هذا الصدد فاننا نفضل أن نتعرض متقدما لبعض المعالجات غير السوسيولوجية فى هذا الصدد .

هناك أولا المداخل الصورية والادبية التى تظهر فى أعمال رجال مثل زولا وويلز وبرناردشو وشتاينبك وجوركى ، أستطاعوا تصوير المجتمع الانسانى بطريقة مبدعة من الناحيـة الفنية ، فعالجوا بعض المشـاكل الكبرى بديب أظهروها فى صوره دراميه والقوا اللوم شديدا على كل من تصدى لمواجهه هذه المشاكل عن طريق منطق الحل الوسط وواضـح أن مضمون أعمال هؤلاء كان يتجه اتجاها أخلاقيا . كما أن وسائلهم فى الحل كانت ذاتية وهدفهم من كتاباتهم اثارة الجماهير عى حـل المشكله دون معرفة عواملها الحقيقية .

والمدخل الثانى . المعالجـات الصحفيه التى بدأت فى أوروبا مـنذ القرن ١٨ وكانت تنطم فى شكل احتجاجات على صفحات الجرائد لبعض المشاكل التى تكون من وجهة الرأى العام انحرافا فى الادارة .

والمدخل الثالث . تم على أيدى رجل الدين والقانون وكان الاهتمام الاكبر مركزا على الانحرفات ومخالفات القانون واجـراءات الدولة ، ومن ثم كان عرض المشكلة يسير فى اتجاه يصور زاوية من زوايا الاهتمام بالنسبة للذين عرضوا هذه المشاكل فى دور العبـادة والمحاكم . ويعتبر هذا الاتجاه الاخير هو أقرب الاتجاهات الى الحقيقة . ومع أن المعالجة السوسيولوجية مختلفة نوعا عن المعالجات السابقة الا أنها قد أمدت علم الاجتماع بثروة فى الرأى وفى تجربة الاحساس العام فى المجتمع . وهنا يجب أن نتنبه الى أن عالم الاجتماع هو قبل كل شىء مواطن وصـديق وصاحب رأى ومجموعة من القيم . فهو من هذه الزاوية يدمغ الجريمة

والاضطهاد ويشمئز من الدعارة ويعتبر الادمان على المخدرات نوعا من الرزيلة ، وقد يشارك فى بعض الاتجاهات فى المجتمع التى تحاول أن تصحح تلك الاوضاع عن طريق الارشاد أو الجمعيات أو عن طريق الاشتراك فى سن القوانين التى تحرم تلك الافعال وتصادرها .

ولكن علم الاجتماع من ناحية أخرى متسلحا بالمنهج العلمى ومتمنطقا بالموضوعية والحيادية يحاول أن يوجه اليها منظار العلم بطريقته الخاصة . ولكن كيف يتخلى الباحث الاجتماعى مهما التزم بالمنهج العلمى عن أخلاقيات هذا المجتمع ومبلغ احساسه بطبيعة المشكلة من حيث عموميتها أو خطرها . من غير شك أن أخلاقيات المجتمع ومبلغ الخطورة والانحراف بالنسبة للباحث تعتبر نوعا من التوجيه خاصة فى اختيار مشاكل بعينها لتكون محلا للدراسة . ومن أجل هذا فاننا نتوقع أن تتغير المشاكل بتغير طبيعة المجتمع وتقدم الزمان أيضا .

وتراعى الاعتبارات الاتية عند دراسة المشكلة من وجهة نظر العلم :

١ ــ النظم الاجتماعية مترابطة ترابطا عضويا .

٢ ــ المشاكل الاجتماعيه مترابطة ترابطا عضويا كذلك .

٣ ــ حل المشاكل يمكن أن يؤدى الى تغير كلى لطابع الحياة الاجتماعية .

٤ ــ الحل الاشتراكى ليس حلا مثاليا كما يذهب الى ذلك علماء الغرب .

٥ ــ المشاكل الاجتماعية تعكس التوجيه القيمى للمجتمع ، ولذلك

تعتبر دراسة القيم مدخلا أساسيا لفهم طابع المشكلة وامتدادها ومبلغ عمقها .

٦ ــ يجب أن نميز بين المشاكل الاجتماعية ومشاكل علم الاجتماع فالأخيرة هى نوع من الصعوبات التى تواجه المعرفة السوسيولوجية للمجتمع الانسانى ؛ وفرق بين المعرفة وانحرافات الجماهير التى تصيب سلوكهم أو انخراطهم فى الوسط الاجتماعى .

٧ ــ تتغير مقاييس الخطأ والصواب ، والخير والشر فى الزمان والمكان .

ويجب أن يكون احتمال هذا التغير ماثلا تماما عند كل الباحثين فى المشاكل الاجتماعية حتى لا يقعوا فى المغالطة الكبرى التى تتصور أن هذه المشاكل مسألة طبيعية وضرورية وعامة فى المجتمع الانسانى .

٨ ــ دراسة المشكلة الاجتماعية لا يجب أن تتم بمعزل عن فهم الارتباط الوثيق بين الثقافة والمجتمع باعتبار أن المجتمع جسم تتكامل وظائفه بناء على وجود وظائف ضرورية ، وأن ثقافة المجتمع هى هذا الرداء الذى يتغير بتغير العلم عاكسا باستمرار أبعاد التغير التكنولوجى .

٩ ــ تؤدى الحياة الاجتماعية الى انحرافات فى أدوار الناس ومراكزهم نتيجة للقلقلات التى تصيب البناء الاجتماعى . ولذلك فان التغلب عليها يعيد تصديح وضع الاجزاء فى البناء على أساس اطار مختلف ، يؤدى الى اخراج أدوار ومراكز جديدة .

١٠ ــ وليست هناك حتمية فى أن تكون المشكلة الاجتماعية ذات صفة عمومية فى كل أرجاء المجتمع لتكون أهلا للدراسة ، ذلك لاننا نعلم أن

اتساع نطاق المجتمع الحديث يمكن أن يؤدى الى وجود مجتمعات محلية ذات روابط مختلفة ، ويمكن أن يترتب عليها مشاكل مختلفة أيضا ، ولهذا فان الباحث فى المجتمع له أن يدرس المشاكل الاجتماعية اما على المستوى المحلى أو الاقليمى ؛ أو على مستوى المجتمع بأسره •

بهذا نتبين أننا عند دراسة مشاكل المجتمع نخضع بالضرورة لمجموعة من الاعتبارات تنحصر جميعا فى مسألتين هامتين :

١ ــ الالتزام الدقيــق بالمنهــج العلمى الذى يؤدى الى التسليم بتسلسل العوامل المسببة والطابع الانتشارى للمشكلة الاجتماعية ؛ وهذا يترتب عليه التسليم من جهة أخرى بأن المشاكل الكبرى فى المجتمــع مشــاكل تعكس تناقض اجــزاء البنــاء ؛ بينــما يمكن أن تكون بعض المشاكل الصغرى معبرة عن اختلال فى الوظيفة •

٢ ــ التوجيــه الايدويولوجى والخلقى والقيمى الذى يعتبر أمرا حيويا بالنسبة لاختيار المشكلة وطبيعة دراستها ومنطق حلها ، ولهذا فان الحل يجب أن يكون على أحد مستويين : الاول المستوى الرئيسى ، وهو اعادة تصحيح العلاقات البنائيه والثانى المستوى الثانوى الذى يعالج مشاكل التطبيق أو يقضى على بعض الرواسب القديمة ذات الفاعلية بالرغم من اعادة تصحيح البناء •



الفصل الثالث

عمليات التغير الاطرادية المرتبطة بالمشاكل الاجتماعية

تتضمن هذ العمليات عددا كبيرا من عناصر النظــــام الاجتماعى كالمنظمات وأنساق القرابة والمجتمعات المحلية والقواعد الاخــلاقية والانماط الاجتماعية والوظــائف الاجتماعية والسلطة ومراكز القــوة ، هذا الى جانب ارتباط الافراد بالنظــم الاجتماعية وعلاقاتهم بالمعــايير الموصــلة للانفعــال الاجتمــاعية ويرى عــدد من علمــاء الاجتمــاع أن تاريخ المدنيــة بأسره عبــارة عن تغيرات متكررة لهذه الوظــائف والانساق والبناءات ، ولكن تاريخ الانسان يحتوى على أمثلة لاحصر لها أظهرت مدى صلابة النظم الاجتماعية ومقاومتها لكل التغيرات التى قد تؤدى الى تفككها أو تعديلها على نحو معين ، ولعل الصراع بين القديم والجديد داخل الثقافة الواحدة من بين العوامل الكبرى التى تؤدى الى عدد كبير من المشاكل التى تتوقف عن الحل فترة طويلة من الزمان.ولكن اتساع نطاق المشكلة الاجتماعية وضغطها على بناء المجتمع يؤدى الى نوع من التفكير فى وسيلة حلها ، والحل الذى يبدأ من مجرد الالتفاف حول المشكلة دون الوصول الى قلبها ، يؤدى الى محاولات لتعــديل الظروف والشروط المحيطة بها رغبة فى تخفيف النتائج المترتبة عليها ، ولكن المجتمــع فى وقت ما يتبين أن الحــل السليم للمشكلة الاجتماعية انما يتم عن طريق تغيير البناء من حيث ترتيب الاجزاء . ويعتقد علماء الغرب أن الاتجاهات نحو الحضرية والتقدم التكنولوجى الواسع النطاق يعتبران من القوى الرئيسية التى تسبب التخلخلات الاجتماعية التى

تحدث فى المجتمعات القريبة . وربما كانت نظرية التخلف الثقافى عند اجبرن دليلا قاطعا على مدى احساس علماء الغرب بالاثار التى تترتب على كل تغير تكنولوجى فى الحياة الاجتماعية ؛ ذلك أن تغير الاداة دائما خلال التاريخ كان علامة على قرب تغير النظام الاجتماعى ؛ وأبلغ دليل على ذلك أن المتبعين للتاريخ الانسانى استطاعوا أن يكتشفوا بسهولة – أن الادوات التى استخدمها الانسان فى فترة معينة فرضت عليه السلبية وانعكس ذلك على النظام الاجتماعى . كما أن أدوات بعينها استخدمت بعد ذلك وضعت فى يد الانسان ، ولاول مرة ، الوسيلة التى يغير بها الطبيعة. وبهذا ازدادت ايجابية الانسان وانعكس هذا أيضا على النظام الاجتماعى ، وقد تغير الطابع العام للانسان فى القرن ١٩ استجابة لعصر النهضة وما انطوى عليه من تجديدات لم يشهد لها الانسان مثيلا ، ومعنى هذا أن كثيرا من التعديلات التى تصيب المجتمع الانسانى تتم استجابة لتغير الوسائل التى يتم بها تغيير الحياة المادية . ومن هذا وجدت نظرية أجبرن فى التخلف المترتب على التغير التكنولوجى صدى بعيدا عند علماء الغرب . وأصبح من المفضل نسبة المتغير فى النظام وانبثاق المشاكل المترتبه على هذا التغير راجعا وباستمرار الى التغيرات التكنولوجية . فاذا كان هناك جانب صدق فى أن المدنية والتكنولوجيا نعتبران من العوامل المسببة للمشاكل الاجتماعية فاننا يجب أن نفهم العوامل المسببة الحقيقية . ذلك لان التكنولوجيا وحدها لادخل لها بالمشاكل الاجتماعية ، ولكن ارتباط التكنولوجيا بالتغيرات الحضرية فى المدينة هى التى تؤدى الى نشوء هذه المشاكل ، ولذلك لانستطيع أن ننسب ظهور الجريمة أو التوترات العنصرية الى أى منهما على حدة . لأن الدراسات المقارنة التى أجريت على عدد من المدن فى أنحاء العالم أظهرت أن المدن الثابتة التى لا تتغيير بفعل التكنولوجيا تظهر فيها مثل

هذه المساكل..معنى هذا أن علماء الغرب يحاولون عدم الربط بين المدينة وبين المشاكل الاجتماعية أو بين التصنيع وبين ظهور بعض الانحرافات في السلوك الاجتماعي ، طالما أنهم يجدون نتيجة للبحث العلمي أن عددا من مناطق العالم بها أيضا مثل هذه الانحرافات . اذن فالتفكك الاجتماعي في رأيهم يعتبر نتيجة مصاحبة لعدم التكامل في وظائف المجتمع ، وهنا يتبين اصرار هؤلاء العلماء على ربط الوظيفة بالمشـــاكل الاجتماعية دون البناء . وهذا يظهر من أنهم يدعون أن البنـــاءات الاجتماعية الحضرية والبناءات الاجتماعية الصناعية والبناءات الاجتماعية الريفية تفرز جميعا نوعا واحد من المشاكل ، فليس الامر اذن متعلقا بالبناء ولكنه متعلقـــا بالوظيفه .

ولكن النظرة العميقة تبرز أن المشاكل الاجتماعية الموجودة في هذه المناطق المتمايزة ليست مختلفه من حيث الدرجة ولكنها مختلفة من حيث النوع..فلو كانت المشاكل الاجتماعية مختلفة حقا من حيث الدرجة لجاز لنا أن نربط المسكله بالوظيفه . ولكن الثابت أن المشاكل الاجتماعية في هذه المناطق المتمايزة تختلف من حيث النوع ولهذا فهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالبناء .

هـــذا الى أن ربط التكنولوجيا كعامل أســـاسي بعمليـــات التغـــير الاجتماعي وما يترتب على هذا التغيير من مشـــاكل يؤدي الى نظـــرة خاصه . هي أن كل انحراف يصيب المجتمع انما يرجع الى عدم تكيف الفرد أو الجماعة مع كل تعديل يحدث في معدات الحياة . ولكن في هذا التفسير اغفال لحقيقة هامة : أن التغيرات التكنولوجية قسمت العـــالم الى قسمين :

أ) القسم الذي يملك وسائل التكنولوجيا هذه .

ب) القسم الذى يستخدمها أو يعمل من خلالها .

وكلما زاد التقدم التكنولوجى زاد التناقض بينهما وزادت الهوة التى تفصلهما،الأمر الذى يؤدى باستمرار الى نشوء مشاكل الصراع والانعزال وانخفاض مستوى المعيشة وتضليل الرأى العام والعمل من أجل الحرب وبعث كل أنواع التوترات والازمات الاقتصادية التى تؤدى من وجهة نظر الطبقة المالكة لوسائل التكنولوجيا الى زيادة فى الكم والكيف معا لهذه الوسائل أو بمعنى آخر زيادة قدرتهم على السيطرة وفرض الرأى وتوجيه النظام الاجتماعى .

وتمشيا مع فكرة علماء الغرب يدعون أن المشاكل الاجتماعية انما تنشأ بفعل العمليات التغيرية الاضطرادية التى تصاحب وباستمرار كل تقدم تكنولوجى لا تصاحبه فى نفس الوقت تغيرات فى النظام الاجتماعى . ولا يجب فى تفسيرهم أن نفهم التغيرات الاجتماعية هنا على أنها تغيرات بنائية ، بل هى تغيرات تعدل الوظائف المصاحبة للنظام . ومن أجل هذا يضعون أربعة مشاكل أو عمليات تعتبر المفسرات الرئيسية لكل انحراف يحدث فى مجال الحياة الاجتماعية وهى :

١ ــ الصراع الاجتماعى . (الذى يظهر فى النظم الاجتماعية) .

٢ ــ التنقل الاجتماعى .

٣ ــ العمليات التفردية .

٤ ــ الاتجهات اللامعيارية .

ولسوف نتعرض لكل من هذه العمليات على حدة لنبين كيف ينظر هؤلاء العلماء الى أبعاد المشاكل الاجتماعية من وجهة نظرهم .

اولا ـ صراع النظم :

كل نظام اجتماعى ، أسرة أو مجتمعا محليا أو اتحادا نقابيا يعتبر نمطا من الأهداف والوظائف والسلطات ، تتطلب نوعا من الطاعة من الأفراد والأعضاء التى ينتمون الى كل منها ، وكل نظام من هذه النظم له القدرة على أن يمد نفوذه على الأعضاء خلال فترة زمنية وبطريقة محددة • حتى أنه يستطيع أن يسيطر على كل نواحى حياتهم سيطرة تامة • ويدللون على ذلك أن بعض المجتمعات التى يسودها نظام العائلة المركبة أو الممتدة،تنظم فيها مثل تلك العائلة كل حياة الأفراد من الناحية الاقتصادية والدينية والسياسية داخل ذلك الامتداد القرابى الذى قد يمتد فيشمل عائلات أخرى فى اطار البدنة ، الذى يمثل النمط الأكبر للعلاقات القرابية بالنسبة لأعضاء المجتمع •

ومعنى هذا أن النظام الاجتماعى يمكن من وجهة نظر معينة أن يستغرق كل حياة الفرد ويمتص كل نشاط محتمل يمكن أن يقوم به • ولكن كلما تقدم المجتمع وكلما تغير تحت وطأة عوامل التكنولوجيا انتقلت بعض الوظائف التى تقوم بها الوحدة العائلية أو القرابية الى منظمات متخصصه داخل المجتمع لها سلطتها ولها وظائفها . أى أن هذه النظم تتقاسم داخل اطار البناء الاجتماعى مظاهر السلطة والوظائف التى من مجموعها يتكون المجتمع الانسانى • ويستنتج علماء الاجتماع الغربيون من هذا أن تعدد النظم التى ينصرف اليها نشاط الأفراد يؤدى الى الصراع سواء بين هذه النظم أو بين الأفراد فى المجتمع. خاصة خلال محاولتهم التكيف بصورة واضحة مع مطالب كل نظام على حدة • وهنا يبدو أثر التغير الذى يصيب أى نظام اجتماعى بصورة أكثر كثافة من نظام آخر •

ومعنى التغير غير المتوازن الذى يصيب نظم المجتمع ، أن الافراد

يختلفون فى أبعادهم وعلاقاتهم الاجماعية أزاء النظم : كما تختلف أيضا طبيعة انتماءاتهم اليها ، ويحدث هذا فى الوقت الذى لايكون الفرد فيه مستعدا للاستجابة لهذه التغيرات السريعة ، فتضطرب علاقاته ويمتد هذا الاضطراب ليشمل النظم نفسها .

ويفسر علماء الاجتماع هذه العملية بقولهم ، ان النظام الواحد قد يتفرع الى عدد من الأنظمة ، فيتناول النظام الأصلى عن بعض الوظائف التى كانت ملازمة له الى الأنظمة الجديدة. الذىيكون فيه الأفراد ملتزمين بالنظام الاصلى دون أن يتحركوا للارتباط بالنظم المتفرعة الجديدة . والنتيجة التى تترتب على ذلك أن تحدث فجوة بين القديم والجديد يجب ملؤها ، وفى الغالب لا يتم ملؤها بسهولة أو فى فترة قليلة من الزمان . فتحدث مشاكل اجتماعية . أو قد يظل النظام واحدا لا ينقسم ولا يتفرع ولكن تنتقل بعض وظائفه الى نظام آخر موجود فى المجتمع . ومتى حدث ذلك فان بعض العلاقات الموجودة بين النظام وأعضائه يجب أن تتغير أيضا ولكن الذى يحدث أن الأفراد لا يتغيرون عند هذا التغير فى النظام.

ولهذا فان النظام القديم يفشل فى تحقيق الوظائف الاجتماعية التى كان يؤديها قبل أن تنتقل منه أو اليه بعض الوظائف . خاصة اذا ظل بعض الأفراد يتطلبون من النظام القديم أن يفى بكل مطالبهم والتزاماته قبلهم .

هذا باختصار وجهة نظر العلماء الغربيين،ونرى منها أن كل المناقشة دارت حول وظائف النظام سواء كانت مرتبطة به أو انتقلت الى نظام آخر كلية،ولكن حقيقة الأمر أن النظم الاجتماعية فى المجتمع هى وحدات بنائية أو أعضاء جسم كبير ، فلا يمكن لنظام أن يغير من وظائفه الا اذا

تغير من وضعه فى الاطار البنائى بأجمعه ، ولهذا اذا فرضت الداجة على نظام أن يتغير من حيث وظائفه فيجب على كل من يريد حــل المشاكل الاجتماعية أن يعيد ترتيب النظام بنائيا مع بقية نظم المجتمع .

ومثال ذلك أن الرأسماليين يساندون نظاما اقتصاديا يكفــل لهم الاحتكار ويعمل عندهم العمال أو الأجراء الذين بأرتباطهم بهذا النظام يتناولون أجرا معينا يساعدهم على الأستمرار فى الدياة . ولذلك فالنظام الاجتماعى القائم على هذا الاساس الاقتصادى كان يؤدى وظيفة محددة بالنسبة للرأسماليين والأجـــراء .

فاذا أردنا أن نجعل النظــام الاقتصادى يغـــير من وظائفه ليحقق مزيدا من الانتاج ومزيدا من التوسع نتيجة لاستغلال فائض رأس المال . فاننا يجب أن نعيد النظر فى وضعه داخل الاطار البنائى للمجتمع ، والحل السليم دون تناقض ، هو خضوع النظام الاقتصادى لتخطيط مركزى ينبع من فكرة واحدة تسيطر على عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية أى التأميم ، وبهذا يتغير وضع النظام الاقتصادى البنائى بحيث يصبح جهازا من أجهزة الدولة فتتغير وظائفه . فاذا كان النظام الاقتصـــادى القديم ينبع من عقلية فردية ويحقق مصالح فردية ويتطلب بناءا يقوم على خطط فردية ولا يحقق فى نفس الوقت أهدافا اجتماعية ، فان تغيره البنائى يصبح وسيلة وغاية . وسيلة للتنمية الاقتصادية وغاية لتحقيق الرفاهية الاجتماعية ، والفرق واضح تماما .

واذن فصراع النظــم مظهر لطبيعة لبنـــاء الاجتماعى الرأســـمالى لأن النظم لاتتصارع مطلقا فى بناء اجتماعى اشتراكى ، ومن ثم فان المشاكل الاجتماعية التى تترتب على هذا الصراع غير موجودة فى المجتمع

الاشتراكى وليس معنى هذا كما قلنا سابقا أن اعادة ترتيب البنـــاء الاجتماعى يؤدى الى القضاء المبرم على المشاكل • بل ان هناك مشاكل من نوع جديد تنشأ مصاحبة لعمليات النمو ، هى نـــوع من التنفس السريع الذى قد يصاحب الرياضة البدنية العنيفة •

ثانيا : التنقل الاجتماعى :

وأبلغ دليل على التوجيه الايدولوجى الرجعى فى تحليل المشاكل الاجتماعيه تفسر علماء الغرب لعمليات التنقل الاجتماعى ؛ فمند القرن ١٨ برى علماء الغرب أن كل تنقل اجتماعى حدث فى المجتمعات سمل أفرادا أو جماعات كان تنقلا أفقيا •

والتنقل الأفقى بالمعنى الذى فهم عندهم هـــو عبارة عن الحـــركة الاجتماعية التى ينتقل فيها ملايين الناس من مكان الى آخر . من السهول الى الجبال ؛ من الشرق الى الغرب • ولعل هذا هو أكثر التفســيرات رجعية لعمليات التنقل الأفقى ذلك لانهم يبتعدون بهذا التفسير عن التنقل الافقى الحقيقى داخل المجتمع الواحد الذى يشير وبصراحة الى رفع مستويت المعيشة وتذويب الفوارق بين الطبقات . ويمكن للجميع صعود السلم والهبوط منه على أساس مبدأ تكافؤ الفرص • فاذا تعرضوا للطبقات الاجتماعية فانهم يقولون ان كل تنقل حدث فيها كان فى حقيقته عبارة عن تحديد للعلاقات بينها وتعيين لمراكزها ووضع لمظاهر القوة فى بعضها دون الآخر ؛ الأمر الذى أدى الى اعطاء كل مجتمع طابعا خاصا . ويترتب على هذا فى نظرهم ظهور وسائل التأثير الكبرى كالزعامة والتوجيــه السياسى المركزى والحرية الدينية وما ينبنى عى ذلك من تذويب الفوارق لا بين الطبقات فى المجتمع ، ولكن بين الجماعات •

، د حقيقة تعتبر فى الواقع مصادرة على المطلوب ، لأن التقدم التكنولوجى الذى أصاب وسائل الاتصال ربط بالفعل بين المجتمعات . فأدى الى ذيوع الأفكار ولكن برغم هذا بقى النظام الاجتماعى التقليدى فى هذه المجتمعات على ما هو عليه ، بل أن وسائل الاتصال الحديثة على الرغم من أنها قربت المفاهيم بين المجتمعات وكان يمكن أن تستخدم فى تقريب مفاهيم المجتمع الواحد الا أنها استخدمت وباصرار فى اعطاء النظام الاجتماعى التقليدى شرعية وتأصيلا ؛ ونحن نعلم أن كل وسائل الاتصال الحديثة فى المجتمعات الرأسمالية تملكها الأجهزة الاحتكارية الرأسماليه ، وعلى هذا فاننا لانتوقع نتيجة ذلك أن تعرض مشكلة اجتماعية ويقترح لها علاجا الا من وجهة نظر هؤلاء الذين يحافظون على أوضاعهم الاجتماعية .

أن التنقل الاجتماعى الحقيقى هو تنقل أفقى يعبر عن ديناميه المجتمع ويستجيب لكل التغيرات التى تحدث نتيجة لتغير أبعاد العلاقات وتذويب الفوارق بين الطبقات التى تعتبر أول هدف للتنقل الاجتماعى الذى يمكن أن يحدث فى المجتمع فى فترة معينة من الزمان ؛ لأن مثل هذا الاجراء يعدل من صورة البناء الاجتماعى ويعدل من الأبعاد التشريحية فى جسم المجتمع ويعدل فى نفس الوقت الأبعاد المقبلة على أساس الكفاءة المتزايدة للدولة ، على أساس التنمية الاقتصادية . ومزية هذا التنقل أنه يحطم المشاكل الاجتماعية ويحاصرها وقد يؤدى الى عقم بعضها دون حاجة للمواجهة ؛ ولذلك فان التشريع الاجتماعى الاشتراكى يقضى على المشاكل الاجتماعية دون حاجة الى مايسمى فى الدول الرأسمالية بالخدمة الاجتماعية ؛ لأن هذا الاتجاه يعمل على التسكين والحل العرضى .

أما الحل الاشتراكى فانه يهدف الى القضاء على الجذور المرضية

فتستقيم الأحوال دون حاجة الى مجهود ايجابى يبذل على مستوى الفرد أو الجماعة .

ثالثا : العمليات التفردية :

أحد العلامات الهامة للفرق بين المجتمع الحديث والمجتمع التقليدى هو فى درجة الاستقلال الذاتى الذى يحصل عليها الأفراد. وفى هـذا الصدد تقدمت أبحاث علماء الاجتماع تقدما كبيرا لاظهار هذا الفرق ، ولعل هنرى مين هو أول من أشار فى كتابه القانون القديم الى ذلك عندما حدد معالم المجتمع البدائى مقارنا بمعالم المجتمع الحـديث . وقال ان العلاقات الاجتماعية فى المجتمـع الأول تقوم على علاقات القرابة ، والقرابة بطبيعتها تجمع ولا تفرق أما المجتمع الحديث فأنه يقوم على التعاقد وهو يفرق ولا يجمع . ولذلك يتجه المجتمع الحديث الى ابراز الفردية على حساب الجمعية وابراز المصلحة فى العلاقات على حساب القرابة ، وقد سار على نفس الدرب كل من سيمل ودور كايم وردفيلد وغيرهم من المؤمنين بثنائية التطور الاجتماعى .

وخـلاصة القول ان المجتمع الحديث ينمى الفردية فى رأى علماء الرأسمالية وهذا النمو يتسبب فى مشاكل كثيرة مثل انحراف الأحداث والدعارة والادمان على المخدرات والامراض النفسية وظهور العصابات وما الى ذلك من المشاكل التى تشير باستمرار الى عمليات الانعـزال الاجتماعى والاحساس بالفقدان فى خضم المجتمع الكبير الذى يقوم أساسا على المصلحة الفردية .

ولكن هـذا التدليل اذا انطبق على مجتمعـات فانما ينطبق عـلى المجتمعات الرأسمالية الرجعية ، ذلك لأن المجتمع الرأسمالى يضع الفرد

فى مكان لا يرتبط فيه بكل الاتجاهات الجمعية فى المجتمـع ، ولا يرتبط فيه أيضا بجهود تبذل بطريقة تعاونية لتحقيق أهداف جمعية ، ولكن الوضع يختلفتماما فى المجتمع الاشتراكى الذى تكون فيه الجماعة هى الأساس الاول وهى الهيئة العليا وتكونمصلحة الجماعة العليا هىأساس التحرك وأساس التنمية باستمرار ، فالمجتمـع الاشتراكى يخلق اذن جماعات عضـوية .

أما المجتمع الرأسمالى فانه يخلق جماعات مفككة ، وليس معنى هذا أن المجتمع الاشتراكى يخلو من هذه المشاكل المشار اليها ولكنه بالقضاء على مسبباتها فى الواقع الاجتماعى يقلل من الحـد الأدنى من فرص ظهورها .

رابعا : الاتجاهات اللامعيارية :

اللامعيارية هى الانحراف الفردىفىمجتمع رأسمالى نتيجة لصراع المقاييس والأهداف ، وغتسـل الفرد فى تبين معالم الطـريق ، فيسقط صريع الغموض والحـيرة والقلق والتوجيه الرأسـمالى لا يشعر الفرد بارتباطه العضوى فى الجماعة أو المجتمع نتيجة لانقسـامه الى طبقات وجماعات متمايزة كل لها معاييرها وعاداتها وأسلوبها فى الحياة ونظرتها اليها ولهذا فانكثيرا منالأفراد يهبطون بصورة تتزايد باستمرارفىالقناة الهامشية السريعة الجريان . وتفسير ذلك أن الفرد يضع رجلا فى طبقة ورجلا فى طبقة أخرى ولا يستطيع أن يضم رجليه والنتيجة معروفة . لماذا يسقط الناس فى المجتمع الرأسمالى صرعى الهامشية ؟ لأنهم ببساطة متطلعون بورجوازيا . والتطـلع البورجوازى يجذب الأفـراد ذوى الطموح .ونظرا لشدة التنافس فكل من يؤمن بالقيم العليا أو بالمبادىء الاخلاقيه لا يستطيع أن يقاوم فسقط فرسة للانحراف اللامعيارى .

أما المجتمع الاشتراكى الذى يخضع لتوجيه أيديولوجى محدد هادف منبعث من نظرية متكاملة تتحدد منها أهداف المجتمع وتتعين خلالها قوالب السلوك الاجتماعى ويوضع مستقبل المجتمع فى شكل حلقات مرتبطه تنفذ بقوة المجتمع بأسره على أساس تخطيط مركزى له مرونة التطبيق ، فان خطر اللامعيارية يتضاءل كثيرا ، فلا يستطيع فرد أن يخطو خطوة متسعة أكثر من اللازم لأنه يسير فى صف متراص يسير بخطوة منتظمة فى اتجـاه أهداف المجتمع المنبعثة عن التوجيه الايديولوجى العام الذى يدعو الى تخطى ثغرات الماضى والتطلع للمستقبل لتحقيق أهداف رفاهية المجتمع الكبير .

الفصل الرابع

النظرية السوسيولوجيـــة والمشاكل الاجتماعيـــة

فى عالمنا الحديث تكون منجزات العلم المتصلة بالحياة الواقعية عاملا هاما فى اعطاء قيمة اجتماعية لهذا العلم ، ولذلك تتزايد فى هذه الايام مسئوليات العلم الاجتماعية ومثال ذلك أن امكان استخدام الرياضة والانتفاع بها أصبح أمرا واضحا حتى بالنسبة لأولئك الذين يجلسون فى مراكز القيادة العليا فى الدولة ويتزايد مركز علماء الرياضة الاجتماعى ويحصلون باستمرار على نوع من القبول فى دائرة الحياة الاجتماعية باعتبارهم نافعين .. ولعل هذا هو السر فى أن عددا يتزايد من العلماء يفصلون بين العمل العلمى فى حد ذاته وبين استخدامه لأغراض لا تتصل بتوسيع نطاق المعرفة.ومن الواضح أن العمل العلمى فى حد ذاته يؤدى الى تشابه العلماء وتطابق أغراضهم ، بينما لو كان الأمر متعلقا بأغراض متصلة بالواقع الاجتماعى لاختلف الامر اختلافا بينا ، وهذا يرجع الى اختلاف المجتمعات من حيث احساسها ببعض المسائل الحيـوية التى تستأهل حـلا علميا ، ومعنى هـذا أن جهود العلماء فى ميدان الواقع الاجتماعى اذا نظرنا اليها من وجهة النظر العلمية فانها لاتؤدى الى تطابق النظرة أو توحد الطريق ، وانما نتوقع اختلافا بينا فى النظره الى المشكلة الاجتماعيه وتعدد المسالك التى يمر منها العلماء . ان فائدة العلم العملية لم تظهر فى السنوات الأخـيرة فحسب بل انها تمتد الى عصر فرنسيس بيكون الذى كان يؤكد باستمرار نفعية العلم . ولهذا كان يفرق بين نوعين من التجارب :

أ) التجارب المثمرة التى تؤدى الى مزيد من المنافع بالنسبة للبشر.

ب) تجارب الاستنارة،وهى تلك التجارب التى توسع نطاق المعرفة وتؤدى الى تقدم البحث العلمى.

معنى هذا ببساطة أن هناك ازدواجية فى العلم ، فهو يستطيع أن يزودنا بالفهم الصحيح للأشياء كما هى . كما يزودنا بالفهم اللازم الذى يمكننا من تعبير هذه الأشياء . ولقد عبر الفيلسوف البريطانى « هوايت هد » عن ازدواجيه العلم...بقوله « ان العلم له منبعين منبع عملى ومنبع نظرى . أما المنبع العملى فهو رغبتنا فى توجيه أفعالنا لتحدد أعراضا معينه . أما المنبع الآخر النظرى فهو الرغبة فى الفهم وأننى لا أستطيع أن أعتبر واحدا من هذين المنبعين أنبل من الثانى أو أكثر أهمية لأننى لا أستطيع أن أدرك لماذا يكون من الانبل أن أجاهد فى سبيل الفهم من أن أشغل نفسى بوضع فعال الانسان فى مواضعها الصحيحة وعلى طريق أهدافها المرجوة . ولعلنا لو قلبنا الصورة لوجدنا أن لكلا المنبعين جوانب سيئة . فقد توجه الأفعال توجيها خاطئا وقد يمتد الفهم فيشمل على أنواع كريهه من حب الاستطلاع .

التشخيص السوسيولوجى للمشاكل الاجتماعية :

كل منا عنده فكرة بطريقة ما عن المشاكل الاجتماعية . لأن المجتمع الحديث به أنواع متعددة من الصراع والتعقيدات والاضطرابات توصف غالبا بأنها الأزمات الاجتماعية لعصرنا ؛ ويشار غالبا الى أن النظم الاجتماعية التى تزداد أحكاما لسلوك الناس وتؤدى فى نفس الوقت الى زيادة أبعادهم الاجتماعية تحدث من الثغرات فى البناء الاجتماعى ما يؤدى الى انبثاق عدد كبير من المصاعب أمام الأفراد والتصدعات

التى تصيب المجتمع ، والتى يشار الى كل منها عادة على أنها مشكلة اجتماعية • ولكننا عندما نتصدى لفحص الفكرة السوسيولوجية عن المشكلة الاجتماعية فلا بد لنا على الأقل من معالجة ست مسائل مرتبطة هى :

١ ــ المقياس المركزى للمشكلة الاجتماعية،وفىهذا الصدد يجب أن نميز تمييزا واضحا بين المستويات الاجتماعية وبين الوقائع الاجتماعية•

٢ ــ الى أى حد يمكن أن نجد للمشاكل الاجتماعية جذورا أو أصولا اجتماعية •

٣ ــ من هــم حكم المشاكل الاجتماعية أو من هــم الناس الذين يحددون المشكلة الاجتماعية فى المجتمع ويشيرون اليها صراحة •

٤ ــ المشاكل الاجتماعية الظاهرة والباطنة •

٥ ــ الادراك الاجتماعى للمشاكل الاجتماعية •

٦ ــ الطــرق التى يدخل بها الاعتقاد فى امكان اصــلاح المواقف الاجتماعية غير المرغوبة فى تعريف المشاكل الاجتماعية •

ونظرا لأهمية هذه الموضوعات فى تحديد الابعاد الاجتماعية وفى ابراز التوجيه الايديولوجى فى فهمها ووصفها فاننا نعود اليها لابرازها بشىء من التفصيل •

اولا ــ المستويات الاجتماعية والواقع الاجتماعى :

ان من أهم العوامل التى تصاحب المشكله الاجتماعية هى ذلك التمييز

الجوهري بين المستويات التي يشترك فيها الناس اجتماعيا • وبين ظروف الحياة الاجتماعية الواقعية ، ولن نجد مشقة كبيرة في التحقق من مدى الاختلاف بين ما هو واقع فعلا وبين ما يفكر فيه الناس على أنه واجب لأن الامر يختلف من زمان الى زمان ، بل أنه يختلف في المجتمع الواحد باختلاف الأمكنة أكثر من اختلافه بين المجتمعات •

ولعل هذا القول يكشف عن فكرة هامة تتعلق باتجاه معين في النظرية السوسيولوجية ، هو أن المستويات الاجتماعيه التي توجد في مجتمع تختلف فيما بينها اختلافا بينا باختلاف المكان والزمان . ومعنى هذا أننا لا نستطيع الوصول الى مقياس واحد للتوقعات الاجتماعية يمكن أن يطبق في المجتمع الواحد • فاذا نظرنا الى الواقع نجد أن ممارسه الحياه الاجتماعية تجرى في اتجاهات وعلى طرق قد لا تلتئم مباشره مع هذه المستويات أو لا تحقق التوقعات•والفرق بين المستوى الاجتماعي والواقع الاجتماعي قد يؤدى في واقع الأمر الى المشاكل الاجتماعيه •

والتحليل السوسيولوجي لهذا الموضوع يتجه اتجاها فرديا ، لأن فشل بعض الافراد في الواقع الاجتماعي وفي أثناء محاولتهم الوصول الى مستوى اجتماعي أو توقع اجتماعي . يؤدي الى اصابتهم بهزة قد تفضى بهم الى الجريمة أو الانحراف أو ادمان المخدرات أو الوقوع فريسة المرض العقلي • وواضح من هذا الكلام أنه ينبعث من مجتمع رأسمالي رجعي يقيس المشكلة الاجتماعية قياسا فرديا والتعليق على ذلك نلخصه فيما يلي :

١ ـ التفرقة بين المستوى الاجتماعي والواقع الاجتماعي : كما يفضل ذلك روبرت ميرتون تفرقة غير واضحة.لأن مايعيش في عقول الناس. وما يظهر على اتجاههم القيمي لا ينفصل عن الواقع الاجتماعي . هذا

الانفصال الذى ضخمه ميرتون وجعله أمرا يؤدى الى احـداث ثغرة فى السلوك الفردى تؤدى بدورها الى مشكلة الانحراف الفردى •

٢ ـ لا نستطيع أن ندرك من أين تأتى المستويات الاجتماعية التى تصيب الأفراد بهذه الهزات نتيجة الانعزال أو الفشل فى الوصول الى تحقيق المستوى • ان الأمر لن يكون مفهوما الا اذا تصورنا هذا المجتمع منقسما على نفسه تتجاذبه تيارات معينةمتعارضة ، ولذلك يجد الفرد صعوبة كبرىكلما مر الزمانوتعدد المكان الذى ينتمىاليه•واذا كانتهذه المستويات موجودة فى المجتمع على النحو الذى شرحه ميرتون فهى موجودة فى المجتمعات التى تؤمن بالديمقراطية المزيفة والنظام الرأسمالى الحـــر الذى يفتح مثل هذه الثغــرات باستمرار فى البناء التشريحى للمجتمع •

٣ ـ أما المجتمع الاشتراكى فان المستويات الاجتماعية فيه ليست وليدة الصدفة ، وليست تعبيرا فرديا عن تطلع بورجوازى معين ، ولكنه نتيجة لأهداف تخطيطية يسعى المجتمع لبلوغها ، ويضع قوى الشعب فى طريقها على أساسمقاييس محددة من العدالة وتكافؤ الفرص ولذلك قد يتحرك المجتمع الاشتراكى من خلال مجموعة من المستويات تتدرج فى التعقيد كلما مر الزمان . ولكن تدرجها هذا لايوقع الفرد ولا الجماعة فى مشكلة اجتماعية ، لأن السير الحتمى نحو تحقيق الاهداف الاجتماعية يؤدى باستمرار الى تخطى العقبات فى كل مرحلة وتعلم خبرة جديدة تنفع فى معالجة الفكرة القادمة ، وهكذا تمضى مراحل بلوغ الأهداف أو المستويات على هيئة سنوات لخطط مدروسة ومعروفة •

٤ ـ ان الآمال الاجتماعية والقيم الأساسية التى تصنع المستويات فى المجتمع الاشتراكى ليست أخلاقا يمكن أن تورث الهم أو الاحبـاط

كما هو الحال فى المجتمع الرأسمالى ، ولكنها أجزاء من خطط مرسومة تابعة من ايديولوجية توحد الناس ولا تفرقهم •

٥ — ان فكرة ميرتون عن المستويات الاجتماعية المتناقضه زمانا ومكانا فكرة غريبة حتى من وجهة النظر الرأســمالية فنحن نعلم أن كل مجتمع ثقافته ، وهذا لايمنع داخل المجتمع الواحد من تعدد الثقافات الفرعية ، ومعنى هذا أن المجتمع الواحد لابد أن نكون به مجموعة من المستويات الموحده التى تعبر عن القيم الكبرى لهذا المجتمع والخط الأساسى الذى يحدد أسس التفكير فى مجالات الحياة المختلفة • ولكن لابد أن يكون هناك وضوح فيما يتعلق بالنزعات الاسطوريه . ذلك أن الوضوح لابد أن يتصف بالعمومية وخاصة فيما يتعلق بمجموعة الآمال الكبرى التى تمثل فلسفه هذا المجتمع • ولهذا فان الخلاف على مستوى فى النطاق المحلى لا يوقع الفرد فى شرك الجريمة أو الانحراف لاحساسه بالضياع كما يقول ميرتون لأن هذا الاحساس بالفقدان لا يكون كاملا الا اذا أحس بافتقاده التام للمستويات الكبرى للثقافة الكبرى فى المجتمع الكبير •

هكذا نتبين أن ايراد بعض المصطلحات السوسيولوجيه كفكرة المستوى الاجتماعى ومقابلته بالواقع الاجتماعى والصعوبات التى تنشأ عن عدم التطابق قد يؤدى الى نوع من التحليل يحوز على ذهن غير المتبصر اشتراكيا وينزلق الى مصيدة مفاهيمه فيكون جزءا من الاطار الذى يتحرك فيه دون أن يدرك الفرق الجوهرى بين نظرة المجتمع الاشتراكى الى المستويات الاشتراكية ، ونظرة المجتمعات الرأسمالية • ان وجود المجتمع الرأسمالى من حيث تنظيمه الاجتماعى على هيئة معينة تؤدى الى نتائج عديدة تظهر على الحياة الاجتماعية ، منها تحديد مستويات

الطموح . وتحديد مستويات الأبعاد بين الأفراد والجماعات ، وتحديد مدى التماسك والتفكك ، وتحديد معالم السقوط الاجتماعى والانهيار الفردى وطرق علاج هذا وذلك على أساس من فلسفة تعبر عن طابع هـذا التنظيم ، ولذلك اذا عقدنا مقارنة بين هذا التنظيم وبين تنظيم مقابل له فى المجتمع الاشتراكى ، لوجـــدنا اختلافا جوهريا من حيث المحددات الأساسية التى ذكرناها من قبل .

فالمستويات الاجتماعية التى تعبر عن طابع التنظيم الأول لاشك أنها تختلف تماما عن المستويات الاجتماعية التى تعبر عـن طابع التنظيم الثانى . ولهذا فاننا نتوقع أن يفرز التنظيم الأول مشاكل تتسم بالطابع الفردى . قد تتطور وتتضح مشاكل واسعة النطاق نتيجة لاتصالها بعدد كبير من نطاقات الحياة الاجتماعية بصورها المتعددة . ولكن فى المجتمع الاشتراكى لا نتوقع أن تظهر هذه المشاكل على المستوى الفردى وانما تظهر على مستوى المجتمع ككل . لأن مستويات التوقع الاجتماعى مسألة متصلة بمجال المجتمع بأسره فى ميادين التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكل اخفاق فيها ليس متصلا بفرد ولكنه يتصل بالمجتمع ككل .

ثانيا ــ الجذور الاجتماعية للمشاكل الاجتماعية :

يقال غالبا ان المشاكل الاجتماعية لابد أن يكون لها أصل اجتماعى ، هذه العبارة تمثل انطلاق عند كثير من البــاحثين فى مشاكل المجتمـع باعتبارها من القضايا الثابتة أو البديهية التى لا يجب مناقشتها.لكننا قبل أن نمضى فى تحديد الأصل الاجتماعى للمشكلة الاجتماعية يجب أن نشير الى أن المشاكل الاجتماعية مرتبطة بعضها ببعض ارتباطا عضويا.وتفسير هذه الارتباطات يرجع فى المحل الأول الى أن البناء الاجتماعى نفسه ووظائفه مرتبطة ارتباطا عضويا هو الاخر.ولذلك فان أعراض المرض التى تبدو على

هذا البناء تؤدي الى سلسله من التقلصات تترابط هي الأخرى ترابطا عضويا، فاذا كان الأمر كذلك فاننا نؤمن بهذا المنطق أي أن البناء الاجتماعي عندما يتحرك الى السلام أو المرض عامه يتحرك حركة انبثاقية ذاتية تلقائية ، ومعنى هذا أن البناء الاجتماعي لايخضع في أثناء عملياته الدينامية الى مؤثرات خارج نطاقه ، وكاننا بهذا نضع التكنولوجية والمصادر الطبيعية التى اسهمت فى انضاجها فى مرتبه العوامل الاجتماعية باعتبـــار أن الطبيعه موجودة باستمرار منذ ملايين السنين . وأن ظواهرها تؤثر فى الانسان منذ ملايين السنين أيضا . ولكن علاقاتها بالانسان تغيرت ؛ لا لأن الطبيعة أصبحت أكثر قوة أو فعالية أو لأن الظواهـر الاجتماعيه أصبحت أكثر تعقيدا . أو أكثر ضغطا على مجتمعات الانسان . بل لأن الانسان نفسه هو الذى تغير ولذلك فان أكثر الظواهر الطبيعيه تأثيرا فى حياة الانسان مارست هذا التأثير ثم بارادة الانسان نفسه . ولذلك فكل ماأحرزه التكنولوجيا من انتصارات هى فى الواقع انجازات اجتماعية تعبر عن ارتباط المجتمع وتآزره من أجـل التقدم ولذلك فاننا نميل الى القول بأن المشـكلة الاجتماعيه ليست الا نتيجه تخلخل بحسب البنـاء الاجتماعى . أما ربط المشكلة الاجتماعيه بأزمه طبيعيه كفيضان أو بمرض كوباء أو كارثه كزلزال أو ثورة بركان أو ما شاكل ذلك فان علماء الاجتماع يميلون الى القول بأن هذه المشاكل تعتبر سطحيه ومؤقتة بل ان امتداد آثارها يمكن وقفه بارادة الانسان واستعداد المجتمع الدائم للتحرك والمرونة لمقابلة الكوارث حتى ما عظم منها . لقد كان تفســر أزمات الانسـان يوما من الأيام يقع على عاتق الأرواح الشريرة أو على مجردات القدر أو على ماديات كفقر البيئة الطبيعية . وتعود الانســان يوما أن ينظر الى المشكلة الاجتماعية نظرة سلبية حين كان يحول المشكلة الى فكرة لا يمكن السيطرة عليها أو الامســاك بها . فيركن الى الاستسلام

والشكوى وندب سوء الحظ ، ولكن الانســـان بدأ يتقدم على الطريق الايجابى عندما بدأ يدرك أنه يستطيع بارادته أن يتوقف لسد طريق المشـكلة الاجتماعية أو للقضاء على منــابعها أو للتقليل من آثارها ، وكلما ازداد فهم الانسـان للواقع الاجتماعى عن طريق العلم كلما ازداد استمساكا بارادته القاهرة لمعالجة شئونه بالصورة التى تحقق أهداف المجتمع العليا • ولهذا كان أسلوب التخطيط فى القرن ٢٠ أعلى مستوى وصل اليه الانسان للتدخل بارادته فى عمليات التغير الاجتماعى لتحقق فى مسارها المصالح العليا للجماعة الانسانية •

ثالثا ــ الفيصل فى المشاكل الاجتماعية :

أشرنا فيما سبق الى الاختلاف الواضح فى المشـــاكل الاجتماعية من ناحيــه الكم والكيف ســـواء بالنســـبة للمجتمع الواحـــد أو بالنســـبة للمجتمعات اذا درست بطريقه المقارنة . كذلك أشرنا الى الفرق الواضح بين النظرة الاشتراكية والرأسمالية لهذه الموضوعات . وما يترتب عـــلى ذلك من اختلاف واضح فى طريق المعالجة . ويميل علماء الغرب فى هـــذا الصدد الى ادخال عنصر آخر متضمن فى طبيعة المشكلة الاجتماعية وفى تشخيصها . هذا العنصر يقتضى أن نضع فى اعتبارنا نوع الاشـــخاص الذين يحكمون على وجود المشكلة الاجتماعية . وعلى أهميتها للدراســـة، وعلى مبلغ خطرها بالنسبة للمجتمع . ويميل علماء الاجتماع الى القول . ان عددا كبيرا من النـــاس أو أن عددا كاف منهم أو الغالبية العظمى من أعضاء المجتمع يجب أن يحكموا على أن الظروف الاجتماعية التى تحيط بمسألة ما قد بدأت تتخذ طريقا مخالفا لمسار الاحداث ، وسوف يؤدى هذا الطريق الى نوع من الاضطراب والخلل الذى يهيىء لانبثاق مشكلة اجتماعية • وهكذا يكون مجرد الانحراف عن الاتجـــاهات العادية التى

تسير فيها الأحداث بانتظام مؤديا فى رأيهم الى مشاكل اجتماعية ، ويدللون على ذلك بقولهم (انه اذا كانت المعايير الاجتماعية متفقا عليها من غالبية أعضاء المجتمع فان سلوكا مثل الجريمة أو الاختطاف أو السرقة المسلحة يمكن أن يحكم عليه ببساطة ودون حاجة الى اثبات أو دراسة على أنه نوع من الانحراف عن المسار الطبيعى للوقائع الاجتماعية ، ولكن اذا كان الأمر يتعلق بأنواع أخرى من السلوك مرتبطة بعدد من أنماط التصرفات الاجتماعية أو الظروف التى يعيش فيها الناس فان الأمر حينئذ يحتاج الى مزيد من البحث بين غالبية أعضاء المجتمع لنتعرف على من منهم الذى يحكم على الأحداث الجارية أو على طرف اجتماعى خاص باعتباره مشكلة اجتماعية) ؛ وذلك لأن نظرة الناس الى انحراف معين قد تختلف داخل المجتمع على أساس اعتبارات عديدة منها :

١ ــ الاختلاف فى التنشأة الاجتماعية نتيجة لاختلاف التوجيه الاجتماعى للتربية وما يترتب على ذلك من ممارسات تؤدى الى اختلاف فى النظرة الى الحياة وفى السلوك الاجتماعى المفضل .

٢ ــ اختلاف الموجهات الثقافية خاصة اذا كانت الثقافة عالية التعقيد وفى مجتمع يتميز بالتغير السريع الى جانب انقسامه الى مناطق اقليمية متعددة تفترض وجود ثقافات فرعية داخل الثقافة الكبيرة.وهذا يؤدى الى تميز واضح فى الموجهات الثقافية وبالتالى فى أساس الحكم عند الأفراد وخاصة فى النظر الى الانحراف .

٣ ــ اختلاف المهنة قد يؤدى الى اختلافات عديدة فى النظرة الأساسية للوقائع الاجتماعية ؛ وما قد يترتب على اتجاهات غير متوقعة الى مشاكل أو انحرافات فى مجالات السلوك الفردى .

٤ ــ اختلاف المستويات التعليمية قد يؤدى داخل الثقافة الفرعية

الى اختلافات فى النظرة الى المسموحات والممنوعات.ويقول بعض علماء الاجتماع هنا أنه كلما ارتفــع المستوى التعليمى زادت نسبة الممنوعات حتى من وجهة نظر الفــرد ، وكلما انخفض المســتوى التعليمى زادت نسبة الممنوعات حتى من وجهة نظر الفرد أيضــا ومرد ذلك الى أن التعليم يؤدى الى عملية متميزة تتيــح للفرد أن يحلل لنفسه الوقــائع الاجتماعية ويتخذ منها موقفا دون انتظار لرأى الجماعة الكبرى ؛ وعلى ذلك قد يخــرج مثل هذا الشخص على المعايير الاجتماعيــة التقليدية . ولكن سلوكه يصعب أن نسميه انحرافا ، لأنه يستطيع أن يمنطق تصرفه وأن يضع له الأسس التى تبرر له القيــام بهذا العمل أو ذاك . ولعــل وجود مثل هؤلاء الأفراد فى المجتمع هو الذى يؤدى الى عمليات تغيرية يتسع نطاقها تدريجيا كلما كانت الأسس التى قام عليها السلوك الجديد ملتزمة بالخط العام الذى تسير فيه الثقافة والمجتمع بصفة عامة ؛ أمــا فى الطرف المقابل فان الفرد قليل التعليم ينتظر باستمرار أن يضــع له المجتمع الصور المتعددة لأنماط السلوك وأن يعــين له ضروب التصرفات الاجتماعية فلا يكلف نفسه الا أن يسير فيها .

٥ ــ الأسس الاقتصادية فى المجتمع ومــا يترتب عليها من نظــام معين للانتــاج وطريقة نابعة للتوزيع تحــدد معالم التشريح الاجتماعى للمجتمع وبالتــالى تتيح الفرص الى انبثاق طبقات اجتماعية واضحــة المعالم ؛ بعضها يفرض على ميدانه نطاقا حديديا ؛ والذى يهمنا هنا أن نقول أن النظرة الطبقية الى المشكلة الاجتماعية من أهــم العلائم التى تميز المجتمع الرأسمالى . ومعنى ذلك أن الجماهير المناضلة من أجــل لقمة العيش فى ظل النظام الرأســمالى لها منطق مختلف تمــاما عن منطق شرائح الاحتكار فيما يتعلق بطبيعة المشكلة الاجتماعية وتحــديد مبلغ خطرها وتعيين طرق التغلب عليها .

وبعد .. اذا كانت المشاكل الاجتماعية تتشابه العمليات التى تحدث فى المجتمع فان النتيجة التى تستمد من هذا التشابه . أن أولئك الذين يجلسون فى مراكز القوة الاستراتيجيه فى المجتمع يستطيعون أن يقرروا أبعاد السياسة الاجتماعية التى تطبق من أجل مواجهه مشاكل المجتمع . بالتالى فانهم يستطيعون أن يقرروا أيضا متى يكون الابتعاد عن المستويات الاجتماعية المعروفة مشكلا لاختلال يفضى الى المشكلة الاجتماعية وفى هذا الصدد ينقسم علماء الاجتماع الى قسمين :

أولا — أولئك الذين يعتقدون أن استقراء رأى الأفراد فيما يتصل بالمشكلة الاجتماعية يؤدى الى الحكم بوجودها . ومعنى ذلك أن لكل فرد فى المجتمع حكما مستقلا على ما يمكن أن تكون عليه المشكلة أو فى طريقة ظهورها . ومن ثم فان جمع هـذه الآراء يؤدى الى الحكم على وجـود المشكلة من عدمه . ويعتقد أصحاب هذا الرأى أن هذه الطريقه يمكن أن تتمخض عن دراسه مقارنه للمشاكل الاجتماعيه نستطيع أن ندرك من خلالها أهمية هذه المشاكل كل بالاضافه الى الآخر .

ثانيا — أولئك الذين يتجهون اتجاها أكثر جمعيا ويرتفعون من أجل ذلك عن المستوى الفـردى . فيؤكدون أن كل المجتمعات بلا استثناء ينطوى على عدد كبير من المراكز الاجتماعيه التى تشير كل منها الى وضع بنائى خاص على الرغم من أن هذه المجتمعات قد تكون على درجه من التمايز الاجتماعى يؤدى الى اتساع نطاق الاختلافات سواء فى الرأى أو الحكم على السلوك الاجتماعى . ولهذا نجد اختلافا بين أولئك الذين يشغلون وظائف متمايزة فى البناء الاجتماعى ؛ ويظهر ذلك فى النظر الى المشاكل الاجتماعية لأنها تعكس القيم والمصالح فى نفس الوقت .

ويترتب على ذلك منطقيا أن المستويات الاجتماعية تختلف من شريحة

اجتماعية الى أخرى فان الخروج عليها أو الابتعاد عنها لا يتخذ صــفة العمومية فى كل أنحاء المجتمع •

وســـواء نظرنا الى المشاكل الاجتماعية نظـرة فردية أو جمعية على النحو الذى سبق الاشــارة اليه ، فانهما يلتقيان فى شىء هــام هو أن المشـــاكل الاجتماعية تتمايز فى المجتمــع الواحد على أســاس المراكز الاجتماعية ومواطن السلطة والقوة والمصالح الخاصــة والاهتمامات ، وهذا من غير شك صورة مجتمــع يقوم بناؤه الاجتماعى على التســليم بالفوارق الطبقيـة بين الأفـــراد والجماعات ويؤمن بالفردية وبالصراع وهو فى نهاية الأمر الصورة التقليدية للمجتمع الرأســمالى ، لذلك فان العلماء الامريكيين منطقيون عندما يقولون ان :

١ ــ المشكلة الاجتماعية هى التى يراها الناس كذلك •

٢ ــ المشكلة الاجتماعية تعكس المصالح والمواقف والاهتمامات •

٣ ــ المشــاكل الاجتماعية تتمايز من مكان الى مكان ومن وضــع تشريحى فى المجتمع الى آخر •

٤ ــ المشكلة الاجتماعية تعتبر انحرافا عن المستويات الاجتماعيــة المختلفة من مكان الى آخر ولذلك فانها ليس لها طبيعة واحدة •

٥ ــ المشكلة الاجتماعية التى تظهر فى جماعة قد لا تظهر على أنها كذلك فى جماعة أخــرى •

يتضح من هذا الاتجاه الى عزل المشكلة عن بناء المجتمع الكلى•معنى ذلك أن النظرة الأمريكية هى فى صميمها نظرة رأسية فردية ، تحــاول

وبأصرار ادخال النزعات الفردية والاقليمية والطبقية كحكم على المشكلة من حيث وجودها أو من حيث طبيعة مواجهتها • وأننا لنعلم أن المجتمعات الاشتراكية نتيجه لبنائها الاجتماعي المتميز واتفاقا مع أهدافها الكبرى ، وطبيعة العمل المخطط فى كل ميادين التنمية ؛ تتصور المشكلة الاجتماعية على نحو آخر ، لا تنعكس فيه الآراء الفردية أو الأبعاد الطبقية أو الاختلافات التشريحية للمجتمع الواحد •

أن الحل الرأسمالى للمشكلة الاجتماعية ، يدعى باسم الديمقراطية عدم التدخل فى ارادة الانسان أو فى أعادة ترتيب عناصر البناء . ولكنه فى الوقت عينه يترك المشاكل تتضخم لمواجهها بعد ذلك المواجهة الرأسمالية العقيمة•ونخلص من هذا الىأن الحكم علىالمشاكل الاجتماعية اذا ترك للجماعات أو للأفراد . وكان واقعا تحت وطأة قيم معينه ومصالح خاصه. فاننا لن نستطيع والحال هكذا أن نتجنب صراع الأحكام ؛ ومن الثابت أن احكام القيمة فى المجتمع الرأسمالى ليس لها معيار ثابت نظرا لتضارب المصالح وأختلاف الأبعاد المؤسسة على التمايزات الاقتصاديه الواسعة النطاق • وربما كان هذا هو السر فى عدم ترحيب المجتمع الرأسمالى بالتخطيط الشامل الذى يمكن أن يعيد ترتيب الأمكانيات المادية ومواقع القوة البشريه فى المجتمع •

ولكن الحل الاشتراكى لمشاكل المجتمع لا يسد الثغرات سدا جذريا فحسب ؛ بل انه يقضى على كل مقومات المرض تجنبا لأحتمالات ظهوره ولذلك يقال : أن المجتمع الرأسمالى يأخذ بالأتجاه العلاجى فى مواجهة المشاكل : أما المجتمع الاشتراكى فانه يأخذ بالاتجاه الوقائى . اذ ليس فى مقدور المخطط الواعى أن ينتظر حتى تظهر المشكلة ليضع لها خطة للعلاج ، بل انه يتبصر مقدما كل أحتمالات التعقد أو الألتواء ؛ ويضع

ضمن خطته مقومات الوقاية ، فيمر المجتمع خلال خطط التنمية فى طريق معبد لا تظهر فيه نباتات طفيلية • وحتى اذا ظهرت فان المخطط يراجع كفاءة خطته ، لأنه يعرف أن العيب لابد أن يكون كامنـــا فيها وليس فى المجتمع نفسه كذلك تنتفى فى المجتمع الاشتراكى احتمالات الصراع حول القيم أو المصالح ، لأنها جميعا نابعة من ايديولوجية واضـــحة ، ومتجهة دائما لتحقيق الأهداف الكبرى للمجتمع الكبير ، وعلى الرغم من ذلك قد تظهر فى المجتمع الاشتراكى أعراض وقتية لمشكلة أو أخـــرى . ولكنها فى مبدأ التطبيق الاشتراكى تكون راجعة الى التباطؤ فى توصيل الرعـــاية الاجتماعية أو فى القضاء على الرواسب المتخلفة من المجتمع القديم نتيجة للفرق الزمنى بين أبعاد النظرية وتطبيقاتها العملية •

رابعا : المشاكل الاجتماعية الواضحة والمستترة :

يزعم علمـــاء الاجتماع الذين شغلوا أنفسهم بدراســـة المشـــاكل الاجتماعية ، أن هذه المشاكل شأنها شأن كل ناحيـــة من نواحى المجتمع الانسانى ، لها وجهها الذاتى الذى يظهـــر فى ادراك الناس وتقييمهم ، خاصة فيما يتعلق بانكار وجود المشكلة الاجتماعية أو اثبـــات وجودها . ولها أيضا وجهها الموضوعى الذى يظهر من خلال الظروف الواقعية التى تخضع لأعتبـــارات عديدة ، وتكون محل الاعتبار • ولهذا يستنتج هؤلاء العلماء أن الباحث اذا حصر نفسه فى دراسة الظروف التى يراها غالبية أعضـــاء المجتمع على أنها غـــير مرغوبة • فانه بذلك يستبعد الظـــروف الاخرى التى تدل فى الواقـــع على التناقض القائم بين أهـــداف الناس وقيمهم والتى تتسبب فى عدد من التوترات غير الملحوظة للرجل العادى • ولهذا اذا أصر البـــاحث على دراسة ما هـــو ظاهر وواضح من ظـــروف

الواقع الذى يحياه الناس . فانه سيقع من غير شك فى متاهة الذاتية حتى لو كان هدفه النهائى الالتزام الدقيق بالمنهج العلمى .

ان من واجب عالم الاجتماع أن يكتشف النتائج التى يمكن أن تترتب على استمساكه بقيم واجراءات معينة ، كما أن واجبه أن يكتشف النتائج التى يمكن ان تترتب على الخروج على هذه القيم والاجراءات. واذن نستطيع أن نقول . ان المسائل الاجتماعية المستترة هى تلك التى تتعارض مع قيم الجماعه دون ان تلحظ الجماعة هذه التعارض فى أثناء ممارستها للحياه فى ميادينها المتعدده ومعنى ذلك أن السلوك الاجتماعى قد يبتعد فى مواقع عديدة منه عن القيم الكبرى أو الاهداف الرئيسية . ومع ذلك يظل هذا السلوك فى طريقه دون أن يتبين الناس أن طريقهم قد بعد عن نقطه الانطلاق وعن الأهداف التى حددت من قبل .

هل يؤدى الكشف عن النتائج المترتبة على الاستمساك بقيم واجراءات معينه الى ان يطرح الناس كل المعتقدات التى تعتمد ثلا دون تحقيقهم لقيمهم الأساسية ؟ الواقع أن هذا الايضاح لن يؤدى الى ذلك بصورة مباشرة لأن الانسان فى المجتمع لا يفكر دائما بالمنطق أو العقل. والحقيقة السوسيولوجية وحدها لا تجعل الناس أحرارا أو ترفع عنهم المظالم أو تفسح لهم طريق الرخاء أو تذوب الفوارق بين الطبقات أو تقضى على كل المعوقات لانطلاق الانسان نحو تحقيق رفاهيته . ولكن المداومة على اكتشاف المعوقات والاشارة الى نتائجها المدمرة فى المدى الطويل والقصير ، وزيادة التبصير بها قد يؤدى الى مراجعة كفاءة الاجراءات المتبعة فى الوصول الى نتائج مثمرة بالنسبة للانسان وكلما سنحت الفرصة لمراجعة ترتيب عناصر البناء الاجتماعى ومواقع الافراد

منه . ترد'د الرؤية وضوحا ، أمام عدد كبير منهم ، الأمر الذى يمكن أن يؤدى الى نغرات قد تتناول أساس البناء الاجتماعى بأكمله .

وادن فنحن لا نتوقع أن يتصرف الناس فى المجتمع فى الاتجاه الصحيح فور اكتشافهم للمعرفة الموضوعية ، لأن علم الاجتماع لا يمكن أن يحول المجتمع الى جماعة من الحكماء ، ولكنه من خلال كشفه التدريجى والمستمر للمشاكل الاجتماعية المستترة ، ومن خلال توضيحه للمسائل الظاهرة . يستطيع أن يشير العمل الجمعى أن يطور الاجراءات النظامية التى يمكن أن تنتهى الى محاصرة المشكلة الاجتماعية والغوص الى أعماقها للقضاء عليها .

خامسا : الادراك الاجتماعى للمشاكل الاجتماعية :

من المسائل التى تستوقف النظر : الاختلاف الكبير فى درجة الانتباه العام للمشاكل الاجتماعية . وخاصة تلك المشاكل « الظاهرة » . من أجل هذا يرتبط الادراك الاجتماعى لمشاكل المجتمع بالتمييز بين هذه المشاكل والمشاكل الأخرى التى وصفناها من قبل بأنها مستترة . وفى هذا الصدد يقول روبرت ميرتون أننا لا نستطيع أن نعتمد على تصور الناس للمشاكل الاجتماعية وخاصة من حيث مداها وتوزيعها ومسبباتها ونتائجها ودرجة ثباتها وتغيرها ، بل أنه يعتقد أن هذه التصورات العامة بعيدة تماما عن الصواب لأنه يعتقد أن بعض المشاكل الاجتماعية كالمرض العقلى أو الموجات الاجرامية اما أن تتعرض من الرأى العام الى الانكار أو الى المبالغة فى حجمها ودرجة خطورتها . هذا فى الوقت الذى لا تؤيد الابحاث العلمية مثل هذا الاتجاه .

ويسوق ميرتون عدة أمثلة على ذلك فيعقد مقارنة بين عدد القتلى

نتيجة لحوادث السيارات فى أمريكا وبين مجموع الضحايا الذين ماتوا بسبب كوارث الطيران ويستنتج من ذلك أنه على الرغم من أن عــدد القتلى نتيجة حوادث السيارات تفوق ضحايا حوادث الطيران بكثير الا أن تصور الناس لأى حادث من حوادث الطيران يكون امرا مبالغا فيه ويعلل هذا الاتجاه من الرأى العام بقوله أن ادراك المشاكل الاجتماعية يتأثر ببناء العلاقات الاجتماعية بين الناس ويؤيد قوله هذا بما وجــده سوروكن من قبل بأنه كلما كانت الأبعاد الاجتماعية بين ضحايا احــدى الكوارث كبيرة وبين الناس الذين يشعرون بها قل ادراك هــؤلاء الناس لهذه المشكلة ومن ثم قلت دوافعهم وحوافزهم من وجهة نظر العمل على تخفيف آثار هذه الكارثه أو حتى اظهار المواساة الكافية .

يتضح مما سبق ان ميرتون يحاول أن يدرس الادراك الاجتماعى للمشاكل الاجتماعيه من وجهه النظر التى تصور طابع الحياه الأمريكيه والدليل على ذلك ما يلى :

١ – حاول أن يفرق بين الرأى لدى يعتنقه غالبيه أعضاء المجتمع بالنسبه لمشكلة اجتماعيه ما . وبين نتيجة البحث العلمى لها . وهــو بهذا يميل الى أظهار الرأى الأول على أنه رأى منفعل يتأثر وقتيــا بأعراض المشكله دون أن ينفذ الى أعماقها ليبين بطريق المقارنه أنها قد لا تستأهل كل الاهتمام الذى يضعه الرأى العام عليها ، بينما يكون منطق العلم فى هذه الحالة أكثر حيادا وموضوعية خاصة اذا وضعت المشــكلة التى نحن بصددها بجانب مشاكل أخرى من نفس النوع أو حتى من نوع مختلف .

ان المثل الذى ضربه ميرتون للمقارنة بين حوادث السيارات وحوادث الطيران وانفعال الرأى العام بكل منها قد لا يكون مؤيدا تماما لوجهــة نظره ذلك لأن حوادث السيارات وان كانت من حيث ضحاياها أكثر عددا

بكثير من حوادث الطيران الا أنها تحدث على مدار العام يوميا بشكل قد لا يحس به المجتمع كثيرا ، أما حوادث الطيران فانها لا تتكرر كل يوم كما أن مجموع ضحايا الحادث الواحد قد يكون كبيرا بدرجة تستلفت النظر وتستأهل اهتمام الرأى العام واحساسه بالفاجعة .

ومع ذلك فان هذا المثل اذا عولج احصائيا فانه يتغافل مسألة هامة وهى أن المشكلة الاجتماعية لا تكون كذلك لمجرد أن الأرقام تشير اليها بل ان الصعوبات التى يتعرض لها جماهير الناس فى المجتمع والتى قد يحسون بها كل يوم أو فى مناسبات متفرقة تشكل نقطة جوهرية بالنسبة للباحث وتصلح هى نفسها كنقطة انطلاق فى الدراسة العلمية . هذا الى جانب أن المشكلة الاجتماعية يحياها الناس فعلا وتشكل بالنسبة لهم اما انحرافا عن القيم الأساسية أو عدم قدرة على التكيف مع أوضاع لا قبل لهم بمفردهم أن يغيروها . ولهذا يجب أن يوضع تصور الجماهير للمشكلة الاجتماعية موضع النظر الجاد من الباحث بدل أن يبدأ من مسلمة متميزة هى ان أغلب هذه التصورات مبالغ فيه ولا يصور الواقع تصويرا دقيقا .

٢ — يضرب ميرتون عددا من الأمثلة يصور بها فساد الرأى العام أو عدم دقته فى الاحساس بحقيقة المشكلة الاجتماعية لكن أغلب هذه الامثله تصور بعض أنواع السلوك الانحرافى الفردى الذى يميز طابع الحياه الأمريكية بوجه خاص ويصاحب التفكك الكبير الذى يظهر على البناء الاجتماعى الأمريكى نتيجة لاعتبارات كثيرة منها البطالة والمنافسة والطموح البرجوازى والاتجاهات اللامعيارية والاتجاهات الهامشية تلك الظواهر التى تشير باستمرار الى انعدام التكامل فى الحياة الأمريكية لكن المجتمعات الاشتراكية ذات البناء الاجتماعى المختلف وذات التوجيه

الايديولوجى الخاص والتى تسير فى حياتها الاجتماعيه على أساس تخطيط واضح الأهداف تقل فيها مثل هذه الانحرافات وقد تنعدم فيها العوامل المؤدية اليها • ولو كان ميرتون قد التفت الى المشاكل الاجتماعيه التى تنبعث عن تفكك البناء الاجتماعى مثل البطالة أو انخفاض مستوى المعيشة أو انحلال الأسره أو الاستغلال أو الصراع الطبقى لوجود ماده غزيرة ولوجد أيضا ألا مناص هناك من أن يرجع الى الجماهير ليتعرف على رأيها لأن مثل هذه المشاكل لايمكن دراستها دراسة علمية من حيث مداها أو توزيعها أو استقرارها أو ثبتها أو تغيرها الا بالرجوع الى أعضاء المجتمع أيا كان مكانهم وأيا كانت مهنهم أو مراكزهم فى البناء الاجتماعى •

٣ — أراد ميرتون أن يخطىء الرأى العام عندما أشار الى أن بناء العلاقات الاجتماعية بين الناس يقسمهم الى مجموعات تتمايز أبعادهم الاجتماعية : فكل مجموعة تكون قصيرة الأبعاد داخلها طويلة الأبعاد أو سطحيه خارجها ولهذا فان الاحساس بالمشكله الاجتماعية أو بالكارثه أو بالفاجعة ينتشر بطريقة مختلفة بين هذه المجموعات فيكون شديدا فى المجموعة المشابهة لأولئك الذين تشملهم المشكله ويكون ضعيفا فى المجموعة المخالفه •

واضح من ذلك أن ميرتون يميل الى تحليل المشكلة الاجتماعيه تحليلا طبقيا يؤدى الى عزل السكان من حيث مجموعات بعضهم عن الآخر على أساس اختلافاتهم من حيث المصالح أو القيم أو الاهتمامات أو المصير الاقتصادى الاجتماعى ومن ثم يخضع ميرتون فكرة الترابط الاجتماعى ووحدة الهدف فى المجتمع الواحد • وليس هذا غريبا عليه لأنه يحلل المشكلة الاجتماعية من وجهة النظر التى تعبر تماما عن الطابع المميز للمجتمع الرأسمالى : هذا فضلا عن أنه يقيم تحليله على أساس

ـــردى من ناحية وعلى أســـاس تفتيت المجتمع الى جماعات متنـــافرة مختلفة المصــالح والأهـــداف .

ان المجتمع السليم هـــو الذى تترابط أجزاؤه ترابطا عضـــويا مهما تباعدت فى الواقع بحكم ظروف التخصص وتقسيم العمل فكل أعضـــاء المجتمع بغض النظر عن ذلك يعملون فى مراكز ممتازة ومخططة للوصول الى أهداف المجتمع العليا التى هى من غير شك رفاهية المواطن .

خلاصة القول أننا عندما نحاول دراسة الادراك الاجتماعى للمشاكل الاجتماعية بالمفهوم الذى يعبر عن واقع مجتمعنا الاشتراكى يجب أن نضع فى الذهن ما يلى :

١ ــ ان أجزاء البناء الاجتماعى ليست متناقضة بعضها مع الآخر الأمر الذى يؤدى الى نبذ كل فكرة عن انقسام المجتمع الى طبقات أو طوائف متباينة المصالح والأهـــداف .

٢ ــ ان فكرة الأبعاد الاجتماعيه لا تقوم الا على قاعدة اقتصاديه نسمح بالتناقض والاستغلال . ومن ثم فان ادراك المشكلة الاجتماعـة فى المجتمع الاشتراكى لا يجب أن تقوم على أساس تفتيت المجتمـــع الى جماعات متباعدة يحس كل منها احساسا مختلفا .

٣ ــ يجب ان نبحث دائما عن الروابط التى تشد الناس فى المجتمع بعضهم الى الآخر وتوحد من مصالحهم وأهدافهم بدلا من تثبيت الأفكار الانعزالية ورفع الأسوار عـــالية بين الجماعات بدعوى التمايز المهنـــى وضرورات تقسيم العمـــل .

٤ ــ يجب أن نطارد كل الأفكار التى تحاول أن توقع البـــاحث فى

المجتمع فى مصيدة الفردية على أن نحاول باستمرار أن نفهم المجتمـع على أساس أهدافه التى وضعها أمامه لسد لثغرات التى تتسرب منها المشاكل الاجتماعية وتؤمن بالتخطيط الواعى كطريق حتمى للوصول الى رفاهيــة المواطــن •

٥ ــ يجب أن نضع فى الذهن دائما أن حــل المشاكل الاجتماعيــة باعادة ترتيب البناء الاجتماعى يمكن أن يضع حدا لعدد كبير من ظواهر السلوك الانحرافى الفردى • وبالتالى لا تبقى أمامنا الا المســاكل ذات الصفة العامة التى يتأثر بها عدد كبر من أعضاء المجتمع وبالتالى يصبح للرأى العام الذى يعانى هذه المشاكل أهمية كبرى فى توجيــه البحث العــــلمى •

الفصل الخامس

تفكك البنـــــاء وانحراف السلوك

نحن نتبنى فى هذا الكتاب الفكرة القائلة . بأن المشاكل الاجتماعية وما يتبعها من سلوك انحرافى يظهر على بعض الأفراد . مسألة تشير الى تفكك البناء الاجتماعى للمجتمع من ناحية . والى تناقض عناصر الثقافة وموجهاتها الأســاسيه من جهه أخــرى . فقد أصبح معروفا لدارسى المجتمع أن عوامل التغير وخاصـــة فى القرن العشرين تصيب المجتمـــع الانسانى بهزات تتزايد شدتها وسرعتها كلما تكشفت المواد التكنولوجية والمسائل الناجمة عن هــذه الهزات يتفاقم خطرها كلما أظهر البنـــاء الاجتماعى صلابة ومقاومة . ورفض المسئولون عن السياسة فى المجتمع تغيير ترتيب عناصر هذا البناء استجابة للتغيرات الجذرية التى تحدث فى مجالات الحياة المادية . لقد تغيرت صـــورة المجتمع الانســـانى عدة مرات وتغيرت لأجل ذلك الأبعاد البنائية للعـــلاقات الاجتماعية . المرة الاولى وبصورة حاسمه عندما عرف الانسان الزراعة وما صـــاحبها من استقرار للجماعات الانسانية وانبثق المجتمـــع الزراعى ذى الملامح المميزة . والمرة الثانية عنـــدما تحولت بعض المجتمعات اثر الاختراعات الكبرى التى مكنت الانسان من استخدام القوة المحركة بدلا من قوته والطاقة الحيوانية ان الازمة التى ترتبت على هذ التحول لاتزال كثير من المجتمعات تعانيها حتى اليوم . وجوهر هذه الازمة يقـــع فى أن البناء المجتمعات تعانيها حتى اليوم . وجوهر هذه الازمة يقع فى أن البنـــاء لايلائم الاسلوب الجديد الذى أدخلته الصناعة فى حياة الانسان . ومع ذلك

لازالت هناك قوى عديدة تقـاوم التغـير ، ولا زالت تستمسك بالقيم والأساليب القديمة رعاية لمصلحة أو عدم قدرة على التكيف . ان التنظيم الاجتماعى المصاحب للصناعة يختلف اختلافات أساسية عن التنظيم الاجتماعى التقليدى الذى عاشه الانسان آلاف السنين ، ومـع ذلك لا يمكن أن يسـود منطق القدرية والتواكلية والقنـاعة والأسـتغلال والاحتكار فى عصر تغيرت فيه كلية كل مقومات هذه الاتجاهات . وليس هناك شك أن مقاومة التغير الحتمى هى التى تتسببفىعدد من المجتمعات الرأسمالية فى نشوء المشاكل الاجتماعيـة وأنماط السلوك الانحـراف التقليدية التى تدرس باعتبارها مسائل طبيعيه وظواهر ضرورية .

والمرة الثالثة التى تحـول فيها اتجاه التفكـير الانسانى عندما اكتشفت الطاقة النووية وأزاحت الستار عن عصر جـديد ولما يتمثل المجتمع الانسانى بعد عصر الصناعة الأول ان التحديات التى تواجهها السياسات الاجتماعية والاقتصاديه القـديمه أثقلت كاهـل المفكرين الاجتماعيين فى العالم الغربى . وتخبطت أراؤهم ووقعوا فى متناقضات حتميه ، لأنهم ينظرون على عالم اليوم بمنظار عالم الأمس وفى هدى أيديولوجية مضى زمانها وضاقت نظرتهم . الى الحد الذى لايرون فيه الديناميات المدفقة التى تموج فيها المجتمعات الأخرى . والمرة الرابعة حدثت مصـاحبة لاكتشاف الطاقة النووية اثر انتهاء الحرب العـالمية الثانية ، عندما قفزت على مسرح التوجيه العالمى عدد كبير من الدول نفضت عن نفسها غبار قرون عديدة من التخلف بسبب الاستعمار . وهبت تبحث عن بناء مجتمعاتها واللحاق بعجلة التنمية الاقتصاديه والاجتماعية .

ان تلاحق التغييرات الاقتصادية والاجتماعية فى عالم اليـوم .

والدى تم بعضه بصورة ثورية ، وضع أمام الفكـر الاجتماعى مهمة صعبة ، ولكن الصعوبة فى واقع الأمر تبدو على أنها غير طبيعية . لأن الباحثين الاجتماعيين وعلماء الاجتماع ، حتى فى المجتمعات التى تختلف واقعا اجتماعيا واقتصاديا عن المجتمعات التى دعمت علم الاجتماع ونشرته ، لا زالوا واقعين فريسة للقوالب العلمية المفعمة بالايديولوجية الرجعية الاستعمارية ، ولا زالت دراساتهم تجرى فى نفس التيار الذى حفر قناته مفكرى الرأسمالية ، الامبريالية . ولعل أبرز ميدان لكشف هذه الخديعة العلمية الكبرى ، هو الميدان الذى نحن بصدده وهـو دراسة مشاكل المجتمع والسلوك الانحرافى واننى أضع أمام القارىء الواعى بعض الاعتبارات الهامه التى من أجلها يجب أن نعيد النظـر فى دراسة هذه الموضوعات وفى علم الاجتمـاع ذاته باعتباره المصدر الذى يرود الباحثين بالأفكار الأساسيه عن المجتمع والحياة الاجتماعية .

١ ـ يحاول علماء الغرب بأصرار فصل العلوم الاجتماعية من حيث ميدان كل منها فصلا يكاد أن يكـون تاما . الأمر الذى يفتت الحقيقة الاجتماعية ويضع معالمهـا ، فى الوقت الذى ينيطون بعلم الاجتمـاع مهمة ادراك هذه الحقيقة ادراكا تكامليا « تعددعوامل التفسير » ولكنهم عند التدليل بربطون الوقائع الاجتماعية بروابط واهية ويضللون فى عملية تسلسل العوامل العلية ، للابتعاد ماأمكنهم عن تحليل الأساس المادى للحياة الاجتماعية وأبرز مثل على ذلك الأختـلاف فيما بينهم حول موضوع الثقافة كعامل حيوى فى تشكيل المجتمع الانسانى ، وحتى أولئك الذين يلتفتون الى الثقافة ، فانهم يضيعون أثناء تحليلهم لتأثيرها التناحى الواضح فى عناصرها فى مجتمعاتهم ، ولعل هذا هو السر فيما تعرضت له نظرية وليام اجبرن عن التغير الثقافى وما خلص اليه من مظاهر التخلف التى تصاحب كل فترة من فترات التغير .

٢ — يحاول علماء الغرب ابراز الحقيقة الاجتماعية على أنها من طبيعة مختلفة عن الحقيقة السياسية والاقتصادية ، ولذلك يسايرون سوروكن فى أنها تتكون من ثلاثة أطراف «مجتمع وثقافة وشخصية» . ان الحقيقة الاجتماعية لايمكن فصلها عن العوامل التى صاغتها ، كذلك لايكن أن تظل اطارا فارغا من المضمـــون . ان المؤثرات الاقتصاديه والسياسية تشكل القاعدة التى تكون التربة التى تنمو عليها الحقيقة الاجتماعية وتتخذ فى كل زمن وفى كل مكان صيغا ومضامين مختلفة .

٣ — ان علم الاجتماع باعتباره علم المجتمع له جناحان يحلق بهما على أرض الحقيقة : الاقتصـــاد والسياسة . وعلم المجتمع الحقيقى هو الذى يلتزم فى دراساته بهذا التفاعل الحتمى بين مقومات الوجود الانسانى : لقمة العيش ومطالب الأمن وجماعية الحياة .

٤ — لقد صورت مشاكل المجتمع أو أمراضه أو تفككه على أنهـا ظواهر اجتماعية وقد وقع فى هذا الخطأ رائد الاجتماع الرجعى اميل دور كايم.حقيقة ان المجتمع الانسانى قد تبدو عليه أعراض المرض ولكن الطبيب الواعى (عـــالم الاجتماع) يستطيع أن يأخذ جـــانب الطب الوقائى لا الطب العـــلاجى فنقلل الى الحـــد الأدنى من الاصـــابات والامراض والأوبئة . ولا ينتظر حتى تقع ، فيقيم الدنيـــا ويقعدها دراسة . وينتهى الى التسليم بأن مثل هذه الانحرافات مسألة طبيعية تجوز على المجتمع كما تجوز على جسم الكائن الحى . ودون التدخـــل فى حكمة اللـــه . نستطيع أن نقول ان ارادة الانســـان المنصف تستطيع بالعـــلم والتخطيط أن تحول مشـــاكل المجتمع التقليدية وانحـــرافات السلوك الفـــردى . الى عثرات فى التطبيق عند الســـير الحتمى نحـــو اهداف المجتمع العليا،يمكن أن نتجنبها بمزيد من التجريب ومزيدمن العلم.

اى «طبيعة» مشاكل المجتمع وهم استقر فى أذهان بعض علماء الاجتماع نتيجة لتسليمهم بأن المجتمع الانسانى لابد أن يقوم على نوع من الصراع والتنافس القاتل بدعوى الحرية الزائفة . ولعل ايمان هؤلاء بمنطق الحرية السياسية وضماناتها وحقوقها هو الذى أوقعهم فى هذا الأسلوب من التفكير . ان تحرير المواطن من الخوف وتأمينه على مستقبله وضمان حقوقه الاجتماعية كفيل بقلب المنطق التقليدى فى التفكير فى مشاكل المجتمع والسلوك الانحرافى .

٥ — يحاول علماء الاجتماع الرأسماليون ، عند التفكير فى علاج المجتمع والسلوك الانحرافى الابتعاد بقدر الامكان عن أسلوب التخطيط المركزى ، ويشيرون فى هذا الصدد الى اصطلاحات غريبة ، مثل العمل الاجتماعى أو اثارة الرأى العام أو الركون الى الخدمة الاجتماعية وليدة الرجعية . وهم فى كل هذا يبتعدون عن الحل الشامل وهو المواجهة الأفقية واقتلاع المشاكل من جذرها بالقضاء على عواملها الكامنة فى تناقض البناء الاجتماعى الذى يخدم طبقة واحدة بعينها فى المجتمع . الطبقة التى تملك كل شىء .

ولقد كان من بديهيات علم الاجتماع الرجعى التسليم بدعاوى الموضوعية والحيادية عند دراسة وقائع المجتمع ، على الرغم من أن كل الأبحاث التى تمت فى هذا الميدان كانت تنوء بثقل الأيديولوجية الرجعية والرأسمالية والامبريالية فى كثير من الأحيان . ولعل الاتجاه الحديث الى دراسة مشاكل المجتمع يمثل ضغطا قويا استجاب له علماء الغرب نتيجة لاتساع نطاق هذه المشاكل وتفاقم خطرها ؛ ولكنهم يدرسونها بطريقتهم الخاصة التى تقترح كل الحلول ما عدا المساس بالبناء الاجتماعى من حيث أبعاد أجزائه المختلفة .

اننا نعرض هنا لبعض آراء علماء الغرب عند دراساتهم المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافى لسببين : الأول ـ لأن اتجاه هذه الدراسات يفيدنا فى المقارنة ويوضح أمامنا معالم الطريق الذى يترجم عن واقع مجتمعنا • والثانى ـ لأن بعض مفاهيمهم وتعاريفهم وتحديداتهم لاطارات البحث يمكن أن تصلح نقطة بدء فى تحديد موقفنا العلمى •

التفكك الاجتماعى

يقول روبرت ميرتون ان المشاكل الاجتماعيه هى التباين أو التناقض بين ما هو موجود فى المجتمع وبين ما ترغب مجموعه هامة من هذا المجتمع بصورة جدية أن يكون به • وبتأثر مدى هدا التناقض عن طريقين اما برفع المستويات التى تكون لها فاعلية وعموميه فى المجتمع أو باستمرار انحطاط الظروف الاجتماعية التى تؤدى الى زياده حده هذا التناقض أو التباين وليس غريبا أن نجد أن بعض الناس التى تعيش فى أكثر المجتمعات الصناعية تعقيدا يعتقدون أن مجتمعاتهم أكثر مشاكلا وقلقا واضطرابا اذا قورنت بالمجتمعات الأقل درجة فى التحصيل الثقافى • واننا لنجد دائما تناقضا بين المستويات المشتركه وبين الظروف الواقعية التى يحياها الناس الأمر الذى يؤدى الى نتائج يمكن النظر اليها بصورة ذاتية أو موضوعية . اذن فميرتون يرى أن المشاكل الاجتماعية تصاحب التقدم الصناعى ويزداد الاحساس بها عند بعض مجموعات السكان عندما يقارنون الظروف التى يحياها الناس مثلا بالظروف التى يمكن أن تكون موجودة وتؤدى الى كسر حدة هذه المشاكل ؛ وفى هذا الصدد يقسم المشاكل الاجتماعية الى قسمين كبيرين : يسمى الأول التفكك الاجتماعى ، والثانى السلوك الانحرافى ،

ولكنه يرى أن هذه القسمة وان استمرت فى التدليل وكان لها قيمة نظرية الا أنها ليست مطابقة للواقع تماما لأنها لا تصف الأحداث الاجتماعية فى كل نواحيها المعقدة ، بل انها تشير بطريقة مختارة الى نواح منها فقط ، ومع ذلك فانه يرى أنه من الممكن ومن المفيد عما أن نميز عند دراسة كل مشكلة اجتماعية المكونات أو النواحى التى تعتبر مسألة من مسائل التفكك وبين تلك التى تعتبر من مسائل السلوك الانحرافى . ونحن لا نجد فى فكرة ميرتون هذه خروجا على الخطر العام الذى نقرره منذ البداية وهو أن المشاكل الاجتماعية تفرز أنواعا متعددة من السلوك الانحرافى خصوصا اذا اتسع نطاقها واستعصت على الحل فترة طويلة وأصبحت تشكل قطاعا مرضيا دائما فى جسم المجتمع ، ولكننا قد نختلف معه فى قوله أن المشاكل ذات الطبيعة الفردية والتى توصف بأنها انحراف فردى ذلك لأن ابراز هذا الفرق يوحى بأن المشاكل الفردية يمكن أن توجد على حدة وتؤدى فى نهاية الأمر الى ظهور مشكلة من مشاكل التفكك ذلك لأننا نعتقد أن كل ثغرة تنفتح فى البناء الاجتماعى تؤدى الى تناقضات واسعة النطاق فى الوظائف الاجتماعية المنوطة بكل جزء من أجزائه الأمر الذى يؤدى الى سقوط أعداد تتزايد باستمرار من الأفراد فى المجتمع الرأسمالى أو ارتيادهم طريق التطلع البورجوازى الذى قد يقودهم فى نهاية الأمر الى السلوك الانحرافى ؛ ومعنى هذا أن القضاء على المشاكل الاجتماعية التى تمثل نوعا من التفكك فى بناء المجتمع ووظائفه يؤدى بالتالى الى تقليل الفرصة والى تضيق نطاق الظروف التى تتولد عنها الأنواع المتعددة من السلوك الانحرافى الذى يشير اليه علماء الغرب كانحراف الأحداث وادمان المخدرات والسلوك الاجرامى والمرض العقلى وغير ذلك .

لقد وجد علماء الغرب صعوبة كبيرة فى تعريف التفكك الاجتماعى ولكن هذه الصعوبة تتضاءل فى هذه الأيام على الرغم من عدم الاتفـاق على استخدام موحـد لها ، ولكن أكبر الاستخدامات قبولا هى التى ترى (أن التفكك الاجتماعى هـو عدم كفاءة النسق الاجتمـاعى أو فشله فى تحديد مراكز الأفراد وأدوارهم المترابطـة بشكل يؤدى الى بلوغهم أهدافهم بصـورة مرضية) ومن أجـل هـذا يكون التفكك الاجتماعى نسبيا ومسألة درجـه لأنه مرتبط بمسـتويات مطلقه يمكن أن تكون لها عمومية تطبق على جميع الأنساق الاجتماعيه فى مختلف الظـروف .

ويضيف ميرتون الى ذلك قوله ان طبيعة المجتمع الحديث المعقـد تفرض انتماء الأفراد أو الجماعات الى عدد من الأنساق الاجتماعيه قد تتضـارب أهدافها ولذلك فان عمليه الصراع التى تنشأ للتوفيـق بين الأدوار والمراكز ازاء هذه الانسـاق قد تؤدى الى انواع متعدده من التفكك الاجتماعى تمتد آثارها الى هذه الانساق ذاتها . ومعنى ذلك أن النسق الاجتماعى لا يتمكن من أداء وظائفه على النحـو المرغوب ويفشل فى تحقيق المتطلبات الوظيفية التى تربطه بالأنساق الأخرى فى المجتمع وبهذا يمتـد التفكك وينتشر فحسب النظام فيصبح مشـكله اجتماعية ويصيب الأفراد فيصبح سلوكا انحرافيا .

يتضـح من ذلك أن ميرتون يبنى تحليله للتفكك الاجتماعى عـلى أساسين الأول اعتبار النسق الاجتماعى وحدة بنائية وظيفيه متكامله على الرغم من ارتباطه البنائى والوظيفى بالأنساق الاجتماعية الأخرى فى المجتمع . والثانى اعتبار النسق الاجتماعى الواحد غير مستغرق لكل أدوار الأفراد أو الجماعات ومراكزهم فى الحياة الاجتماعية الأمر الذى يؤدى الى نتيجتين ضروريتين :

١ ـ أن النسق الاجتماعى قد يفشل أو لا يحقق بدرجة دائمة الوظائف المنوطة به فى علاقته بالأنساق الأخرى بالمجتمع بسبب فشله فى استغراق كل متطلبات الدور والمركز بالنسبة للفرد والجماعة وهذا أمر يؤدى فى نظره الى ظهور أحتمالات التفكك الاجتماعى .

٢ ـ أن الفرد أو الجماعة فى المجتمع الحديث المعقد لا يستغرق كل نشاطه داخل نسق واحد ولهذا تظهر احتمالات الصراع نتيجة لاختلاف الأبعاد البنائيه بين الأنساق التى تكون الدائرة الكبرى للنشاط العام لهما . وهذا بدوره يؤدى الى احتمالات ظهور التفكك الاجتماعى والسلوك الانحرافى معا أو كما يفضل أن يجمع بين هذين القسمين فى أصطلاح المشكلة الاجتماعية .

ان تحليل ميرتون هذا ينسجم تماما مع الطابع العام للمجتمع الأمريكى الذى يقوم بناؤه التسريحى على أساس وجود طبقات معترف بها وعلى أساس وجود جماعات متعددة الأهداف أو متناقضه . ولهذا يظهر التناقض بين الأنساق الاجتماعية أو حتى داخل النسق الواحد فيما يتعلق بالأبعاد البنائيه والوظيفية التى تضع الوسائل والغايات لأعضاء المجتمع أثناء تحركهم فى مجالات الحياة الاجتماعيه المختلفه . لكن الأمر لا يمكن أن يكون على هذا النحو فى مجتمع أشتراكى يقوم على أساس التوجيه الاقتصادى الكامل وتقريب الفوارق بين طبقات الشعب العامل . وتحديد الأهداف وضبط عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصاديه بناء على تخطيط مركزى له مرونة التطبيق فى المجتمعات المحليه المختلفة . ونتيجة لهذا الوضع فى المجتمع الاشتراكى تنتفى فى أغلب الأحيان كل المقومات والظروف التى تهىء الفرص لفشل النسق الاجتماعى أو لعدم كفايته فى بلوغ الأهداف أو لصراع الأدوار

والمراكز ، ادن فالتنقل اجتماعي كما صوره ميرتون يبنى على ظروف متعلقه بطبيعة البناء الاجتماعي الرأسمالي ليس لها نظير في المجتمع الاشتراكي ومن ثم لا يمكن الأخذ بها في تحليل المشكلة الاجتماعيه. وما دامت الصورة البنائية في المجتمع الاشتراكي مختلفة عن الصورة البنائية التي كانت مبعث تحليل ميرتون فان اجراءات الوقاية والعلاج سوف تكون بالتالي مختلفة تماما .

عند محاولة فهم التفكك الاجتماعي يجب أن نراعي المسائل الآتية :

١ ــ لا نستطيع أن نتكلم عن التفكك الاجتماعي دون أن نتكلم عن التنظيم الاجتماعي فكما أنه توجد درجات متفاوتة من التنظيم توجد أيضا درجات متفاوتة من التفكك ، ويحدث التفكك الاجتماعي عندما يكون هناك تغير في توازن القوى التي كانت تساند التنظيم في مرحلة معينة منه وتؤدي في نفس الوقت الى فعالية قوى الضبط الاجتماعي المتعددة . ومن الملاحظ أن التغير الاجتماعي في المجتمع الدينامي يفكك العلاقات النظاميه والأنماط السلوكيه ويصبح من الصعب كلما ازدادت عوامل التغير شدة وسرعه بناء أنماط جديدة من السلوك أو من العلاقات .

٢ ــ عندما يتغير البناء الاجتماعي دون تحديد واضح لأدوار الناس ومراكزهم تكون الفرصة مهيئة لظهور التفكك الاجتماعي . ولهذا تحمل المجتمعات الدينامية في وقت معين من مراحل تغيرها البذور التي تؤدي الى تفكك العلاقات البنائية بين النظم والأفراد في وقت واحد .

٣ ــ التغير الاجتماعي يؤدي الى اعادة ترتيب أجزاء البناء الاجتماعي على الرغم من الاحتمالات القائمة بأن هذا التغير يؤدي الى

عدد كبير من أنواع التفكك نتيجة للسرعات المتفاوتة التى تتغير على أساسها هذه الأجزاء . ومن المهم هنا أن ندرك أن التغير الاجتماعى نتيجة من نتائج التغير الثقافى لأن التغير فى الثقافة يؤدى الى احداث تغيرات عديدة فى صور التفاعل فى المجتمع مما يهىء الفرصة الى ظهور قيم جديدة وأهداف جديدة تنعكس بدورها على البناء الاجتماعى الذى بتغيره يؤدى الى خلق قيم جديدة أخرى ، ولهذا يقال ان . التغيرات البنائية تتبعها دائما تغيرات فى القيم الاجتماعية ، ومعنى ذلك أن خلق قيم جديدة يتم عن طريق التغير الذى يحدث فى الثقافة الكلية للمجتمع كما يحدث فى نفس الوقت نتيجة لاعادة ترتيب أجزاء البناء الاجتماعى.

٤ ـ يحدث التغير الاجتماعى نتيجة لازدياد شدة العوامل التى تضغط على ثقافة المجتمع أو بنائه فتكون نقطة الانطلاق عبارة عن ثورة أو تشريع يتناول القواعد الأساسية للوجود الاجتماعى،وتتعاقب التجديدات التى تدخل على النظام والمجتمع بسرعة لا يستطيع هضمها فى وجود العناصر القديمة التى لا تزال على درجة كبيرة من الفاعلية ، ولهذا يحدث التفكك الاجتماعى والثقافى الذى قد يطول أو يقصر . ويمكن تقصير فترة التفكك هذه من طريقين :

الأول ـ التأنى فى التجديدات ليتمكن المجتمع والثقافة من هضم العناصر الجديدة واستبعاد العناصر القديمة التى لم تعد صالحة لنموه .

والثانى ـ الأخذ بأسلوب التخطيط المركزى والاستفادة من التجارب السابقة وتجنب أسلوب المحاولة والخطأ .

٥ ـ فى مرحلة التفكك الاجتماعى قد يميل بعض أعضاء المجتمع

الى الاتجاهات السلبية وهذا أمر قد يعطل بلوغ نهاية هذه المرحلة بسرعة أو قد يؤدي الى بهاظة ثمن الخروج منها ، ولهذا كان حث الأفراد وتعميق الايديولوجيه والقضاء على البيروقراطيه من المسائل الهامة التى تؤدي الى خلق اتجاهات ايجابية لمساعدة التخطيط وحراسة التجديدات ومطاردة العناصر القديمة التى تؤدى الى التناقض وايقاف الايمان بقدرة الجديد على بلوغ الأهداف التى يناضل من أجلها المجتمع •

٦ — عندما يحدث التفكك الاجتماعى يجب أن يتنبه مشرعو السياسة الاجتماعية الى ضروره تعبير قيم المجتمع وقاموس اصطلاحاته اليومية وشعاراته الأساسية لتكون بمثابة الحوافز التى تحول بسد الثغرات . وهذا لن يتأتى الا بتغير جذري فى وسائل الاعلام والتربية وفى أنماط الثقافه وفى نواحى النشاط الاجتماعى . أو بمعنى آخر يجب خلق أسلوب جديد فى الحياة ونظرة مختلفه كليه عن النظرة التى أوصلت المجتمع الى حاله التفكك •

انحراف السلوك

عندما دخلت تصنيفات السلوك الاجتماعى الانحرافى ميدان علم الاجتماع كان الاعتماد فى التعريف عن التصورات الخلقية والقضائية والاقتصادية والتحليلية النفسية دون التحقق من مناسبتها فى التحليل السوسيولوجى ، ومثال ذلك ان فكرة الجريمة قد استعيرت من القانون ، ولكن عند تطبيق التعريف القانونى نلاحظ أنه يشتمل على أنواع متعددة وغير متجانسة من السلوك والتى لا يربط بينها الا أنها جميعا اعتداء أو عدوان على القانون • ولكن النظر الى هذه الأنواع

غير المتجانسة من السلوك باعتبار أنها مخالفة لقاعدة قانونية لا يفسر على الاطلاق الطرق الممتدة التى تحدث على أساسها الجريمة ، والمواقف التى تتم فيها والوسائل الفنية التى تستخدم فى ارتكاب الجرائم. وفوق ذلك يعجز القانون عن تفسير المضمون الذى تمت فيه.ويمكن أن نلحظ هذا النقص أيضا فى التعريفات السوسيولوجية عن انحراف الاحداث أو البغاء أو الجنسية المثلية وصور السلوك الانحرافى الأخرى[1] .

وليذا يجب أن يكون لعلم الاجتماع تعريفاته الخاصة به ولا فان نظرته عن السلوك الاجتماعى المرضى ستظل عامة وغامضة،ان التفسير الذى يفضله علماء الغرب للسلوك الانحرافى الفردى وان كان يشير الى تعدد العوامل المؤدية اليه ومن بينها العوامل الاقتصادية . الا أنهم يعملون قياس لسلوك الانحرافى على أساس مقاييس معياريه تنبع من التفاعل بين المجتمع والثقافة وتعبر عن الموجهات الأساسية للحياه الاجتماعيه وتترجم فى نفس الوقت عن المجتمع وايديولوجيته . واننا لنوافق على هذا الاتجاه من حيث المنهج ولكننا لا نوافق على الأخذ بمضمون المعيار خصوصا اذا ارتبط بأوضاع تاريخيه وثقافية فى مجتمع يختلف كلية فى هذه الناحيه عن مجتمعنا الذى نحاول أن نسبر غور الانحراف فيه ونتحرى العوامل الحقيقية التى تسببه فى فترات نموه المختلفة وفى أثناء تغيره الحتمى لتحقيق أهداف بعينها .

من أجل هذا فان التعريف الذى يجب أن نحاولههنا فيما يتعلق

---

(١) راجع كتاب لمبرت عن الباثولوجيا الاجتماعية (١٩٥٨) وكتاب كلينارد عن علم اجتماع السلوك الانحرافى (١٩٥٧) .

سلوك الانحرافى يجب أن يكون متصلا بالمعايير والقيم من ناحية وبأهداف المجتمع ككل من ناحية أخرى .

والطريقة التي يرى ليمرت اتباعها أن نفتت الانحراف الى وجوه متعددة (مكشوف وغير مكشوف) ثم نضع السلوك الانحرافى انماط أو نماذج متعددة داخل مضامين شخصية أو اجتماعية . وفى هذا المقام لن نهتم كثيرا بالتمايزات البيولوجية أو الديموجرافية للانحراف . وانما نفضل الاشارة اليهما لأغراض سهل حسن التحليل .

١ـ التمايز البيولوجي : يختلف الناس بعضهم عن بعض من ناحية الخصائص البيولوجية ولكن التمايز البيولوجي لايمكن أن نفكر فيه على أنه انحراف ، لأن قليلا من السلوك الانحرافى يمكن أن ننسب الى البناءات البيولوجية أو عملياتها .

ومن الملاحظ أن الاختلافات البيولوجية التي لا تؤثر على الوظائف الجسمية يمكن أن تصبح أساسا فى الانحراف ولكن من خلال التفاعل مع العناصر الثقافية والتصورات الاجتماعية . ومثال ذلك أن الناس قد تبدو أطول أو أقصر مما هم عليه فعلا كما أن الأصدقاء والمعارف قد لا يلاحظون فورا الجراحة التجميلية التى أجراها أحد أفراد جماعتهم لتحسين وجهه .

٢ ـ التمايز الديموجرافى : يفضل بعض الباحثين فى مسائل السلوك الانحرافى دراسة الاختلافات الديموجرافية لبعض أنماط المنحرفين. وفى هذا الصدد تبرز عدة مظاهر كالسن والجنس والجنسية والأصل القومى والشريحة الاقتصادية والمركز الدينى والتربوى . كما أن المركز الزواجى ونسب المواليد والوفيات الى جانب التوزيع الجغرافى لمجموعات المنحرفين

يمكن أن تكون جـزءا من التعليل الديموجرافى • وعـلى الرغم من أن كثيرا من الاجتماع يفضلون هذه المادة الكمية فى وصف السلوك الانسانى الا أنه من غير شك لايمكن انكار قيمة الوصف الديموجرافى للمنحرفين كخطوة أولى فى وضعهم داخـل اطار المسافة الاجتماعية والتنظيم الاجتماعى •

وانا لنلاحظ هنا أن الاهتمام بالعوامل الديموجرافية يكون مناسبا أكثر فى دراسة السلوك الانحرافى فى المجتمعات المترامية الأطـراف والكثيفة السكان والمتعددة الأجناس ، كما أنه يصلح أيضا فى دراسه المجتمعات المختلفة أو التى لم تكن فى التاريخ البعيد ذات حضارة أو أداة فى نضال الانسان مع الطبيعة ؛ كما أننا نلاحـظ أن ادخال مستويات معينة كالمستوى الاقتصادى والمركز الدينى يحظى باهتمام الباحثين فى المجتمعات الرأسماليه التى قد يكون البعد الاقتصادى أو الدينى فيها بين فئات السكان المختلفة ذا أثر واضح فى الاحساس بالعزلة أو الشعور بالفقدان أو الاضطهاد أو الاستغلال مما قد يدخـل فى السلسله العليه التى تفضى الى الانحراف . ولا يجب أن ننسى هنا أن تفتيت السكان على الأسس السابقة التى اعتردها لبمرت يؤدى بدوره الى تفتيت القيم وعزل الجماعات بعضها عن بعض وعدم وضوح الأهـداف الأساسية للمجتمع ككل ، مما يسهل الأمر أمـام النزعات الفردية لشق طريقها فى ميادين العصيان والانخراط فى كل أنواع السلوك المتحدى للمجتمع . ولكن الأمر من حيث التحليل الأخير يختلف فى المجتمع الاشتراكى الذى يتميز بوحدة القيم والتوجيه الأيديولوجى وتحدد الأهداف وانتفـاء الأساليب التى تؤدى الى غرس قيم الصراع وتبرير وسائل البلوغ الى غايات فردية مهما كانت مؤلمة للغير أو للمجتمـع ككل . وبمعنى آخـر نلاحظ أن طبيعة الحياه الاجتماعية فى المجتمع الاشتراكى تسـد كثيرا

من الثغرات وتقضى على كثير من العوامل التى تؤدى الى انحرافات السـلوك .

الانحـراف والامتثـال :

أهم ما يشغل بعض الباحثين فى مشاكل المجتمع هو السلوك المنحرف لأن ما يفعله النـاس فى واقع الأمر وما يفشـلون فى عمله هـو الذى يجعل تلك الاعمال تأتى الى مركز اهتمام الجمهور . وعلى الرغم من أن علمـاء الاجتمـاع يستخدمون كلمه منحـرف بمعنى لمعنـى لدى مستخدمون به كلمه غير طبيعي أو شاذ أو سيء التوافق عندهم يختلفون الى حد كبير حول مضمون السلوك الطبيعي ؛ ولهذا فان أفضل طريق لنا لوصف الانحراف أن نعرفه بامتثـال ؛ ولهذا نقول أننا نستطيع ان نحدد معنى لانحراف بدقة اذا كنت وسائله مضبوطه لوصف وتحديد المعايير الاجتماعية . ومن الواضح أن المعايير فى مجتمع صغير معزول وتكون واضحة وقليله العدد . ويكون فى المجتمع الحضرى الصناعى متعددة ومختلفة فى نفس الوقت . ويلاحظ أن المعايير الاجتماعية من حيث دراستها فى علم الاجتماع لم تتقدم بعد الى الدرجة التى تمكن معهـا الامعان فى بحث هذا الموضـوع . ويقول جونسـون أن فكرة الانحراف والامتثال يكون لهما معنى من حيث اتصالهما بالحقيقة القائلة ان أعضاء المجتمع يوجهون الى معايير اجتماعية تكون داخلة جـزءا من شخصياتهم . ولهـذا فان الامتثال عبارة عن عمل يتحـرى معيارا أو معايير اجتماعية معينة . ويقع فى نفس الوقت ضمن مجموعة أنـواع السلوك التى يسـمح بها المعيار واذن فالامتثال لا يحـدث عرضا فى اطار السلوك المسموح . لأن المعيار يعتبر جزءا من الدوافع التى توجه أعضاء الجماعة الانسانية على الرغم من أن الفرد قد لا يكون شـاعرا

بـــه كل الوقت أو فى أى وقت • وبالمثــل فالســلوك الانحــرافى ليس سلوكا عدوانيا على المعيار يحدث بطريقة عرضية ، لأن الانحراف هنا يمثل عدوانا مدفوعا ، بمعنى أنه يعتبر جزءا من الدوافع التى يوجــه اليها الفرد فى وقت معين نتيجة لعوامل متعددة [1] •

النظــام المعيــارى :

قبل أن نمضى فى استعراض أنواع الانحــراف يجب أن نعرض فى ايجاز لموضوع المعايير التى تعتبر الفيصل فى وصف السلوك بالامتثال أو الانحــراف •

تتكون الثقافة فى بعض جوانبها من المعايير التى تحدد ما يجب على الأفراد عمله عندما يجدون أنفسهم فى مواقف معينة ؛ ومن الطبيعى أن مثل هذه المعايير أو الأفكار العامة يمكن من الناحيــة النظرية أن تتعلم قبل ممارسة تجربة السلوك فى الواقع • ومثال ذلك أننى وأنت نستطيع أن نتعلم كيف تنظم الأسرة أو ما يجب أن تكون عليه علاقات العمــل قبل أن تنشأ لدينا الحــاجة الى مثل هذا التنظيــم • ولهذا لا يكفى فى تحليل المجتمع أن نلاحظ الأفراد وهــم يسلكون فى الواقــع ، ذلك لأن الباحث المحقق فى المجتمع يجب أن يلاحظ الطريقة التى يشــعر على أساسها الأفراد بما ينبغى عليهم أن يفعلوه ، ومن ثم فاننا نطلق على تلك النواحى التى يجب أن تتحقق فى سلوك الأفراد اصطلاح « النظام المعيارى » وتتميز المعايير بما يلى :

---

(١) راجع هارى جونسون فى كتابه عن علم الاجتماع (١٩٦١) وتولكوت بارسونز فى النسق الاجتماعى (١٩٥١)٠

١ ــ أنها تنبثق من الجماعة أثناء ممارستها لوظائفها أو محاولتها تحقيق أهــدافها .

٢ ــ تنتقل المعايير من جيل الى جيل عن طريق التعلم وخاصــة أثناء عمليات التنشئة الاجتماعية فى الأسرة .

٣ ــ السلوك الممتثل للمعايير يتخذ طابعا ثابتا من خــلال عمليات العقــاب والثــواب .

٤ ــ تصبح المعايير جزءا من الســخصيه بمرور الزمن ونتيجــه لوضوح الجزاءات الاجتماعية لكل انحراف عنها .

٥ ــ تختلف المعايير بعضها عن الآخر فى مبلغ أهميتها . وتقاس أهمية المعيار بمبلغ شدة العقاب المقابل للانحراف عنه .

ولهذا فانه من الســهل فى كل مجتمع ابراز المعيير دات الأهميــه القصوى والمعايير ذات الأهمية الصغرى فى دراســة أنواع الجزاءات التى توضع للانحراف عن كل منها .

٦ ــ يمكن التعــرف على المعايير ومبــلغ أهميتها فى المجتمــع من الحديث اليومى للناس وخاصة فى اشاراتهم لما ينبغى أن يكون وتعتبر المواثيق الوطنية وما يرد فيها من أهداف أو قيم أو مبادىء من أهــم العلامات المميزة للمجتمعات فى مراحل تاريخها المختلفة .

٧ ــ تعكس المعايير قيم المجتمع الأساسية ولذلك فمن السهل بناء على قيم مجتمعنا أن نقول : « ان عــدالة التوزيع وحراســة الانتاج والرعــاية الاجتماعية قيم أســاسية تشكل قــاعدة المعايير الرئيســية والثانوية فى نفس الوقت .

ان المجتمع الذى يحاول أن يخلص نفسه من المشاكل لابد أن يناضل من أجل الوصول الى اتفاق جماعى فيما يتعلق بالمعايير التى يجب أن تكون مقياسا للسلوك . كما يجب أن يستحث جميع أعضاء المجتمع ألا ينحرفوا عنها أثناء ممارستهم للحياة ، وعلى ذلك يكون اتفاق أعضاء المجتمع على معايير محددة توجه السلوك العام مؤديا الى ما نسميه « الاجماع المعيارى » اما اتفاق جميع الافراد على الالتزام بهذه المعايير المتفق عليها فاننا نسميه « الامتثال السلوكى » . واننا نتوقع أن المجتمع الذى يتميز بالاجماع المعيارى والامتثال السلوكى مجتمع تتماثل فيه اتجاهات الناس وأنواع نشاطهم فيما يتعلق بالمسائل الحيويه التى تهم جميع أعضائه . كما أن جميع الأفراد فى سلوكهم يحاولون بلوغ ما يتوقعه المجتمع ككل وخاصة فى المسائل التى تتعلق برفاهية المواطن .

أسباب الامتثال :

الامتثال هنا أذن هو امتثال للمعايير الاجتماعية ويتوقف على ما يلى :

١ ــ التدريب الاجتماعى باعتباره شاملا لكل العمليات التى بفضلها تصبح المعايير الاجتماعية جزءا من الشخصية .

٢ ــ العزل أو الحصار وهو أى ترتيب اجتماعى يؤدى الى خفض حدة الصراع المعيارى ويؤدى الى الامتثال .

٣ ــ التدرج ومعناه ترتيب المعايير الاجتماعية فى نظام متسلسل يمكن أن يتيح للفرد فرصة الاختيار بناء على الموقف الذى يواجهه .

٤ ــ الضبط الاجتماعى ووظيفته أن يتيح للفرد أن يتصور مقدما ماذا سيحدث لو أنه اعتدى على القاعدة أو المعيار .

٥ ــ الايديولوجية ومعناها أن المشاركة الاراديه لأعضاء الجماعه والتى يتدحل فيها امتثالهم لمعايير المجتمع ، تتوقف على الأفكار التى فى اذهانهم عن مكانهم فى الوسط الاجتماعى بأجمعـــه وعلى الطريقة التى توصل الى الاهداف الكبرى التى يناضل من أجلها المجتمع •

٦ ــ المصـــالح العليا للمجتمـــع . ذلك لأن الامتثـــال للمعـــايير الاجتماعية لا يقوم على دوافع مثالية فحسب ، ولهذا لا يجب أن ننسى أن المعايير ترتب نوعا من الحقوق والواجبات • فكثير من الحقوق التى أقامها مجتمعنا الاشتراكى للعاملين تجعل الأفراد يستمتعون بمعـــايير المجتمع ويقاومون الاعتداء عليها . ومن أجـــل هذا نقول ان المصـــالح الخاصة تعتبر فى هذا الصدد انحرافا ومعوقا لكل تغـــير اجتماعى يعدل من المعيار ليتسق مع مصالح المجتمع العليا •

أنـــواع الانحـــــــــراف :

قبل أن نتكلم عن هذه الأنواع يجب أن نميز بين الأشخاص الذين يكون سلوكهم مشكلة للآخـــرين وليس لأنفسهم . والأشـــخاص الذين يكون سلوكهم مشكلة لهم وليس للآخـــرين وكذلك الأشـــخاص الذين يكون سلوكهم مشكلة لهم وللآخـــرين • والسلوك الانحرافى الواحـــد لشخصين قد يحمل خصـــائص غير متشابهة نظرا لاختـــلاف الظـــروف الشـــخصية والاجتماعية لكل من هذين الشخصين ولهذا فاننـــا نصنف الانحراف من الناحية الوظيفية الى ما يلى :

١ ــ الانحراف الفردى : بعض الانحـــراف يبدو على أنه ظاهرة شخصية لأنه يحدث مرتبطا بخصائص فردية للشخص ذاته . أى أن الانحراف ينبع فى هذه الحالة من ذات الشخص « يخـــرج من جلده »

وربما يصلح العامل البيولوجي والوراثة في تفسير هذا الانحراف ، فاذا لم نجد سببا متصلا بذلك فان التفسير في هذه الحالة قد يرجع الى المؤثرات الثقافية الاجتماعية في تفاعلها مع الخصاص الوراثيه للشخص بصورة تؤدى الى الانحراف•وليس معنى هذا أن الانحراف الفردى غير طبيعي بطبيعته أو أنه يحدث بعيدا عن المواقف الاجتماعية•

٢ ــ الانحراف بسبب الموقف : في بعض صور الانحراف لا يلزم أن ننظر الى الفرد باعتباره عاملا تفاعليا في الصورة الكلية للانحراف • فالانحراف في هذه الحالة يمكن أن يفسر باعتباره وظيفة لوطأة القوى العاملة في الموقف الخارجي عن الفرد أو الموقف الذى يكون فيه الفرد جزءا متكاملا ، وبعض المواقف قد تشكل قوة قاهرة يمكن أن تدفع الفرد الى الاعتداء على القواعد الموضوعة للسلوك • ومثال ذلك أنه في بعض المجتمعات قد يضطر رب الأسرة الى السرقة اذا تعرضت عائلته لخطر الجوع ، أو تدفع فتاة نفسها الى الدعارة لأن عملها لا يرضيها أو أن الأجر الذى تتقاضاه لا يشبع مطامحها في الملابس التى تريدها •

وقد يتراكم الانحراف بسبب الموقف نتيجة للصراع الثقافي والذى يظهر في صور متعددة مثل المسروقات التى تسرق من الفنادق والمطاعم والسيارات العامة ودورات المياه . على الرغم من أن اللصوص في هذه الأحوال ينظر اليهم باعتبارهم أفرادا محترمين في المجتمع ، أو كالانحراف الجنسى الذى يأتى نتيجة لتأخير الزواج أو الجنسية المثلية التى تحدث في الأماكن التى يقطنها جنس واحد كالمدارس الداخلية والمعسكرات والسجون•وتعتبر الدراسات التى أجريت حول الانحرافات اللامعيارية تقدما في التفكير السوسيولوجي الذى يسمح لنا بتفسير الانحراف في ضوء المظاهر العامة في نموذج الثقافة وطابع المجتمع •

٣ ـ الانحراف المنظم : يظهر الانحراف المنظم كثقافة فرعية أو كنسق سلوكى مصحوب بتنظيم اجتماعى خاص له أدوار ومراكز وأخلاقيات متميزة عن طابع الثقافة الكبرى ؛ والتنظيم الاجتماعى الانحرافى داخل الثقافة يظهر تلقائيا فى بعض المجتمعات الرأسماليه وذلك مثل مستعمرات العراء أو العصابات وغيرها من الجماعات التى تمارس حياة انحرافية تامة •

العوامل المشجعة للانحراف :

ليس الاعتداء على المعايير الذى يفضى الى السلوك الانحرافى من الأمور الشائعة • ولكن المجتمعات التى تشجع لصراع وتنفصل فيها الاهداف المرسومة للمجتمع عن آمال الجماهر أو التى لا تستجيب فيها الأجهزة المخططة لسرعة التغيرات الثقافية وترابطها . تتيح فرصا كثيره لظهور أنواع متعددة من الاعتداء على نظم لمجتمع وقواعده[1] • ومن أجل هذا سنعدد فيما يلى العوامل التى تؤدى الى الاعتداء على المعايير أو تجعل شخصا بالذات يعتدى على معيار بعينه •

١ ـ التدريب الاجتماعى الخاطىء أو الناقص ؛ ويظهر هذا بصورة جلية فى المجتمعات التى تتناقض فيها القيم والأهداف التربوية العامة . وتتفكك فيها الأسرة بصورة ملحوظة وتعلو الموجهات الفرديه على الموجهات الجماعية •

٢ ـ الجزاءات الضعيفة سواء بالنسبة للامتثال أو الانحراف تؤدى الى خلق حالة متميعة عند الأفراد ؛ فيظن بعضهم أن سلوكه فى

---

(١) راجع جورلندبرج وآخرين فى كتابهم علم الاجتماع (١٩٥٨)•

المجتمع كفرد لا يعنى أحدا • ومن أجل هذا يجب التأكيد على الجزاءات الايجابية فى كل حالة رعاية للنظـام •

٣ — ضعف الرقابة : اذ قد يحدث أن تكون الجزاءات شديدة ولكن القائمين على تنفيذها لا ينفذونها بدقة ، بسبب نقص القوى العاملة فى ميدان الضبط الاجتماعى ، الأمر الذى يؤدى الى أن يتعرض المعيـار للهزال فى أعين الناس •

٤ — سهولة التبرير : ويحدث هذا عندما تحاول بعض الجماعات التقليل من حدة الاعتداء على المعيـار أو تلمس المعاذير ، وقد يتم هذا بشكل ارادى من بعض الأفراد بقصد التخريب الاجتماعى •

٥ — عدم وضوح المعيار ، قد يؤدى الى بلبلة الأفكار والاتجاهات، وخاصة عندما يعنى المعيار بالنسبة لفردين أو أكثر شيئا مختلفا •

٦ — قد تحدث الاعتـداءات على المعايير بصورة سرية ، فيظـل المعتدون بمنأى عن العقـاب الاجتماعى أو القـانونى ، وقد تبقـى الاعتداءات على المعـايير اذا شملت أشخاصا لا يتعاونون مع أجهـزة الضبط الاجتماعى فى كشف المعتدين ونوع اعتداءاتهم •

٧ — قد تتناقض نواحى الضـبط الاجتمـاعى فتتجمد القواعد القانونية ولا تساير التغير الاجتماعى والثقافى فى الوقت الذى يتطـور فيه المجتمع بصورة تعطل فاعلية هذه القواعد وتجعلها عقيمة من وجهة نظر السـكان •

٨ — بعض الجماعات الانحـرافية فى المجتمعات تكون من القـوة بحيث تصنع لنفسها ثقافة خاصة تزين الانحراف وتجعه قانونيا وتخلق فى نفس الأفراد المنتمين لها مشاعر متعددة وقوية من الولاء •



الفصل السادس

مشاكل المجتمع

تختلف مشـاكل المجتمع نتيجة لعدة ظـروف منها درجة التغـير الاجتماعي التى يتعرض لها وطابع البناء الاجتماعي ، وحجم المصادر الطبيعيه التي يعتمد عليها ودرجة التقدم العلمي والتكنولوجي.هذا الى جـانب نوع التنظيم الاجتماعي والاطـار الايديولوجي الذى يحـدد علاقات الناس فى الحياة الاجتماعية . ومن أجـل هذا تختلف المجتمعات اختلافا بينا فى طبيعة المشاكل الاجتماعية التى تتعرض لها وفى نظرتها اليها وفى طريقة حلها ، ويعكس هذا الاختلاف قيم المجتمع الأسـاسية وأهدافه العليا وموقعه من التطور العالمى فى مجالات الانتاج والتقـدم الفنى ، كما أنه من الملاحظ أن بعض المشاكل قد توجـد فى مجتمع ولا نجد نظيرا لها فى مجتمع آخر : مثل التفرقة العنصرية والبغاء وتعاطى المخدرات ، واننـا لنعتقد أن البحث الاجتمـاعى فى ميدان المشـاكل الاجتماعية يتأثر الى حد كبير بهذا كله ويتخذ طريق هذا التأثير صورا واضحة فى اختيار المشكلة وفى المفاهيم العامة التى تحكم النظرة اليهـا وفى طريقة الدراسـة والتحليل وتحديد العوامل وغير ذلك من المسـائل المتصلة بفهم المشكلة ومحاولة علاجها . ولسوف نقتصر فيما يلى عـلى استعراض المشاكل الأساسية فى المجتمع التى بالقضـاء عليها يمكن أن يختفى عدد من المشاكل الصغرى المترتبة عليها .

مشاكل المجتمـع المحلى

ان اتساع نطاق المجتمع الحديث خلق ظروفا لم تجبرها المجتمعات لقديمه أو البدائيه كما أن اتساع العمران فى مختلف بلاد العـالم غير من التنظيم الاجتماعى التقليدى الذى كان يقوم على وحـدات صغيرة نسبيا.ومن الحقائق التى وصل اليها البحث الاجتماعى مؤخرا أنه كلما زاد المجتمع تعقدا زاد اتساع التنظيم الاجتماعى وتعددت أقسـامه وأنواعه ، وكذلك ترتب على زيادة السكان وتقسـيم العمل والتخصص والتغير المستمر فى طبيعة الانتاج،وجود اختلافاتكثير بين الموة الشربه المكونة لكل مجتمع ، ويضـاف الى ذلك أن المجتمعات أصبحت تشغل مناطق جغرافيه محددة ذ ت ظروف طبيعية متسايرة الأمر الذى أدى الى زيادة الضغط على مصادر الثروة الطبيعية • وخلق ظروفا ومواقفا تعتبر جديدة على تجربة الانسـان الماضية •

اننا عنـدما ندرس المجتمع دراسـه واقعيـة يجب ان نركز على التجمعات القائمة فعـلا والتى من مجموعها يتكون المجتمع ؛ أو بمعنى آخر ان المجتمع اذا أدركناه على انه مجرد فكرة أو تصور فان ما هـو موجود فى الواقع ويمكن أن يخضـع للملاحظة العلمية هـو المجتمعات المحلية • وما دمنا سنعرض لمشاكل المجتمع المحلى فانه من المناسب أن نحدد طبيعته تعريفا حتى نسـتطيع أن نتعرف على الانحـرافات التى تتعرض لهـا •

ان هناك أنواعا كثيرة من المجتمعات المحلية يمكن أن نختار من بينها للعرض والدراسة فهناك مثلا المجتمعات المحلية الريفية والمدن المزدحمة، وهناك القرى والمدن الصغيرة ولا تختلف هذه المجتمعات فى الحجم فقط

بل إنها تختلف أيضا فى خصائصها العامة ذلك أننا نلاحظ أن بعض هذه المجتمعات المحلية له طابع صناعى ويقوم حـول المصانع كما أن بعضها يحمل الطـابع الزراعى ويقوم وسـط الأرض الخصـبية التى تروى بانتظام ، ويعتبر رابط الاقامة فى منطقة محددة أحد الخصـائص التى تميز المجتمع المحلى عن غـيره من المجتمعات ولكن الاقـامة فى منطقة واحدة وارتباط النـاس بهذا الرابط لا يجعل منهم فى الواقـع مجتمعا محليا ؛ فقد يعيش النـاس فى منطقة واحدة وعن قـرب أيضا دون أن تنشأ بينهم صلات اجتماعية يمكن أن ترقى الى مرتبة العلاقة الاجتماعيه المنظمة التى تشمل كل نواحى النشاط الانسانى ولهذا لابد من اضـافه شرط آخر هو التنظيم الكلى للحياة الاجتماعية فى المنطقة التى يوجـد عليها المجتمـع المحلى ، ومن أجـل هذا كان المجتمع المحـلى القروى والمجتمع المحلى الحضرى من أكثر المجتمعات المحلية وضوحا فى وقتنـا الحـاضر .

مشـاكل التوزيع المكانى :

يعيش الناس فى المجتمـع المحلى (لمدينة) فى مناطقه المتعـددة ويكونون علاقات اجتماعية متعددة أيضا ؛ وتتوزع الخدمات والمنظمات الاقتصادية والاجتماعية على أرض هذا المجتمع بطرق عديدة قد تكون نتيجة لتخطيط معين ؛ أو راجعة الى ظروف النمـو التاريخى التلقائى . ولهذا يحدث نتيجة لاتساع حجم المجتمع المحلى وزيادة السـكان ان تضطرب العلاقات أو تتركز الخدمات والمنظمات فى منطقة دون أخرى . كما أنه فى كثير من الأحيان يهتم المشرفون على المجتمع بالمناطق الحديثة النمو ويهملون المناطق القديمة التى تتحول تدريجيا الى مناطق متخلفة . ومما يساعد على تفاقم مشاكل التوزيع المذ ى ما يلى :

١ — هجرة أعداد متزايدة من القرويين الى المدينة طلبا للعمل ، وهم فى العادة يتجهون الى المناطق القديمة من المجتمع المحلى نظرا لانخفاض مستوى المعيشة بها وخاصة فى الفترة الأولى لهجرتهم . ويترتب على ذلك زيادة الضغط على الخدمات الموجودة بالمنطقة ، مما يؤدى فى كثير من الأحيان الى تناقصها من حيث الكم والكيف .

٢ — التنقل الاجتماعى داخل المجتمع المحلى . وهو تحرك السكان للاقامة فى منطقة معينة نتيجة لارتفاع مستويات الدخل أو الثقافة أو نتيجة لهجرة خارجية لبعض سكان هذا المجتمع وما يتبع ذلك من عمليات امتصاص تلقائية لتشغل المساكن الخالية ، وغالبا ما يحدث هذا التنقل عددا من المشاكل نتيجة اختلال التوازن القديم بفعل السكان الجدد .

٣ — اقامة المصانع أو التوسع فيه . وهناك حالتان فى هذا الصدد . الأولى أن تكون المصانع موجودة داخل نطاق المجتمع المحلى فتزداد كثافة السكان فى المناطق المحيطة دون أن تزداد الخدمات . فيؤدى ذلك فى طبع هذه المناطق بطابع التخلف . الثانية . أن يتم بناء المصانع خارج المدينة ، فيمتد الاسكان اليها وتنشأ بالتالى مشاكل المواصلات والمرافق العامة الأخرى . خاصة اذا اتخذ الاسكان طابعا غير مخطط .

٤ — الانتقال التدريجى لبعض مجموعات السكان لتشغل المساكن التى تقع فى الضواحى . وهذا يؤدى الى زيادة الضغط على المرافق العامة ويحدث نوعا من اضطراب التوازن داخل المناطق الأصلية للمجتمع المحلى .

٥ — التخلف لتدريجى لبعض المناطق غير المتخلفة فى وقت معين

نتيجة لاتساع حجم المجتمع المحلى ، وخاصة اذا كانت هذه المنـاطق قد نشأت بطريقة غير مخططة • ولهذا تبرز مشكلة القضاء على المناطق المتخلفة باعادة بنائها • وفى بعض الأحيـان يأخذ المخططون بسـياسة بناء المساكن فى المساحة الخالية من المدينة ، وينقل اليها سكان المناطق المتخلفة ريثما تهدم ويبنى مكانها مساكن جديدة وهكذا • ولكن خطـر تخلف المناطق الجديدة يظل قائما ، اذا كان الأمر فى هذا الصدد اقتصر على النقل الفيزيائى للسـكان دون العنايه برفـع مستواهم لثقـافى لاستخدام المساكن استخداما سليما • أو نتيجة للأخطـاء التى ترتكب فى الميدان فيقـوم التخطيط على اعتبارات هندسية دون الاعتبـارات الاجتماعية •

لماذا تنشأ المشاكل فى المجتمع المحلى :

يقوم تنظيم المجتمـع المحلى أساساً على التعـاون والاتفاق • ولا يجب أن نتوقع أن يكون هناك تعاون أو اتفاق تام فى أى مجتمع محلى. لأن مسألة التعاون والاتفاق عرضة لاختلافات كثيرة تعود الى اعتبارات متصلة بطبيعة الحياة الاقتصادية أو الاجتماعية أو بالنظام السياسى فى المجتمع ككل ويفضل علماء الاجتماع فى هذا الصدد القول بأن كل مجتمع محلى به بعض الصراعات والتوترات الذى يفضى الى التفكك الاجتماعى ولكن وجود هذا التفكك يرجع الى ما يلى :

١ — اتساع نطاق المجتمع المحلى مع احتمال وجـود مجموعات سكانية متوافرة وخاصة فيما يتعلق بمصالحها الاقتصادية وينطبق هـذا الوصف أكثر على المجتمعات المحلية الرأسمالية التى تزداد فيها حـدة الانقسامات الطبقيـه •

٢ — عدم وجود تخطيط معين لضبط العلاقات الاجتماعيه وتوجيه النشاط الاقتصادى . وهذا بسبب عدم وجود أهداف جمعية تناضل من أجلها الجماعه الانســانية ؛ ولهذا تختلف علاقة النــاس بالمنظمــات الأساسيه فى المجتمع المحلى وخاصة اذا كان مثل هذا المجتمع عرضــة لتغيرات اجتماعية وثقافية سريعة .

ان المشاكل الاجتماعية التى تنشأ بفعل عمليات التغــير وان كانت تبدو طبيعيــة الا أنه من الممكن التغلب عليها اذا كانت مقتصرة عــلى الحركة السكانية على أرض المجتمع المحلى . وما تتطلبه هذه الحركة من تخطيط ناجح لمسائل الاسكان والمرافق العامة وتوزيع مكونات الرعايه الاجتماعية الأســاسية .

٣ — التغيرات الثقافيه التى تؤدى الى تعديلات عديدة فى أدوار السكان ومراكزهم نتيجه لانهيار البناء التقليدى لها . ومن أبرز هــذه التغيرات الثقافية العجز الذى يلحق القيم والمعايير خاصة — اذا كانت نتيجه لتغيرات أساسيه فى البناء الاقتصــادى .

ان المشاكل التى تنشأ فى فترة الانتقال من القــديم الى الجــديد تزداد اذا كانت التجديدات الثقافية قد نمت بصورة سريعة لم يستطع المجتمع أن يهضمها . ولكن التخطيط الناجح باعتباره وسيلة تكنولوجية اجتمــاعية يستطيع أن يقصر من فترة التفكك ويسرع ببلوغ مرحــلة التمثيل والتــكامل .

٤ — التنظيم الســياسى قد لا يكون من الكفاءة بحيث يمكن أن يتابع التغيرات السريعة فيســقط فى متاهة او قد ينحرف عن أهــدافه الأساسية وهى المراقبة والتعبير عن مطــالب الجماهير والاشــارة الى نقاط الضعف فى البنــاء الاجتماعى .

٥ — عدم وضوح الأهداف الاستراتيجية عند المخططين أو المسئولين عن السياسة الاقتصادية والاجتماعية ، وخاصة فى الفرق بينها وبين الأهداف التكنيكية ، وينعكس الغموض فى هذا الميدان على الأفراد والجماعات ويؤدى الأمر الى مصاعب عديدة فى النظرية والتطبيق • ومثال ذلك ، أننا فى مجتمعنا لازلنا نستبقى بعض مفاهيم الخدمة الاجتماعية الرأسمالية المولد والنشأة والفلسفة لأسباب تتعلق بتكنيك الرعاية الاجتماعية فى المرحلة الحالية من التنمية الاقتصادية• ولا يجب أن يقع المطبقون للسياسة الاجتماعية الاشتراكية فى خطأ الاعتقاد بأن هذا السكوت هو منطق الحل الاشتراكى فى هذا الميدان الخطير . ذلك لأن الهدف الاستراتيجى فى هذا المجال هو الوصول الى التأمين الاجتماعى الشامل الذى ينفذ عن طريق التخطيط الواعى المتكامل لكل جوانب حياتنا الاجتماعية فى ضوء زيادة كفاءة المجتمع الانتاجيـــة •

٦ — التضارب الواضح فى سياسة الرعاية الاجتماعية من حيث التخطيط والتنسيق وخاصة فى جوانبها الأساسية مثل الاسكان والتعليم والترفيه والرعاية الصحية ، ذلك لأن الاهتمام الرأسى بكل منها على حدة يؤدى الى عدم جدوى الاتفاق عليها ، لأن المشاكل الاجتماعية مترابطة ترابطا وظيفيا وبنائيا كما سبق أن ذكرنا . ان التخطيط يعطى منفذو السياسة الاجتماعية أولويات ولكنه لا يشير بالاهتمام الزائد بنوع معين من الرعاية على حساب الأنواع الأخرى • وينصح المتمرسون فى التخطيط الاشتراكى فى ميدان الرعاية الاجتماعية بمواجهة مشاكلها مواجهة أفقية•لقد صدر مؤخرا قانون التأمين الصحى ورؤى تطبيقه تجريبيا فى مدينة الاسكندرية لصلاحيتها كميدان تجريبى•والرعاية الصحية وان كانت من مقومات الرعاية الاجتماعية ذات الأولوية . الا أن

الاهتمام المتـوازى بدل مشاكل الاسـكان والتغذيه ومحو الأميـه والاهتمام بالاهداف الاجتماعية للتنظيم السـياسى يمكن أن يؤدى من الناحية الاقتصادية الى حفض نسبه الاتفاق على تنفيذ القانون . ومن المعروف علميـا الآن أن الاسباب الاجتماعية والاقتصـاديه للمرض أصبحت من أبرز العوامل التى تحظى بعناية العاملين فى شؤون الطب .

٧ ـ عدم فاعلية سياسة الترفيه والتربية والثقافة العامة وفضـاء وقت الفراغ وهـذا ينتج من أزدواج الأجهزة العاملة فى هذه الميـادين وعدم وجود خطة محدده تنفذ على مراحل ، أن توجيه هذه المسـائل من شأنه أن يسد كثيرا من المنافذ الانحرافية وخاصه فى ميدان الشباب. ومن شأنه ايضا خلق عـادات اجتماعية مقيمة اشـتراكيا لتحل محـل العادات القديمة التى سقطت بسقوط البنـاء الاجتماعى القديم . ان القضاء على عـاده متخلفه لا يتم الا باحلال عاده جـديدة محلها يقوم بنفس الوظيفه فى اطار البناء الاجتماعى الجديد . ونلاحظ أن كـثيراً من الاتجاهات السلبية نحو التحطيط ونحو الأهداف العليا للمجتمـع ونحو مواجهه مشاكله ترجع الى تهافت السـياسه المتبعة فى ميـدان الحـزام الواقى للمواطنين من أخطار الانهزاميـه والرجعة والتراخى العقائدى والتقاعس عن الخدمة العـامة .

٨ ـ النزعات الانعزاليه والطائفية والنقابية الرجعية . تؤدى الى خفض كثافة التفاعل العام وخاصة فى المدن الكبرى . وشـدة التفاعل على مستوى المهنة أو الطائفة وهـذا من شأنه أن يؤدى الى تغليب أهداف قصيرة المدى ذات طابع أقليمى أو طائفى أو مهنى على مصالح المجتمع العليا وأهـدافه الكبرى البعيدة المدى . ولذلك كلما نجـح المجتمع فى تذويب الفوارق القائمة على التبـاعد المهنى أو الطائفى او

الاقتصادى ، نجح فى تقريب المسافات الاجتماعيه بين السكان ، وتمهيد الطريق نحو القضاء السريع على المشاكل الاجتماعية نظرا لتوقع التضامن والتضحية على أوسع نطاق • ويلاحظ أن الجماعات الضاغطة فى المجتمع التى تعمل على مستوى مهنى أو اقتصادى خاص تمارس نوعا من النفوذ على الأجهزة التنفيذية والمخططة فى بعض الأديان . فتحظى مطالبها وأهدافها بالعناية والتمويل على حساب الصالح العام •

التنقل الاجتماعى والتفكك

يهتم الباحثون فى المجتمع بمسألة التنقل الاجتماعى لما لها من آثار مباشرة على المشاكل الاجتماعية • ويقاس التنقل على أساس معدل نسبه تغيير محل الاقامة خلال عام واحد • ولسوف نقصر الكلام هنا على المفهوم المكانى لعمليه التنقل والآثار الاجتماعية التى تترتب على ذلك • ويشبه أحد الباحثين التنقل الاجتماعى بنبض المجتمع الذى يدل على استمرار الحياة •

عندما ينتقل فرد أو جماعة من محل اقامته الأصلى الى مكان جديد فانه يسبب مشكلة للمكان الذى انتقل اليه وربما بالنسبة لذاته أيضا . لأن علاقاته القديمة تنهار وعليه أن يكون علاقات جديدة مع مشقات التكيف والتوافق ، وعلى المكان الجديد أن يفسح له طريق الحياه • كل هذا يؤدى الى نشوء مشاكل التفكك • ويلاحظ أن التنقل الاجتماعى ومشاكله أوضح ظهورا وأبعد أثرا فى المدن الكبرى اذا قورنت بأى مدينه أخرى أو منطقة قروية • ويرجع ذلك الى ما يلى :

١ ــ اتساع نطاق تقسيم العمل والتخصص وخاصة فى المراكز

الصـــناعية مما ينجم عنه أن تصبح المدن الكبرى مراكز جذب ســكانية بحثا عن عمل أو عن فرص جديدة للحيـــاة •

٢ ـ النمو الحضرى السريع يؤدى الى اتساع نطــاق الخدمات وما تحتاجه من أيدى عاملة وما يترتب على ذلك من تحــرك السكان من المناطق الريفية أو المدن الصغرى الى المدن الكبرى •

٣ ـ انخفاض معدل الزيادة الطبيعية فى سكان المدن الكبرى أدى الى اتســــاع نطــاق للهجرة اليها • ولهذا تقوم الزيادة السكانية فى هذه المدن بالصــورة السريعة التى تلاحظ عنــد مقارنة التعدادات عــلى المهاجــرين •

والمشــاكل التى يمكن أن تترتب على اتساع نطــاق عمليات التنقل الاجتماعى مــا يلى :

١ ـ اتساع دائرة المناطق المتخلفة فى المدن الكبرى لأن المهاجرين يميلون فى أوائل فترات اقامتهم الى اللجوء اليها وخاصة فى فترة البحث عن عمــل •

٢ ـ ظهور الأمراض النفسية والأضطرابات العصبية نتيجة لعدم قدرة بعض المهاجرين على التكيف السريع مع الحياة الحضرية وطابعها فى المدن الكبـــرى •

٣ ـ وجود فرص كثيرة لممارسة الدعارة ، نظرا لانفصال المهاجرة عن الروابط الاجتماعية التى كانت تشدها الى المجتمع المحلى وشعورها بالفقدان وعدم توفيقها فى البحث عن عمل وسقوطها فى معركة التكيف الاجتمــاعى •

٤ ــ اتساع نطاق السلوك الاجرامى لمثل الأسباب السابقة ٠

٥ ــ وجود عوامل كثيرة تؤدى الى تفكك الأسرة وازدياد نسب الطلاق وانحراف الأحداث وخاصة بين المهاجرين سواء تركوا زوجاتهم وأولادهم فى مناطق اقامتهم الأصلية أو أصطحبوهم معهم ٠

معوقات تخلق المشاكل

على الرغم من وضوح مشاكل المجتمع ، وعلى الرغم من كفاءة أجهزة التخطيط المركزية وأستعداد الاجهزة المدلية للتطبيق بمستوى عال من المرونة ، فان عددا من المعوقات تقف فى سبيل بلوغ الحل الاشتراكى مداه ٠ وسوف نعدد فيما يلى أمثلة من هذه المعوقات :

١ ــ انماط السلوك الاجتماعى قد تظل جامدة فى الوقت الذى يجب فيه أن تتغير أو تكون عالية المرونة لمقابلة مطالب الاصلاح ، ويرجع ذلك الى بقاء بعض الرواسب التقليدية ذات سيطرة على محصله العرف وموجهات العلاقات الاجتماعية الى جانب عدم بلوغ التغير فى المجتمع جوهر القيم والمعايير ٠

٢ ــ الرموز أو سمات الثقافة الرمزية ٠ ومعنى ذلك أن محصلة التعبير الفنى والأدبى والفلسفى تظل تشير الى مفضلات وتوقعات لا تستقيم من واقع الحياة المتغيرة فتخلق بذلك موجهات سلوكية تتناقض مع الطابع الأيديولوجى العام للمجتمع وتؤدى الى اتساع هوة التفكك وتمييع المواقف السلوكية الهادفة المنسجمة مع عمليات التغير الاضطرادية ٠

٣ — السمات الثقافية النفعية، وهى التى تعبر عن طريقه المشاركه فى الملكية العامة والحفاظ عليها وتوجيهها ؛ وهنا تظهر الرواسب الفردية التى قد تنظر الى القطاع العام على أنه « مال لا صاحب له » ولهذا تظهر بعض أنواع الانحرافات التى تؤدى الى اتجاهات نفعية فردية أو الى تعويق ارادى ؛ ومن مظاهر هذه السمات الثقافية النفعية التطلعات البورجوازية التى تؤدى الى عدم الموازنة بين الدوافع وبين المصالح والأهداف العليا للمجتمع .

٤ — القواعد المنظمة للسلوك المكتوبه والشفويه . التى قد تكون موضوعة لمجتمع قديم ومع ذلك تمارس وظيفتها الرجعية فى المجتمع الجديد فتؤدى الى الشلل البيروقراطى ؛ ولعل وقوف البيروقراطيه كمعوق للحركة الدينامية لمواجهة المشاكل الاجتماعيه من أهم المعوقات المنخفية والملتوية باسم المصلحة العامه .

٥ — النزعات المحافظه التى تؤدى الى تعويق التجديد وضرب الاتجاهات التقدمية وهى تقوم على أسس نفسية وتترجم عن عادات جامده وعقلية غير متطورة .

٦ — المصالح الخاصة لأفراد أو طوائف قد تقف عقبة ضد كل محاولة للاصلاح لأن التغير الاجتماعى فى اتجاه أهداف المجتمع العليا يؤدى حتما الى الاضرار بمصالحهم . ولهذا لا يستبعد أن يلجأ مثل هؤلاء الأفراد الى التخريب المتعمد أو التشكيك فى جدوى التغيير .

٧ — كثير من اجراءات مواجهة المشاكل الاجتماعية تحدث نتيجة تخطيط المجهودات الاصلاحية وتنسيقها ، وهذه بدورها تتطلب تكاليف باهظة فى بعض الأحيان . ومن أجل ذلك قد يستغل المعوقون ضخامة

التكاليف الأقتصادية لمنع دراســـة المشاكل والبـــدء بأسلوب التخطيط لمواجهتها .

٨ — المسايرة النفعية ومعناها أن يلجأ بعض الأفراد أو الجماعات فى المجتمع الذين يعتنقون فلسفات رجعية أو رأسمالية فى حل مشاكل المجتمع الى تغيير لفظى او سطحى فى الاتجاهات الأساسية للمواجهة الشاملة ويرتدون ثيابا مضللة يمكنهم السير فى موكب الحل الاشتراكى، فيعطلون ويبلبلون الأفكار .

٩ — الجهل وعدم معرفة حقيقة المصالح العليا للمجتمع وأهدافه ، أو عدم استطاعته استيعاب أيديولوجيـــة النظام ، يؤدى فى كثـــير من الأحيان الى مقاومة التجديد أو الاتجاهات الوقائية .

١٠ — الصراع حول مراكز القوة فى المجتمع قد يؤدى الى تأخير حل المشاكل الاجتماعية أو التباطؤ فى مواجهتها ؛ وخاصة عندما تتدخل فى هذا الصراع اعتبارات تتصل بطبقات العمر والأفكار الخلاقة .

البطـــــالة

حـــاول كثير من علماء الاقتصـــاد التقليدين أن يشرحوا مســـألة البطالة فى ضوء قانون العرض والطلب ، ولكن هذا الشرح قد يعتبـــر تمرينا من تمرينات المنطق وليس شرحا يعبر عن واقع المشكلة . وتختلف أسباب البطالة وطريقة علاجها من مجتمع لآخر لأسباب تتعلق بطاقة الانتاج الصناعى والزراعى من ناحية وبالتنظيم السياسى والاجتماعى من ناحية أخرى . ان الدولة الرأسمالية تعرف البطالة بأوسع معانيها وتضع من أجل ذلك الحلول أو تتوسط بين الرأسمالية والعمال لوقف

اضراب أو تخريب قد يؤدى الى قلاقل سياسية واسعة المدى ، أما الدولة الاشتراكية فان البطالة فيها تكاد أن تكون ذات معنى مختلف ، نظر للالتزام المخطط بتوفير العمل لكل قادر عليه . ولكن الدولة الاشتراكية فى مرحلة من مراحل نموها وتقدمها نحو التطبيق الاشتراكى الكامل قد تعالج مسألة البطالة معالجة جزئية وهى مع ذلك تحاول أن تواجه المشاكل التى تترتب عليها فى نطاق الاجتماعى عن طريق تشريعات التأمين والضمان والرعاية . ان الحل النهائى لمشكلة البطالة هو الأخذ بالنظام الاشتراكى وبهذا الحل تبطل فاعلية العوامل الاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية التى كانت ولا تزال فى الدول الرأسمالية هى السبب الأول فى الذبذبات التى تحدث فى نطاق القوة العاملة .

ان مشكلة البطالة فى مجتمعنا وفى مرحلة التطبيق الاشتراكى الحالية لم تحل حلا شاملا بعد . ذلك لأن مشروعات الدولة فى الانتاج الزراعى والصناعى لم تبلغ بعد غايتها والتى عندها يمكن امتصاص كل الأيدى القادرة على العمل أو اصدار قانون التأمين الاجتماعى الشامل . ومما يزيد فى مشكلة البطالة فى مجتمعنا : الزيادة المضطردة فى عدد السكان فوق الطاقة الانتاجية الكلية . والاستخدام التدريجى للآلات فى الزراعة الأمر الذى يوفر عددا كبيرا من الأيدى العاملة : وذلك على الرغم من تشريعات العمل الاشتراكية المتتابعة والتوسع التدريجى فى مساحة الأرض الزراعية .

وهناك أسباب فردية قد تؤدى الى البطالة ، ومع ذلك توجهها الدولة الاشتراكية بمنطق الرعاية الاجتماعية الشاملة لجميع المواطنين. ومثال ذلك ان بعض الافراد نتيجة لنقص فى التعليم ، أو مهارتهم أو تدريبهم على عمل معين لا يجدون طريقا سهلا للالتحاق بعمل ما ، وقد

وضعت من أجلهم مشروعات لرفع مستواهم الثقافى وتدريبهم مهنيا ليستطيعوا المشاركة فى عمليات الانتاج المختلفة • كذلك قد يجد بعض الافراد أنفسهم فى حالة بطالة نتيجة لوصولهم الى سن معينة على الرغم من مقدرتهم على الاستمرار فى العمل ، ومن المألوف أن يحكم سن التقاعد فى المجتمع ظروف اجتماعية واقتصادية متعددة وهناك أيضا غير القادرين على العمل أصلا . اما لاسباب سيكولوجية أو عقلية أو بسبب مرض أو عاهة ومع ذلك تحاول أجهزة البدوت المختلفة فى ميادين الطب والطب النفسى والتأهيل المهنى أن تعالج نواحى النقص فى هؤلاء لتمكينهم بصورة أو بأخرى من متابعة بدل المجهود بطريقة ايجابية للاسهام فى بناء المجتمع ولعل أخطر أنواع البطالة ، هى البطالة المعنويه، أى أن يعمل العامل ولا يعمل فى نفس الوقت،ويؤدى الى تأخير الدورة الانتاجية والى التقاعس • ويظهر هذا النوع من البطالة عندما تتفكك الأجهزة التى لها الاشراف والرقابة والتوعية وتتحكم العقلية البيروقراطية فى توجيه منظمات الانتاج والخدمات •

هذا وقد استحدثت عدة تشريعات اجتماعية لمواجهة خطر البطالة بالنسبة للمجتمع ومن أهمها •

١ ــ التأمين ضد البطالة وينفذ فى مجتمعنا تدريجيا حتى لا يجد كل متعطل قادر على العمل نفسه فريسة للانحراف أو يعيش عالة على الغير •

٢ ــ التأمين ضد العجز والشيخوخة والمرض •

٣ ــ تأمين الأطفال اليتامى والأرامل غير القادرات على العمل •

٤ — التأهيل المهنى والعون الاقتصادى والاجتماعى للمعوقين كليا أو جزئيا .

٥ — رعاية الطفولة والامومة وخاصة فى حالات النساء العاملات.

التخلف فى المدينـــة :

سنقتصر هنا فى دراسة مشاكل المدينة على موضوع المناطق المتخلفه ذلك لأن العصر الحديث يتميز بسرعة نمو المدن الأمر الذى ترتب عليه اهمال كثير من المناطق الاصلية داخل المدينة أو خارجها أو قيام مناطق بأسرها بسكنها أناس وفدوا الى المدن وظلوا محافظين على مستوياتهم المعيشية ولم يسايروا الطابع الحضرى فى الحياة وليس هناك اتفـاق عام على تعريف المنطقة المتخلفة فى المدينة ؛ فبعض الكتاب يعتبرونهـا نمطا أو منطقه غير منظمة . أى أن المنطقة المتخلفة تشغل قطاعا متميزا من المدينة ولكننا لا نستطيع عند دراسة مدينة بأسرها أن نتغاضى عن الأماكن التى توجد بها مبان لا تساير النمو الحضرى ولذلك فاننا نعرف المنطقة المتخلفة بأنها المكان الذى توجد به مبنى أو مجموعة من المبانى تتميز بالازدحام الشديد والتخلف والظروف الصحية غير الملائمة ومـا يترتب على وجود هذا كله من آثار على الأمن والأخـلاق .

وقد تكون المنطقة المتخلفة أكثر من هذا كله خصوصا اذا نظرنا اليها فى علاقتها بالتغير والنمو الحضرى ولذلك قد تكون هناك منطقة تتميـز بالطابع الجامد خصوصا اذا أحيطت بمناطق تتغير باستمرار وفى هـذا الصدد يمكننا أن نعدد خصائص المنطقة المتخلفة فى المدينة كما يلى :

١ — المظهر العـام الذى يمكن أن نقـول عنه انه عـلامة مميزة

المنطقة المتخلفة فى كل مكان ؛ ونقصد بالمظهر العام عدم وجود نظام فى المبانى أو الطرقات أو الميادين وبمعنى آخر تبدو على المنطقة المتخلفة الهرم والقــدم .

٢ ــ سكان المنطقة المتخلفة غالبا ما يكونون فى مستوى اقتصادى منخفض أو بمعنى آخر يمكن القول ان المنطقة المتخلفة منطقة فقر .

٣ ــ تكون المنطقــة المتخلفة مكانا مزدحما بالمبــانى ومزدحمــا بالسكان أيضا وكلما تقادم العهد على المناطق المتخلفة أصبحت المنازل متآكلة آيلة للسقوط ومع ذلك يظــل يشغلها الســكان معرضين حياتهم للخطـــر .

٤ ــ سكان المناطق المتخلفة غالبــا ما يكونون من أولئك الذين لا يرحب بوجودهم فى مناطق أخرى اذا انتقلوا للاقامة بها أما لأنهم من مستوى ثقافى أقــل أو لأنهم يسيرون على تقاليد لا تلتئم أو تســاير المنــاطق الأخـــــرى .

٥ ــ تتميز المنطقة المتخلفة بانخفاض المستويات الصحية وبعــدم حرص سكانها على النظافة وغالبا ما لا تصل الخدمات الصحية الى هذه المناطق بطريقة فعالة .

٦ ــ قد تكون المنطقة المتخلفة مكانا للرذيلة والانحراف والجريمة ؛ وليس معنى هذا أن كل المناطق المتخلفة تخرج الأحداث المنحرفين أو المجرمين ، ولكن هذا ينطبــق أكثر على تلك المنــاطق التى وصلت الى درجة سيئة من التنظيم المجتمــاعى .

٧ ــ طريقة الحياة فى المنــاطق المتخلفة قد تكون متميزة بعــدم

الاكترات اذا كان أغلب سكانها من الغرباء وخاصة المهاجرين ؛ أو قــد تكون قائمة على المعرفة المباشرة والعلاقات المتبادلة بين السكان اذا كان البناء الاجتماعى فيها يقوم على أساس عائلى •

٨ — على الرغم من أن أكثر مناطق المدينة الحديثة تميل الى العزله النسبية الا أن المناطق المتخلفة تعتبر أكثرها عزلة اجتماعية ويعــرف سكانها أنهم أقل من غيرهم . ولا يجدون غضاضة فى التصريح بذلك . والروابط الأساسية التى تربطهم بالمجتمع المحلى تتمثل فى سوق العمل•

٩ — المنطقه المتخلفة التى يســكنها غرباء أو مهاجــرون تتمز بالحركه الاجتماعية الســديدة وخصوصا من الناحيــة المكانية بعكس المنطقه التى تقوم على أساس عائلى فانها تتميز بالاستقرار •

١٠ — تعيش المناطق المتخلفة فى قلب المدن أو خارجهــا فترات طويله من الزمــان كما أن بعض هده المناطق تعتبر مسألة علاجها من أكثر المسائل صعوبة لأن الطريقة الوحيدة للقضــاء على مشاكلها هــو ازالتها ••• وليس معنى هذا أن مجرد الازاله كاف للقضاء على مشاكل المناطق المتخلفة فى المدينه ؛ بل ان الخطوة الأساسية فى هذا الصدد هــو محاولة رفع مستويات المعيشة . ليتمكن ســكان هذه المناطق من الحياة على أساس ظروف جــديدة •

ولعل البعض يتساءل ، لماذا لا توجد مدن من غير مناطق متخلفة ، أو يسأل آخرون هل المناطق المتخلفة من سمات المجتمع الحضرى ؟

الواقع أن اختلاف المستويات الاقتصادية الواسع فى المدينة يؤدى بالضرورة الى اختلاف طرق الحياة ، والى تعدد أنواع الجماعات ، وكل

جماعة تختط طريقها فى الحياة على أساس موازنة دخولها وقد لا يتم ذلك الا اذا توافرت ظروف معينة منها الاقامة فى مناطق رخيصة وليس معنى هذا أننا نقول ، أن المناطق المتخلفة ضرورة • بل أن السياسة الاجتماعية فى كثير من بلاد العالم ومنها جمهورية مصر العربية تقوم على النهوض بمثل هذه المناطق للقضاء على كثير من عوامل الانحراف وقد توسعت الدولة فى الآونة الأخيرة فى اقامة المساكن الشعبية التى تتوافر فيها الامكانيات التى تسمح للسكان ذوى الدخل المحدود ان يعيشوا فى ظروف تمنع الرذيلة وتطارد الجريمة وتتيح فرصا أحسن لتحسين المستوى الصحى والثقافى •



الفصل السابع

مشاكل المجتمع القروى

يواجه المجتمع القروى فى عالمنا المعاصر تحديات تتزايد على مر الأيام بعد أن ظل نمط الحياة المعروف والسائد لعدة مئات من السنين . ان هذه التحديات ليست مسألة متعلقة بمشكلة عابرة أو تغيير يتناول أجزائه أو مظاهر حياته ؛ وانما الأمر يتعلق بالمصير . فقد ترتب على زيادة التصنيع فى عدد من بلاد العالم أن طغت الحضرية بخصائصها النامية على كل طابع آخر فى المجتمع . حتى أن القروية كطابع آخر مميز للحياة آخذ فى الزوال تدريجيا . ان الحياة الحديثة تتركز تدريجيا فى المدن الأمر الذى يوشك أن تصبح الحضرية معه هى الطابع المحتوم الوحيد للحياة فى هذا العصر .

ان التأثيرات العديدة المتزايدة التى تمارسها المدينة، حتى فى البلاد التى لا تزال تتميز بقسم كبير من سكانها يعيشون فى قرى أصبح أمرا ملموسا . كما أن الدول النامية تحاول ما أمكنها أن ترفع الحياة فى القطاع القروى منها الى مستوى الحياة الحضرية . ولعل من المناسب هنا أن تعدد العوامل التى أدت الى الثورة العالمية فى مجال الزراعة والاحتمالات العديدة لنتائجها على حياة الانسان :

١ — ادخال القوة الآلية لتقوم بعمليات الزراعة المختلفة التى ظلت لقرون عديدة وقفا على قوة الانسان والحيوان ؛ فالآلة الآن

تستطيع أن تقوم حتى بالأدوار النهائية فى اعداد التربه وبذر البـــذور والرى والحصـــــاد .

٢ ــ الأبحاث العلمية الواسعة النطاق فى مجال الانتاج الزراعى وما يتبع ذلك من الاستعانة بالطرق العلمية فى الزراعة وما نتج عن ذلك من تغيـــير أســـاسى فى الكم والكيف بالنســبة للزراعات التقليدية والمســـــتحدثة .

٣ ــ التحسينات الضخمة التى تجــرى الآن فى كل بلاد العـــالم تقريبا فى مجال الحياة الفردية كالاسكان ومياه الشرب والاضاءة والتعليم والرعاية الصحية والادارة المحلية .

٤ ــ التناقص المستمر فى عدد سكان المجتمعات القــروية نتيجة للهجرة وارتفاع مستوى التعليم .

٥ ــ التغيرات التى تطرأ على نظم الملكيه والتى يأخذ بعضهاطابعا ثوريا وخاصة فى البلاد التى تواجه تحديات رأسمالية واستعمارية فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

الصورة العامة لمشاكل المجتمع القروى المصرى :

ظل المجتمع القروى عندنا ينمو نموا تلقائيا تتجاذبه عوامل من القهر والاهمال فترة طويلة ، ولم تبرز مشاكله الا عندما اختل التوازن بين انتاج الأرض الزراعية وزيادة السكان المستمرة وقد كان بعض الاهتمام يوجه الى هذا القطاع من مجتمعنا الذى يسكنه الغالبية العظمى من المواطنين ، ولكنه اهتمام تميز بما يلى :

١ — النظرة السطحية لمشـاكل القرية واحتياجات السـكان من حيث الرعاية الصحية أو النوعية الثقافية أو الكفاية الانتاجية •

٢ — عدم ادراك النتائج البعيدة المدى التى سوف تترتب عـلى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحتمية والتى بدأت بوادرها تظهـر تدريجيا ، وخاصة فيما يتعلق بالهجرة أو أزدياد التعليم •

٣ — المحافظة على توازن الصورة العامة للملكية التى كانت تتميز بالفوارق الكبرى بين الملاك والعاملين فى الارض •

٤ — الأخذ بالأساليب الرأسمالية والرجعية فى الاصلاح ومعناه ادخال الاصلاح والتغلب على المشاكل بالقدر الذى يخدم مصالح الملاك دون العاملين فى الارض •

٥ — الدعاية السياسية الحزبية باسم الديمقراطية المزيفة كمحاولة لاحتلال مراكز القوة فى المجتمـع •

٦ — البحوث السطحية التى أجريت على المجتمع القـروى بهدف الأخذ ببعض جوانب تنمية المجتمع القروى التى استخدمت فى مجتمعات تختلف عن مجتمعنا كلية . ثقافيا وتاريخيا واجتماعيا واقتصاديا •

ولذلك ظل المجتمـع القروى فى بلادنا غير معروف تمـاما للهيئات العاملة فيه وانعكس هذا على الميزانيات التى كانت ترصد لمد الطـرق أو الاضاءة أو الاسـكان أو الخدمات الانتاجيـة • فتركز الاهتمـام بالمدينة وظل هذا طابع السياسة الاجتماعية لسنين طويلة • وقد ترتب على ذلك ما يلى :

١ — ظلت نسبة الأميـة مرتفعة ارتفاعا ملحوظا ؛ وكانت هـذه

الأميه أحد الأسباب التى عوقت كثيرا من مشروعات التنميه ومنـــهج التوعية فى مجالات الحياة المختلفة .

٢ ــ ظلت المواصلات بين القرى والمدن فى حالة من السوء ؛ الأمر الذى ترتب عليه عدد من المشاكل المتعلقة بالصحة والأمن .

٣ ــ سوء الحـــاله الصحيه نتيجه لانخفـــاض مستوى الرعـــايه الصحية لقلة المستشفيات والوحدات الصحية والهيئات العامله فى محيط الطب والتمريض . الأمـــر الذى ترتب عليه انخفـــاض متوسط العمـــر وارتفاع نسبة الوفيات على المواليد .

٤ ــ قيام العصبية كأساس فى تنظيم العلاقات داخـــل القرى . مما ترتب عليه عدد من المشاكل عوق كثيرا من خطط الاصلاح .

٥ ــ عدم فاعليه الحكم المحلى فى القرية ؛ وعجزه عن القيام بدور آخر فى تنمية القرية غير الاشراف الادارى .

٦ ــ بقاء المشاكل التى تعترض قيـــام التعاون بدوره البنـــاء فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية ؛ دون حـــل . وأدى الأمر فى كثير من الأحيان الى استغلال القرويين .

٧ ــ ضآلة أنواع الرعاية التى تخص القرية عـــامة ، وهذا يظهر من مراجعة الميزانيات التى كانت تخص المجتمع القروى عامة .

٨ ــ عدم الاقبال من جانب المتخصصين على الخـــدمة فى المناطق الريفيـــة .

٩ ــ المشاكل المتعلقة بتخطيط القرية الحالى الذى لا يتلائم مع الصحة ويعترض فعالية الخدمات المختلفة كالمياه والكهرباء •

١٠ ــ النقص الواضح فى الأجهزة التنفيذية التى تهتم بمسائل القرية الى جانب ترفع الموجود منها عن العمل مع القرويين •

التغيير الثـــــوري :

الثورة هى قمة التعبير الانســـانى عن ارادة الانسان لتغيير بنـــاء المجتمع لقهر المشاكل التي تزايدت وتعقدت وأصبح لها وضوح مـــادى ومعنوى • ان الثورة فى مجال حياة المجتمعات تعتبر عملية خلق وهـــى من أكبر أدوات التغيير التى عرفها البشر • ولهذا يجب أن نفرق بينهـــا وبين الاصلاح أو التطـــوير فالثورة تغير من البنـــاء والعلاقات تغـــيرا يتنـــاول الأســـاس المـــادي والمعنوى معا . أما الاصـــلاح فهو محاولة لتقليل الأخطار والنتائج غير المرغوبة التى تتصل بأداء البنـــاء لبعض وظائفه . ولهذا فان الاصلاح لا يمس العلاقات الوظيفية الأســـاسية لأجزاء البناء • كما ان التطوير بدوره ليس الا تعديلا لبعض الشروط والظروف الذى يعمل فى ظلها النظام دون تغيير جوهرى فى الأســـاس المادى أو المعنوى له •

من أجل هذا وفى ضوء الأحـــداث التي يمر بها مجتمعنا القروي . يجب أن نضع السؤال التالى : هل التغلب على مشاكل المجتمع القروى يتطلب اصلاحا أم تطويرا أم تغييرا ثوريا ؟ تمشيا مع النظرة الأساسية التي عبرنا عنها فى أكثر من موضع فى هذا الكتاب فاننا نرى أن مواجهة هذه المشاكل تقتضى ما يلى :

١ ــ تغيير العـــلاقات البنائية فى المجتمع القروى ؛ ومن أهمهـــا

العلاقات القائمة على طبيعة الانتاج الزراعى والعمل وما يقوم عليهما من علاقات وظيفية تشمل النظام الاجتماعى بأكمله .

٢ — تغيير العلاقات البنائية بين المجتمع القروى والمجتمع الحضرى فى ضوء التخطيط المركزى لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٣ — تغيير الأساس الفنى للانتاج الزراعى كنقطة جوهرية فى زيادة الدخل القومى وما يستتبع ذلك من احتمالات عديدة للعمالة والهجره والمطالب الرئيسية للتأمين الاجتماعى فى هدا الميدان .

٤ — تغيير أساس الرعاية الاجتماعية ليتفق مع النظرة الاشتراكيه وكفاءة التخطيط العام والزيادة المتوقعة فى الطاقة الانتاجيه العامة .

٥ — تدعيم الادارة المحلية لتصل الى مرتبة الحكم المحلى لمواجهة احتمالات الزيادة المضطردة فى نسبة التحضر فى المجتمع القروى .

لقد كان تحديد الملكية والقوانين المتتابعة للاصلاح الزراعى فى مجتمعنا ومشروعات التنمية القصيرة المدى والبعيدة أول تغيير ثورى فى مجتمعنا القروى ، وما من شك أن النتائج البعيدة المدى التى ترتبت وسوف تترتب على ذلك تظهر تدريجيا وخاصة من حيث تغيير العلاقات البنائية فى الميادين الاقتصادى والاجتماعى . ولكن التغيير الثورى لم يصل بعد الى أبعاده النهائية بسبب الظروف التى تحيط بمرحلة التطبيق الاشتراكى الحالية فى مجتمعنا ككل . والسؤال الذى يطرح الآن : هل نحن فى حاجة الى مزيد من تحديد الملكية الزراعية ؟ وهل يمكن أن يؤدى مثل هذه الاجراء الى التغلب على عدد من المشاكل المتعلقة ببناء المجتمع القروى وفعالية الانتاج فيه ؟ الواقع أن

التجديدات التي يحدثها التغيير في البناء يجب أن تأخذ فترة من الزمن حتى تمتص تماما وتحدث أثرها المطلوب في البنـاء الاجتماعي ، حتى يمكن أن تتهيأ التربة لأي تغيير جديد •

ان حل مشاكل المجتمع القروى مرتبط تماما بحل المشاكل الأساسية التي تواجه مجتمعنا في الوقت الحاضر • ومن أهمها زيادة الانتاج على أبعاد الاستهلاك لتتمكن الدولة من مواجهة مطالب التطبيق الاشتراكي الكامل والوصـول الى رفاهيـة المواطن • وغير خاف أن كل مشـكلة اجتماعية لها جانبها المادي وجانبها المعنوى • ففي الجـانب المادى لا نستطيع أن نتصور امكان القضاء على أي مشكلة دون (تمويل) ميزانية كبرت أم صغرت ؛ وخاصـة تلك المشـاكل المتعلقة بمقومـات الرعـاية الاجتماعية كالاسكان والرعاية الصحية . وفى الجانب المعنوى يرتبط حل المشكله بدرجـة الوعى السياسي والتخطيطي والاجتماعي • ولهذا فان خطط الدولة في التوسع الصناعي والزراعي والخدمات تمثل الجـانب المادى في طريق الحل الاشتراكي للمشاكل لاجتماعية ؛ كما أن الاتحـاد الاشتراكي (التنظيم السياسي) يمثل الجانب المعنوى •

ان حل مشاكل المجتمع القروى يمكن أن يترتب عليه مشاكل أخرى . هي التوقعات التي يجب أن تكون مـاثلة تماما أمام أجهـزة التخطيط المركزية • ولهذا يجب أن يكون في اعتبـارنا أن نخطط لما بعد التخطيط ومثال ذلك ما يلي :

١ ـ التوسع في الانتاج الزراعي عن طريق ادخال الآلات على نطاق كبير أو التخصص أو التجميع بالنسبة لمناطق معينة ؛ يحل مشكلة التخلف في الفنون الزراعية ويمكن أن يزيد من الانتاج كما وكيفا ولكنه سيسبب مشكلة أخرى وهي زيادة الأيدي العاملة القادرة على العمـل

دون عمــل فى الوقت الذى لا تستطيع عمــالة المشروعات الأخــرى فى الانشاءات أو الصناعة أن تستوعبها .

٢ ــ التوسع فى محو الأميــة يمكن أن يقضى على مشاكل عديدة ، منها احتمال القضـــاء على السلبية والمعوقات التى تقف امام الرعــاية الصحية أو الارشــاد الزراعى ولكن ذلك قد يسبب مشكلة أخرى هــى احتمال زيادة المطالب بدخول بعض الكماليات مرتبة الضروريات دون استعداد تام لتلبيه الضغط على أجهزة الخـــدمات .

ولكن الخطة التــامله المتكاملة للمواجهة الأفقية لمشاكل المجتمــع الريفى يمــكن أن تقلل من الانفاق المتصــور على بعض المشروعــات الضرورية لتغيير طابع الحياة القروية . وقد يكون فيها الحــل المطلوب للمشاكل المتوقعة ومثال ذلك ما يلى :

١ ــ أن ادخال الآلات فى العمل الزراعى يمكن أن يتيح الفرصه للتوسع فى التصنيع الزراعى ، فيزداد الانتاج من ناحية ويرتفع الدخل القومى من ناحية أخرى مع احتمالات عمل بالنسبة لعدد من المتعطلين .

٢ ــ أن العمل الآلى فى الزراعة سيخفف من المشكلة الهامة المتعلقة بالاسكان الريفى نتيجة للانكماش المحتمل لحجم القرية وامكان التخطيط الاسكانى فى هذا الميــدان بصورة أسهل مما هى عليه الآن فى ذهــن المخططــين .

المشــاكل والحلول المرحلية :

التفكير فى مشاكل المجتمع القروى يجب أن يقوم على أساس النظر اليها نظرة مرحلية ، لأنها سوف تختفى كلما زاد الدخل القومى وكلما

أوغلنا فى التطبيق الاشتراكى . كما أن الحل لا يجب أن يوضع علـى أساس بقاء المجتمـع القروى على صورته الحـالية حتى مع تعديله ، ولذلك ينصح هنا بأن يكون الحل اذا كان على هيئة جهاز أو مشروع ، متعدد الوظائف وقادرا على التحـول لخدمة أهداف متنوعة بعيـدة المدى فى المستقبل . ولسوف نضرب لذلك عدة أمثلة فيما يلى :

١ ــ مشكلة الاســكان القروى :

تتفاقم مشكلة الاســكان القروى فى الوقت الحاضر نتيجة عـدة عوامل من أهمها زيادة السكان المطردة والنمو التلقائى لحجم القـرية مع بقاء الطرق القديمة فى البناء من حيث الشكل والمضمون قائمة حتى الآن ، ومما يعزز هذا الاتجاه الانخفاض الواضح فى مستويات المعيشة عند الغالبية العظمى من سكان المجتمع القروى . والقرية بصفة عـامة عبارة عن مجموعة من المساكن التى لم تبنى على تخطيط معين بحيث لا نستطيع أن نتبين بها أى معـالم لمارسة لحيـاة الجمعية أو النشـاط الترفيهى أو الخدمة العامة ، فهى من هذه الناحيـة تعتبر مكان ايواء فقط . ولقد أجريت عدة بحوث حول تخطيط القرية وطبيعة المسـكن الريفى وواجهت عدة صعوبات منها :

أ) عدم امكان بناء قرية بأكملها لتحل محل القرية القديمة بسبب ظروف اقتصادية واجتماعية متعددة .

ب) عدم كفاية المواد اللازمة للبناء وخاصة اذا بدأنا مشروعا عاما لاعادة بناء كل القرى فى مجتمعنا .

جـ) غلبـة التخطيط الهندسى للمسـكن الريفى عـلى التخطيط الاجتماعى ، ذلك أنه من المعروف أن المسكن القروى ليس مكانا للايواء

فقط بل انه يعكس مدى النمـــو الثقافى والاجتماعى للقروى ويؤدى فى نفس الوقت عدة وظائف اقتصـــادية واجتماعية • من أجـــل هذا اذا لم يعبر التخطيط الهندسى للمســـكن عن هـــذه المطالب فانه يفشل تمـــاما كأداة للتغير الاجتماعى فى مجتمع القرية •

د) عدم ادراك التطورات الحتمية التى سوف يتعرض لها المجتمع القروى فى المستقبل ، الأمر الذى نتوقع معه أن تقل القرية حجما وأن تتعدد وظائف المسكن الريفى وما يستتبع ذلك من تعديلات جوهريه فى طريقة بنائه أو سعته أو موقعـــه •

من أجل هذا يجب أن ننظر الى مشكلة الاسكان القروى باعتبارها مشـــكلة مرحلية تقتضى حلا مرحليـــا كذلك ولهـــذا يجب أن نتجنب المشروعات الضخمة التى قد تتطلب انفاقا كبيرا فى الوقت الحاضر وفى ضوء الطـــاقة الحالية لانتاجنا والزيادات المحتمله للدخـــل القومى فى السنين القادمة ، ونحن بهذا لا نطالب بأبقاء الظروف الحالية للاسكان الريفى على ما هى عليه . ولكننا نرى تجنب عمليات بنـــاء قرى حديده تماما مكان القرى القديمة وذلك بسبب ما نتوقعه من احتمالات النقص المستمر فى عدد سكان المجتمع القروى نتيجة لعمليات الهجرة التلقائية أو المخططة ، أو نتيجة لعمليات التنقل الاجتماعى الطبيعية بسبب الاقبـــال على التعليم فاذا كنا نريد أن نعيد تخطيط القـــرى فيجب أن يتم ذلك بناء على فكرة محـــددة وهى امكان اســـتخدام المســـاكن التى تبنى استخدامات متعددة فى المستقبل كأن يمكن تحويل المسكن الى مـــكان لتربية الدواجن أو لحفظ الألبـــان أو مكان لفرع من فروع الأجهـــزة التنفيذية وغير ذلك ، حتى تتجنب الانفـــاق المستمر على مشروعـــات الانشاءات السكنية لمواجهة التغيرات المحتملة للسنين القادمة •

٢ ـ مشـكلة الرعاية الصحية :

من الواضـح حتى الآن أن المجتمع القـروى لا يلتقى من حيث الرعاية الصحية القدر المتوازى الذى يتلقاه المجتمع الحضرى لأسباب متعددة منها ، قلة المستشفيات وعدم وجود العدد الكافى من الأطبـاء وهيئات التمريض ، والصعوبات التي تعترض الأرشاد الصحي والطب الوقائي . والحل الذي يتجه اليه التفكير تلقائيا فى هذا الميدان هو زيادة هذه الامكانيات كما وتحسينها من حيث الكيف . وترصـد الميزانيات على أساس التوسع فى انشاء المستشفيات والوحدات الريفية الصحية وغـير ذلك من المشروعات التى تهـدف الى تزويد كل قرية بالرعـاية الصحية المحلية ، وقد يكون مثل هذا الاتجاه فى حـل المشكلة الصحية سليما فى الوقت الحاضر الا أن التنبؤ بالتغيرات التى سوف تحـدث فى المجتمع القروى يجعلنـا نحاول أن نضـع تلك المشروعات بحيث يمكن استخدامها أو توجيهها لتقوم بأغراض أخرى فى المستقبل ومثال ذلك أن بناء المستشفيات لتسع أسرة لأعداد معينة فى الوقت الحاضر قد يكون ملائما الآن ولكنه سيصبح غـير ذلك بعد فترة معينة من الزمان كمـا ستتغير الطـريقة التى يمكن أن تتبع الآن فى توزيع الأطبـاء وهيئات التمريض خاصـة اذا أدخلنا فى حسـابنا الى جانب ذلك احتمـالات القضاء على الأميـة والارتفاع التدريجي فى مستويات المعيشة وكفاءة عمليات الطب الوقـائي .

هذا ويمكن أن ننظـر بنفس الطريقة الى بقيـة مشاكل المجتمـع القروى الدالية مثل انشاء المدارس أو الوحدات الاجتماعية أو المجمعة وغير ذلك من أنواع الخدمات الضرورية لتنميـة المجتمع القروى ؛ ولا يجب أن يفهم القارىء من هذا أننـا نتجه الى ارجاء مواجهة مشـاكل

المجتمع القروى ريثما تزداد كفاءة الدولة المادية بوصول الدخل القومى الى المرتبة التى يصبح فيهاقادرا على اكمال الصورة الاشتراكية لمجتمعنا من حيث رفاهية المواطن فى كل انحاء المجتمع . بل اننا نطالب بأن يكون منطق الحل الاشتراكى لمشاكل مجتمعنا القروى يقوم على أساسين واضحين هما :

١ ــ الحل التكتيكي : وهو الذى يقوم على تخطيط قصير المدى لتغيير الظروف التى يعيش فيها القرويون ماديا ومعنويا ، وخاصة فى المسائل المتعلقة بالعمل ومستوى المعيشة والخدمات الأساسية ومقومات الرعاية الاجتماعية المطلوبة والتى ينظر اليها على أنها المقدمة الضروريه للحل الاشتراكى الكامل فى مواجهه المتغيرات المحتمله للصورة الكليه للمجتمع بأسره . ومثل هذا الحل المرحلى يجعلنا نتجنب الانفاق الكبير فى الوقت الذى تحتاج فيه الى بذل أكبر جهد فى مجال التنمية الاقتصادية باعتبارها القاعدة الأساسية التى يمكن أن ننطلق منها لمواجهة كل مشاكل التخلف المتبقيه فى المجتمع .

٢ ــ الحل الاستراتيجى : وهو الذى يقوم على تخطيط بعيد المدى يستنير بالتوقعات المحسوبة لاستمرار التوسع فى التصنيع والعمل الآلى فى الزراعه والتصنيع الزراعى والزيادة المضطردة فى التعليم . واتساع نطاق الهجرة الداخلية من المجتمع القروى الى المجتمع الحضرى وما يترتب على ذلك من تغيرات جوهرية فى كم الخدمات ونوعها للمجتمع القروى المتغير وخاصة فى مجالات الاسكان والطرق وانشاء الأبنية العامة ومؤسسات التعليم والرعاية الصحية . والتجارب التى مرت عليها المجتمعات الأخرى التى تزداد فيها نسبة الحضرية بصورة سريعة وانكماش المجتمع القروى دليل لنا فى مجال العمل المخطط

لمواجهة المشاكل الاساسية ، والثغرات التى لا تزال باقيــة فى مجتمعنا القــــروى .

ان هذا المنطق فى تصور مشاكل المجتمع القروى لا يضع يده على كل المسائل التفصيلية فى هذا الميــدان ، وانما يشير الى طريقة التفكــير وفكرة للمخططين مستمدة من دراســات للتغير الاجتماعى فى مجتمعنا القروى ومستندة فى الوقت عينه الى دراسات مقارنة أجريت ولا زالت تجرى فى المجتمعات الاوربية ، وفى بعض المجتمعات النامية فى آســيا وأفريقيا . ومن أجل هذا فاننا لا ننظر بارتياح الى بعض الاســاليب المتبعة فى التنمية الريفية المنقولة عن بعض المجتمعات التى تختلف نظاما اقتصاديا واجتماعيا وايديولوجيا عن مجتمعنا ، والتى لا تزال تستغرق فلسفة العمل الاجتماعى عند كثير من العاملين فى الأجهــزة العاملة فى الميدان القروى عندنا ، وفى ختام هذا الفصل يحسن أن نشير الى أن واقعنا القــروى فى حــاجة الى دراسه مخلصة . والى تجميــع كل الطاقات المعنية فى كل مجالات العلم والانتاج والخدمات لتتمكن الدولة بصورة فعالة من متابعة التغيير الاجتماعى والاستعداد لنتائجه المتوقعة فى المدى البعيد .



الفصل الثامن

بعض مشاكل التطبيق الاشتراكي

يضع النضال الاشتراكى العربى فى قمة أهـدافه رفاهية المواطن ، ويستعين على بلوغ هذا الهـدف الانسانى العظيـم بالفكر والتخطيط الفكر الذى يستلهم تاريخ أمتنا وموقعها فى معركة الخلاص من التخلف والخروج من المعادلة الصعبة التى رسم أطرافها وخطط لها الاستعمار والرجعية والاستغلال ويترجم عن ايديولوجيتنا النامية ، وهى مجموعة العقائد التى ترسـم استراتيجية دورنا فى بناء مجتمعنا ، ورسـالتنا الرائدة فى النضال من أجل سلام يقوم على العدالة : ليتمكن الانسان فى كل مكان من العالم أن يتنفس الصحة وأن يبعد عن كاهله أثقال المرض والعوز ، والتخطيط الذى يقوم على قاعدة صلبة من البحث العلمى . يرسم لمجتمعنا طريق السير الحتمى نحـو أهدافه العليـا ، مجمعا كل امكانياته المادية وطاقته البشرية وخبرته الفنية وموازيا بينها فى جدول زمنى يرسم أبعاد المستقبل قبل أن يحسب حساب اللحظة العابرة .

وهكذا تقع على الفكر الاشتراكى العربى مسؤولية خطيرة : أن يعيد تصحيح مفاهيمنا الأساسية وأن يمهد الطريق لابعاد جديدة فى علاقاتنا الاجتماعية ، ويبلور عن طريق مراقبة التطبيق الاشتراكى قيما جديدة تكون بمثابة صمامات الأمن التى تحرس بناءنا الاشتراكى . ان أخطر ما يهز بناءنا الاجتماعى أن نعيد تنظيمه وتظـل روابطه تعكس قيـم الرجعيـة والانعزالية والفردية .

ان فكرنا الاشتراكى يستطيع بالمرونة والقدرة الخلاقة على الحركة أن يتحرك من أبعاد النظرية ومستويات لتطبق محددة شعاراته الأساسية ومقاييسه التى تسبر أغوار السلوك الاشتراكى والمنحرف ، وبضرب الأمثال فى نفس الوقت ان مسئولية الفكر الاشتراكى فى مجتمعنا فى مرحلة البناء الحالية مثلثة الزوايا ، ارسال أى توجيه وتربية وتعريف ؛ واستقبال أى ترجمة للانفعالات واحاطة بطبيعة التفاعل الاشتراكى فى الواقع . والذى نتصوره على أنه المادة الخام التى يجب أعادة صياغتها وارسالها مرة أخرى للجماهير لسهل تناولها والتعامل معها . لأن الترجمة الاشتراكيه الحقيقية للقوانين والانتصارات الاشتراكية يمكن أن تحدد أبعاد الفكر وتعمقه . وتكون دليل عمل للجماهير يوضح معالم الطريق أمامها فتثق وتؤمن وتتجاوب فتدرس بقوة يجمعها لبناء وتنطلق بغير عائق مادى أو معنوى لاستكمال عناصر هذا البناء .

وفى المرحله الحاليه التى تقرر فيها بحرم ربط الاستهلاك حتى يبقى دائما تحت الانتاج بحد كبير ليسمح لنا بمدخرات نستثمرها من أجل بلوغ رفاهية المواطن ؛ على الفكر الاشتراكى الخلاق أن يتحرك فى النطاقات التالية :

١ ــ مطاردة النزعات الانهزامية التى تثير القلق وتشكك فى امكانيات الدولة أو تبالغ فى وصف الصعوبات التى تقابلنا او فى مآل التحديات التى تواجهنا ؛ ونقارن بين الحاضر والماضى فى الأسعار مثلا متناسية حساب الزمن وزيادة السكان وظروف عالم اليوم ؛ وتحاول أن تستبكى المواطنين عهدا ذهبيا مضى ؛ متناسية أنه كان عهد طبقة واحدة تمتلك كل شىء ولا تلقى لجماهير الشعب غير الفتات .

٢ — محاصرة الاتجاهات السلبية التى تنبعث عن الأنانية الفردية، والتى تحث المواطنين على الوقوف خارج ميدان المعركة • ان كل مواطن الآن يشارك بطاقته فى بناء المجتمع لصلحته المباشرة ولصالح الأجيال القادمة، والأيدى التى تمتد للبناء هى الأيدى الشريفة، أما الايدى التى تمسك فهى ليست فى مجتمعنا جديرة بالحياة • ان عدم المشاركة فى مواجهة أزمة طارئة انتظارا لما تفعله الدولة لأبلغ دليل على السلبية. واعتداء واضح على جماعية الحياة •

٣ — ضرب الانتهازية التى تمتص قيم الكفاح . وتضرب معنوية المناضلين وتستمرىء جهد الآخرين • ان تكافؤ الفرص مبدأ جوهرى فى اشتراكيتنا يضع المواطن على طريق حقه بقدر ما يؤدى من واجب. ولهذا يجب أن نترصد المتسلقين ونسحب من تحت أرجلهم درجات السلم الذى تعودوا أن يصعدوا عليه • ان المنتهز الواحد يأكل بغير حق ثمرة العمل المخلص . ويتغذى على عرق مئات من المكافحين . ولهذ يجب أن تكون لدينا الشجاعة لكشفه لأنه مخرب وخائن •

٤ — مصادرة النزعات التواكلية التى تقوض مبادىء التخطيط عن طريق دعاوى باطلة تصدر عن قناعة زائفة وايمان سلبى . وتخبط فى تقدير أبعاد المستقبل.ان البركة لاتحل الا بالعمل وتجنب الاسراف.من أجل هذا يجب أن يكون الوعى التخطيطى رائد المواطن الاشتراكى فى تقدير ميزانية الأسرة وتخطيط الصرف والادخار ،ليستقيم التخطيط الفردى مع التخطيط العام للمجتمع • ان التعطش للكماليات والاسراف البورجوازى والتعلق بالمظاهر الرجعية نزعات تخريبية يجب التبصير بها للقضاء عليها •

٥ — الاحتـراس من الاقتـراب من التطلعات البورجـوازيه .
فليست جهود المجتمـع لرفع الأجور أو توسيع قاعدة لقطـاع العام طريقا للحصول على امتيازات تستخدم فى سد منافذ العمل على تذويب الفوارق بين الطبقات ، أو سبيلا للمطالبة بمزيد من الحقوق دون تقدير لمطالب التنميـة الاقتصادية . ان مضـاعفة الدخـل القومى المستمرة طريق للوصول الى رفاهية المواطن وليست وسيلة للحصول على فائض يستخدم لتعويق الانتاج أو الضغط على السلع الاستهلاكية لتحويل طاقة الدولة عن اتجاههـا الصحيح . ان المواطنـة الاشتراكية ليست مزيدا من الملابس أو تغيرا لأثاث المنـزل أو زياده مسرفه فى مكونات الغذاء بدعوى الحـرمان التاريخى منها . ولكنها الاسـتعداد الدائم للارتباط الايجابى بالجماعة المناضله . وتقدير أبعاد التضحيه وتقبـل مطالبها فى سبيل هدف أكبر . ان من أهم مبادىء الأخلاق أن يتنـازل الانسان عن لذة عابره أو وقتيه فى سبيل لذة أكبر ودائمة .

بهذا يستطيع الفكر الاشتراكى أن يتحرك فى ميدان أصيل ليحدد معالم طريق التضحيات التى يجب أن تدمل شرفها . ومن المهم فى هذا الصدد أن نطالب بالتضحية تحقيقا لمبدأ العدالة .

•

واذا كان الفكر الاشتراكى يستطيع أن يغرس الايمان،فان التخطيط يستطيع أن يحدد الأهداف . والهدف مرتبط بامكانيات الوصول اليه . هو الذى يرسم حدود المجهود وأبعاد التضحية . ومن أجل هذا أضع أمام القارىء هذه الاعتبارات .

١ — ضرورة زيادة الانتــاج لنتمكن من مضاعفة الدخل القومى كل عشر سنوات أو أقل .

٢ — ضرورة الوصول بالانتاج الى مرتبة الاكتفاء الذاتى محليــا وبصورة أعم ليقابل مسؤوليات جمهورية مصر العربية فى العالم الثالث.

٣ — حساب زيادة الانتاج بتقدير الزيادات المتوقعة فى الســكان فليس خافيا أن كل طفل جديد يحتــاج الى مزيد من الخبــز والمواد الغذائية الأخرى ، ومكان فى المدرسة وفى وسائل المواصــلات وفى أماكن الترفيه ورعاية الشباب ، وحجرة أو أقل فى مسكن وغير ذلك .

٤ — التنمية الاقتصادية الحقيقية لا يمكن أن نصل اليها الا بتدعيم الصناعات الثقيلة . والصناعة الحقة هى التى تستطيع أن تبنى الآلات للمصانع الجديدة.ولا يمكن الوصول الى ذلك فى الوقت الذى تلتهم فيه الصناعات الاستهلاكية كل طاقتنا . أو تعوق قدرتنا على التوســع فى التصــنيع الثقيــل .

٥ — الاسراف فى الاستهلاك وعــدم تخطيطه يؤدى الى التهــام حصيلتنا من النقد الأجنبى ، ويؤدى الى تناقص قدرتنا فى الوصــول الى مرحلة الرفاهية الاجتماعية .

وليست هذه الضرورات متعلقة فحسب بمسألة الانتــاج ودوره الخطير فى بناء مجتمعنا ، بل ان هناك ضرورات أخرى تدخل فى حساب التخطيط الواعى لبناء الاشتراكية والوصول بالتطبيق الاشتراكى الى غايته وهى :

١ — ايجاد عمل لكل قادر عليه ، وهذا لن يتم الا بالقضــاء على

البطاله بكل أنواعها • وليس خافيا أن الوصول الحتمى لهذا الهدف يتطلب كفاءة عالية فى الانتاج وتوسعا كبيرا فى التصنيع والزراعة •

٢ — الوصول بالتأمين الصحى الى مرتبه الكفاءة والشمول . وهذا يقتضى مكانيات ماديه وبشرية يجب أن نخطط للوصول اليها • وغير خاف أن كل تقدم فى هذا الاتجاه يحتاج لى تمويل وميزانيات لابد أن نكون متوفرة ولبست مستقطعة من بنب آخر •

٣ — النهوض بالمجتمع الريفى وحل مشاكله العديده . وهذا وحده يتطلب ميزانيه ضخمه ، ولا نستطيع أن نؤخر حل هذه المشاكل أو نتقدم لحلها على حساب مطالب عاجله أو ملحه أخرى •

٤ — مطالب التعليم والاسكان الحضرى والريفى . وهى مطالب ملحة لا تحتمل الارجاء أو الحل الوقتى . لأن مثل هذا الحل سيترتب دخلنا القومى بغير طائل . لأن مطلب الحل الاستراتيجى هو المواجهه الشاملة •

٥ — ومطالب التأمين الاجتماعى الشامل التى تواجه كل أنواع الرعاية الاجتماعية فى حالات العجز والشيخوخه والمرض وغيرها من المشاكل التى تتطلب هى الأخرى انفاقا ضخما •

ان مثل هذا التصور الاشتراكى المخطط للانتاج ولمطالب التنميه الاجتماعية يضع المواطن الاشتراكى فى صورة المسئولية • فاذا أضاف الى تصوره هذه الأرقام المذهلة لتزايد الانفاق على الاستهلاك على ما فيه من اسراف . فانه باحساسه بمنطق شرف المواطنة وجماعية الحياة وتعاونيتها وشعوره العميق بدوره الايجابى ووعيه التخطيطى وبمـ

يجب أن تنطوى عليه شخصيته من مورنة وأخلاق النضـــال ، يجب أن يتقدم بشجاعة لاعادة النظر فى طبيعة استهلاكه اليومى ومبلغ حاجتـــه الحقيقية لمواده ، وأن ينقبل كل تضحية تراها لأجهزة المخططة لضرب الاسراف وتحديد الانفاق فى هذا الميدان رعاية لأهدافنا الكبرى ، وتطلعا ايجابيا لمستقبل الأجيال القادمة • ومثال ذلك ما يلى :

١ — يجب التحلى عن الأقبال المرضى على الكماليات أو عن عـــدد كبير منها ان لم يكن بمكننا التخلى عنها جميعا مرة واحدة • وكل منـــا يستطيع أن يقدر بأمانة ما يدخل فى مرتبة الضروريات • وما يدخل فى مرتبة الكماليات •

٢ — يجب مراقبة الاســـتهلاك اليومى المنزلى من الخبز حتى لا تشترى الاسرة الا ما يكفيها تماما ، ويمكن الوصول الى ذلك عن طريق اجراء تجربة لمتوسط الاستهلاك المعتدل فى هذا الصدد •

٣ — عدم اللجوء الى التخزين لضرب السوق السوداء والقضاء على الاشاعات ، ويجب أن يثق كل مواطن فى رعاية الدولة وقدرتها على توفير كل الضروريات •

٤ — يجب عدم الاسراف فى كمية الأثاث المطلوب للمنزل ، فقـــد مضى عهد التفاخر بهذا النوع من الكماليات • والفكرة فى الاثاث أن يكون مريحا وكافيا بأغراض المعيشـــة المنزلية •

٥ — يجب عدم الاسراف فى شراء الملابس ، أو كثرة الاقبـــال على أنواعها وخاصة الملابس النسوية • ولهذا يجب تبصـــير السيدات بالأفكار الرجعية والانتهازية التى تصدر عن بيوت الأزياء الغربية •

٦ — يجب تخطيط الاستهلاك فى أنواع المواد الغذائية ، كاللحوم والخضروات والفواكه والسمن والجبن لمنـــع الاسراف وامكان احـــلال مواد أخرى لها نفس القيمة الغذائية عند الضرورة .

٧ — يجب وضع سياسة حازمة لمنع دخول الكماليات أو الســلع التى لها نظير فى بلدنا من الخارج ، والقضاء على كل منابع التناقض فى هذا الميــــدان .

٨ — يجب الحـــد من الاسراف فى اعداد مؤســـسات الحـــكومة والقطاع العام فى الأثاث والأبسطة والحجرات وغير ذلك مما لا يكون له اتصال مباشر بكفاءة الانتاج أو فعالية الخدمة العـــامة .

٩ — يجب الحد من الاسراف فى الأدوات المكتبية والأجهزة ، خاصه اذا أمكن تجميعها لمنع الازدواج وتضخم الانفـــاق .

١٠ — يجب سد منافذ النهم الاستهلاكى وخاصة فى الكماليات عند بعض الفئات التى يتيح لها فائض الأجر استخدامه استخداما غـــير اشــــــتراكى .

هذه أمثلة تصور خطوطا عامة يمكن ان تكون اطار عمل للوحـــدات الاشتراكية فى كل أنحـــاء الجمهورية ، نهدف من ورائها الى ادخــــار وتقـــليل الانفاق الضـــخم على الاســـتهلاك لنسرع ببلوغ التطبيـــق الاشتراكى الكامل من ناحية،ولنحدد مقاييسا لعملية السلوك الاشتراكى من ناحية أخــــرى .

الفصل التاسع

مشاكل الاسرة

ظهرت أهمية معالجة متساكل الاسرة من حيث بنائها ووظائفها ومساكلها فى العصر الحديث نتيجة عوامل متعددة ومرتبطة : منها التغيرات الضخمة التى تحدث فى كثير من مجتمعات العالم بسبب التحول التدريجى أو السريع فى نمط الحياة من البدائية أو اليدوية أو الغروبه الى الحضرية والصناعيه . واتساع المدن حجما وما صحبها من زيادة الخصائص الحضريه التى جعلت نطاق الأسرة يضيق جدا . ويضيق أيضا أساسها الوظيفى . الأمر الذى فرض أنماطا جديدة من العلاقات داخل الوحده الأسريه . وقد كان من نتيجة ذلك ، أن العلاقات التى كانت تدور فى دوائر قرابيه واسعة ، تضيق الآن لتدور فى دوائر أصغر وأصغر مع التغيرات المصاحبة فى الأدوار والمراكز والاحتمالات العديدة للتفكك ونشوء المتساكل التى تعانى منها أسرة اليوم .

وينظر كثير من الباحثين الى تفكك الأسرة باعتباره أمرا متصلا بالتفكك فى المجتمع الكبير ، ذلك لأن اتجاهات وقيم ومعايير أعضاء الاسرة تعكس ما هو موجود فى الثقافة الكبرى والثقافات الفرعية ، ولهذا يعتمد نجاح الزواج فى المجتمع الحديث على تفاعل عدد من العوامل الاقتصادية والسياسية والدينية وقد كان للتغيرات التى طرأت

على دور المرأة فى المجتمع الحديث والمركز المصاحب لهذا الدور آثار بعيدة المدى على طبيعة البناء الاجتماعى بصفة عامة ؛ والأسرة بصفة خاصة • ومما لا شك فيه أن التكنولوجيا الحديثة غيرت من اتجاه الأسرة الحضرية • فبعد أن كانت منتجة . أى تقوم ببعض أنواع النشاط الانتاجى كاعداد الطعام والملابس وبعض الصناعات المنزلية ، أصبحت الآن مستهلكة لأنها تعتمد على ما تصنعه أو تقدمه المؤسسات العامة ؛ حتى فى حالات الطعام • ومن المحتمل فى ضوء هذه الاعتبارات أن تضعف الروابط الأسرية ، الأمر الذى يؤدى الى احتمال ظهور مشاكل وتوترات تقوض أركان الأسرة • أو كما يفضل بعض الباحثين. أن المقومات التى تؤدى الى التفكك فى الأسرة الحضرية أكثر من المقومات التى تؤدى الى التكامل •

ونظرا لأن الأسرة — كجماعة — مرتبطة ارتباطا قويا بالتنظيم الاجتماعى العام فى المجتمع ومتصلة بوشائج متعددة بالعناصر الثقافية المختلفة . فانها لا تتفكك أو تنحرف أو تنحل الا اذا تضافرت لذلك عدة عوامل ثقافية واجتماعية • ومن أجل هذا كان التناقض بين مكونات الثقافة على وجه خاص مفضيا الى تناقضات داخل الوحدات الأسرية. يؤدى اتساعها أو عمقها الى المشاكل العديدة التى يعرفها الانسان العادى • ويعتقد الباحثون فى شئون الأسرة أن التفكك الأسرى على هذا الأساس مرتبط بالتفكك فى المجتمع الكبير • ولهذا كان التغلب على مشاكل الأسرة لا يرتكز على مقومات متصلة اتصالا نهائيا بالوحدات الاسرية فحسب ، بل يجب أن يكون فى الذهن تحريك العوامل الكبرى فى المجتمع لكى تنعكس فى المدى القصير أو الطويل على الأسرة •

تطــور البحث فى الاسرة :

على الرغم من كثرة الدراسات التى أجريت حول موضوع الاسرة، فليس لدينا فى الوقت الحاضر تاريخ شامل للمحاولات التى بذلت على مر التاريخ لفهم هذا النظام الانسانى ، وكل الذى نستطيع أن نفعله هنا أن نعرض المسألة فى خطوطها العريضـــة .

١ ــ يتبين الباحث من استقراء تاريخ عــلم الاجتماع الأسرى (وهو فرع من علم الاجتماع يقتصر على دراسة مسائل الأسرة) أن هنـــاك عدة نماذج من الدراســـة تأثرت بمنـــاهج العلم من ناحيـــة وبالايديولوجيات السياسية والدينية من ناحية أخــــرى .

٢ ــ عندما كان علم الاجتماع الأسرى فى أول مراحله فى أواخر القرن التاســـع عشر ، كانت الافكار النطـــورية المتأثرة بالداروينيـــة الاجتماعية تسيطر على كل نواحى الاهتمام بموضـــوع الاسرة ، ولذلك كانت أهم موضوعات البحث تدور حول الاجابة عن عدد من الاســـئلة مثل : هل المجتمعات الانسانية من حيث الاصل نأخذ بنظام الوحدانية فى الزواج أو بالنظام المختلط ؟ أو هل الأسر من حيث النسب أبوية أم أموية ؟ ومن الطبيعى أن الاجابة على هذه الأسئلة التى تتعلق بأصـــل الأسرة الانسانيه ونموها كانت تتطلب استخدام الوثائق التاريخيـــة و لفولكلور والأساطير . أما اذا اتجه الباحث الى دراسة الأسر دراسة مبـــاشرة فان مادته كان يستمدها من الحقـــائق المعروفة عن أكثـــر المجتمعات بدائية . وقد كان يظن فى هذا الوقت أن الأنســـاق الأسرية للمجتمعات البدائية المعاصرة مشابهة للصور الاولية للأسرة ، ولذلك فان دراسة هذه الأسر يمكن أن تلقى ضـــوءا على أصل الأسرة الانســـانية ونمـــــــــوها .

٣ ــ ان نتيجة هذه الاستقصاءات لم تكن متسقة أو شاملة ، ونشير هنا الى أن مورجان وانجلز حاولا أن يدللا على وجود أمثله من الزواج المختلط (الشيوعية الجنسية) والزواج الجماعى فى المجتمعات البدائية . وهذا فى الوقت الذى حاول فيه وستر مارك أن يقدم الأدلة التى تثبت أن الأسر البدائية كانت أسرا (وحدانية) ومخلصة فى نفس الوقت .

٤ ــ جمع هنرى مين عددا كبيرا من الأدلة التى تثبت أن النظام الأبوى كان موجودا فى العصور الأولية للأسرة . ولكن باخوفين قدم أدلة أخرى تثبت أن الاموية كانت سابقة فى وجودها فى المجتمع الانسانى على الأبوية .

ونظرا لأن الأدلة التى قدمها هؤلاء لم تكن قاطعة أو واضحة فقد ظلت موضوعات الخلاف بينهم قائمة . ولكن هذه الدراسات لم تذهب عبثا لأن المعلومات لتاريخية والانثولوجية التى جمعت ، جعلت الاهتمام يتركز حول الاسرة ، الأمر الذى ترتب عليه فيما بعد أن أصبحت موضوعا هاما للبحث العلمى . ظل يتطور حتى أصبح الاتفاق على عدد من المفاهيم المتعلقة ببناء الأسرة ووظائفها نقطة التقاء هامة بين علماء الاجتماع اليوم .

٥ ــ وقد تحول الاهتمام فى أواخر القرن التاسع عشر الى دراسة مشاكل الأسرة المعاصرة وقت ذاك ، نتيجة للتغيرات الاجتماعية السريعة وما ترتب عليها من تصدعات فى عدد كبير من الاسر ، ووقوع نسبة منها على خط الفقر . ومن أبرز الاستجابات التى ظهرت فى هذا القرن الابحاث التى أجراها سدنى وبياتريس وبور لنترى التى دارت حول الحياة والعمل فى مدن أوربا وأمريكا . ويلاحظ أن بعض الدراسات

المماثلة لمشاكل الاسرة أهملت عمدا دراسة الظروف الاقتصادية والتفتت الى مسائل مثل المكان والطابع العنصرى •

٦ — ويعتبر لبــلاى من أبرز العلماء الاجتماعيين الذين اهتمــوا بموضوع الأسرة ، وخصوصا الجانب الاقتصادى منها ، ويبدو هــذا من منهجه فى الدراسة الذى جعل مستوى المعيشة : المقياس الموضوعى، الذى عن طريقه يمكن كشف بناء الأسرة ووظائفها •

٧ — وقد تحول الاهتمام فى مطلع القرن العشرين الى استقصاء مشاكل أخرى غير مستوى المعيشة أو الفقر . نظرا لازيادة حــالات الطلاق والانفصــال • كما أجريت عدة دراســات على نسب المواليد واشتغال المرأة وظهور النزعة الفردية ، ما ترتب من آثار على وجــود الأسر كنظام فى المجتمع ويلاحظ أن أكثر هذه المسائل كانت تدرس عن طريق استخدام الاحصاء الذى يستخدم الأرقام المسجلة عن الطلاق والجريمة والاجهاض وحجم الأسرة ونسب المواليد والوفيات •

٨ — ومن الجدير بالذكر هنا أن عددا من الباحثين أدرك منــذ أوائل هذا القرن عدم جــدوى استخدام الاحصاء وحده فى دراســه الأسرة كنظام فى المجتمع ويلاحظ أن أكثر هذه المسائل كانت تدرس عن أسرة جديدة فى سبيلها الى الظهور ، ولهذا يجب أن يكون تحليل مسائل الاسرة مرتكزا على نوع خاص من التفكير يتصور الاسرة جزءا متكاملا من مجتمع يتغير بسرعة •

٩ — وعندما بدأت دراسة الاسرة تتقدم بدأ الباحثون يدخــلون فى الدراسة عوامل أخرى لم تكن من قبل موضع الاهتمام ، ومن أهم العوامل التى استحوزت على اهتمامهم « عامل التوافق » الذى اعتبر

أساسا هاما فى ثبات الاسرة وفى تكامل أعضائها ، كما أصبح من المألوف مناقشة مشاكل التوافق الشخصى والجنسى وأثرهما فى حياة الاسرة .

١٠ — وتعتبر دراسة برجس نقطة تحول فى اتجاه البحث الاسرى . ويبدو هذا التحول من تعريفه للاسرة بأنها وحدة من شخصيات متفاعلة وجوهر هذا التدول يظهر فى التقليل من أهمية الاسرة كبناء اجتماعى ، والتركيز بالتالى على اتجاهات الاعضاء . وقد ظل هذا الاتجاه الجديد يتلقى مصادر جديدة من التأييد و لتثبت عن طريق الدراسات التى تجرى فى علم النفس والتحليل النفسى .

١١ — وقد بدأ الباحثون فى الاسرة منذ الحرب العالمية الثانية نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية التى ترتبت على هذه الحرب ؛ يهتمون بالدراسات المقارنة . ويحاولون أن يكشفوا عن أنماط الاسرة المتعددة ، ويبينون كيف يتميز كل نمط منها بطابع خاص فى العلاقات وفى رعاية الاطفال وفى تربيتهم .

١٢ — ومن أبرز الاتجاهات الحديثة الآن ذلك الاتجاه الذى يهتم بدراسة كل التفاصيل التى تكشف عن الحياة اليومية للاسرة فى محاولة لفهم علاقة الاسرة بالانساق الاخرى فى المجتمع من الناحيتين البنائية والوظيفية ، كما أن الاهتمام بالفرد فى الاسرة أصبح من العلامات المميزة لهذا الاتجاه عند عدد كبير من الذين يفضلونه كمدخل أساسى لفهم الاسرة الحديثة .

وهكذا نتبين أن دراسة الاسرة مرت على عدة تطورات كانت تعكس ظروف العصر وطابع الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، وذلك عندما أدرك الباحثون أن الاسرة أخذ تتواجه عددا من المشاكل نتيجة لانتشار

التصنيع وما صاحبه فى أول الامر من بؤس وفقر وهجـرة ، فحولوا اهتمامهم الى دراسة العوامل التى تؤدى الى تصدع الاسرة . ومـا يترتب عليه من طلاق وانفصال وانحـراف للاحداث وتحول اتجـاه الباحثين مرة أخرى عندما تزايد اشتغال المرأة ومـا ترتب عليه من تغيرات هامة فى وظائف الاسرة وفى ظهور الفردية . وذلك نظـراً لتغير عمليات التنشئة الاجتماعية وعلاقة الاسرة بالجماعات الاخرى فى المجتمع كما أن الاهتمـام الحديث بالفرد عند دراسة الاسرة يصور النظـرة الخاصة لطبيعه العلاقات الأسرية فى بعض المجتمعات التى بلغت فيهـا الفردية مبلغا واضحا . ونحن حين نتعرض لمجتمعنا لبحث الاسرة فيه . نجد أنها أخذت تتغير تقريبا فى الاتجاه الذى سارت فيـه الأسرة فى بعض المجتمعات التى تسبقنا فى مراحل النمو الاقتصـادى والصناعى . ولهذا نجد من المناسب أن نؤكد على أهمية دراسة الأنماط الأسرية فى مختلف أجزاء مجتمعنا فى الوقت الحاضر لما لمثل هذه الدراسة من أهمية فى الدراسـة المقارنه على مستوى عـالمى ؛ أو على مستوى التغـير فى مجتمعنا نفسـه فى السنين القادمة .

الضبط العام والزواج :

توافق كل اجتمعات على صور من العلاقات الجنسية ولا توافـق على صور أخرى على الرغم من أن ما يكون محلا للموافقة وغير الموافقة يتغير من مجتمع لآخر . وقد لاحظ الباحثون بثبات أن مسئولية رعاية الأطفال تقـع على عاتق الكبار ؛ على الرغـم من أنهم قد لا يكونون الآباء البيولوجيين لمثل هـؤلاء الأطفال ويستنتج الباحثون من ذلك أن الزواج والاسرة موجودان فى كل المجتمعات .

والزواج ارتباط جنسى رسمى دائم لعدد من الرجـال وعدد من

النساء مع ما يترتب على هذا الارتباط من حقوق وواجبات • ولذلك تكون علاقة الزوج بالزوجة مسألة تخضع للضبط العام الذى يحدد مقدما نطاق الحق والواجب قبل الدخول فى علاقة من هذا النوع • ويختلف لزواج عن الأسرة لأن الزواج ينحل وينتهى ما رتب على أساسه من حقوق وواجبات عند موت أحد الشريكين ، بعكس الأسرة التى لا تنحل لهذا السبب ؛ وعلى لرغم من أن الطلاق قد ينهى رابطة الزوج الا أنه لا يؤدى الى انتهاء الأسرة • ويحتفل بالزواج فى كل مكان وفى كل زمان بطرق يقرها المجتمع وترضخ فى نفس الوقت الى الضبط العام ؛ وحفل الزواج فى حد ذاته عبارة عن اعلان أن رجلا وامرأه قررا الدخول فى علاقة جنسية يقرها المجتمع ، على أن يكون مفهوما أنهما يتحملان معا مسئولية هذه العلاقة لمدة تطول أو تقصر بحسب الأحوال . وكل مجتمع له طريقته الخاصه فى اجراءات الزواج وفى انمامه : فقد تطول فى مجتع بينما تقصر فى مجتمع آخر . أو قد تكون المدة فى حد ذاتها متوقفة على ظروف فردية بحتة • وهناك احتلاف هام بين الرواج والأسرة . ذلك أن الزواج يتضمن علاقة بين شخصين أو أكثر . ولكن هذه العلاقة تكون دائما منظمة على أساس أن أحد أطرافها يتكون من شخص واحد فقط : أما الأسرة فانها تتكون من أكثر من شخصين يرتبطون بعلاقات تدوم فى الزمان وتتخطى حدود الموت : وتستمر فى الوجود معتمدة على بقية مكوناتها •

الاساس البيولوجى :

يقرر علماء الاجتماع أن القواعد النظامية التى تحكم مطارحة الغرام والزواج والأسرة قواعد ثقافية واضحة ، ولهذا فانها تختلف من مجتمع لآخر ولا يعقل أن يكون لها أصل فى بيولوجية الانسان، وهناك

فى نفس الوقت وجـوه شبه أساسية داخـل هذه القواعد ، كمـا أن الاختلافات بينها محددة بالضرورة ؛ ويقال ان التشابه داخل القواعد و لحدود التى تفرض على مدى التغير ترجع فى المحل الأول الى بعض الدقائق العامة المتعلقة بالبيولوجيا الانسانية •

أ) يلاحظ الباحثون عدم وجود « فصل » محدد لاتصال الرجـل بالمرأة عند أى جنس من أجناس الانسان • فالذكر منذ مرحلة النضـج حتى الشيخوخة يكون مدفوعا للبحث عن الاشباع الجنسى بغض النظر عن أى فصل من فصول السنة أو عن أى دورة من دورات الزمان : أما استجابة المرأة فانها أكثر تغيرا لأنها محكومة بالدورة الشهرية ؛ ولكنها على أى حال تستجيب للرجل بصورة أكثر ترددا اذا قورنت بالأنثى فى الأنواع الاخرى • أو بمعنى آخر ـ تكون قادرة على الاستجابة فى كل الأوقات الا فى الدالات التى يجب أن تمتنع فيها نظرا لظروفها الخاصة• وهكذا نتبين أن الاتصال الجنسى فى النوع الانسانى دائم بصورة ليس لها نظير فى الأنواع الأخـرى •

ب) ان فسيولوجية المرأة تجعلها عاجـزة فى فترات دورية ؛ فهى تحتاج خلال فترات الحمل والرضاعة الى معونة الآخرين ؛ أو بمعنـى آخر تحتاج المرأة الى ترتيبات اجتماعية دائمة تضمن لها البقاء كما تضمن البقاء أيضا لأطفالها ويلاحظ الباحثون أن الطفـل أكثر اعتمادا عـلى المرأة من الغير نظرا لطول فترة الطفولة عند الانسان ـ التى تتطـلب الارتباط الدائم بالكبار من الناحية الاجتماعية والاقتصادية لصـالح الطفل والمجتمع فى نفس الوقت ، ويقرر العلماء أن الطفل يحتـاج الى ١٢ عـاما من الرعاية والتمـرين ليتمكن من اكتساب الوسائل الغنيـة والأدوات اللازمة لحسن توافقه مع المجتمع الذى يعيش فيه •

جـ) ان غلبة الرجل وسيادته مسألة بيولوجية أساسية فى الأسرة الانسانية ؛ ذلك لأنه لا يحس بالنقص الفسيولوجى التى تحس به المرأة، كما أنه فى العادة أقوى منها • ويقول أرنولد جرين ان الدور الذى تقوم به أم الزوجة (الحماه) والعجز الدورى الذى يظهر أثناء العادة الشهرية وفترات الحمل و لولادة دفعت الرجل الى أن يتحمل مسئولية الدفاع وتوفير الطعام والمسكن لمن يعتمدون عليه فى حياتهم • وعلى الرغم من أن هناك عدة اختلافات عن هذا النمط ، الا ان الرجل عادة يكون له اهمية اجتماعية تفوق أهمية المرأة • كما أن لواء السيادة فى الأسرة معقود للرجل . ويدلل الباحثون على صدق هذا القول بأن أخ الزوجة فى المجتمعات التى يسودها النظام الأموى هو الذى يتولى جميع مسئوليات الأسرة •

وقد ذهب بعض الباحثين الى القول بأن استقلال المرأة الاقتصادى فى المجتمع الحديث أدى الى توازن القوى بين الجنسين فى الاسرة ، ولكن اصطلاح توازن القوى يبدو ساذجا وبسيطا جدا ، لأن الرجل ظل حتى مع تغير مركز المرأة الاقتصادى والاجتماعى صاحب السيادة فى الأسرة • وتؤيد الأبحاث التى أجريت فى موضوع الاسرة أن اختلاف الوظائف الاجتماعية للرجل والمرأة سيظل عاملا مهما فى المجتمع الانسانى وعنصرا أساسيا فى استمرار السيادة الاسمية للرجل على الأقل فى الأسرة •

تنظيم الأسرة :

يقول وليم أجبرن أن الأسرة موجودة فى كل مجتمع مهما كانت ثقافته بسيطة ، ويتأيد هذا القول عن طريق الابحاث التى أجريت فى المجتمعات البدائية أو المجتمعات التاريخية ؛ أما ما قد يشيره البعض

عن شكل الاسرة قبل وجود الثقافة فأمر لا نستطيع تصوره • ويرد آخرون على مثل هذا التساؤل باجراء مقارنة بين مجتمع الحيوان ومجتمع الانسان ، ذلك أن الدراسات المتعددة على أنواع الحيوان المختلفة أثبتت وجود نظام للاسرة عند بعضها ، فإذا كان الامر كذلك عند الحيوان ، فمن الطبيعي أن يكون الانسان وهو أعلى رتبة فى سلم التطور من الحيوان قد عرف الاسرة فى بداية لأمر •

ويلاحظ اجبرن أن نتظيم الاسرة قد تعرض لتغيرات واسعة النطاق خلال التاريخ . ويقول ان الصورة العادية للاسرة بين البدائيين تشبه أسرتنا اليوم لأنها تنتظم حول زوج وزوجته وأطفالهما الأمر الذى جعل الأسرة عبارة عن وحدة مستقلة لها وظائف تقوم بها بعيدة عن الوظائف التى تقوم بها أسر من نفس النوع • والتغير الأساسى فى تنظيم الاسرة يكون اما باضافة أعضاء آخرين لها أو بزيادة الوظائف أو تناقصها • وقد عرفت المجتمعات على مر التاريخ أيضا • ان الأسره اما أن تقوم على زواج داخلى أو على زواج خارجى • والأساس فى هذه الحالة يقوم على اعتبارات متعددة ، منها النظرة الخاصة الى الأقارب باعتبارهم من المحارم الذين لا يجوز الزواج منهم • أو الرغبه فى توسيع نطاق العلاقات القرابية من الداخل . محافظة على الثروة أو العصبية ، أو الرغبة فى انشاء علاقات مع الغير توسيعا لنطاق العلاقات الاجتماعية ، أو طلبا لمراكز القوة التى قد تترتب على الزواج الخارجى•

ويتفق أغلب الباحثين على أن هناك عددا من المظاهر المميزة للتنظيم الأسرى يجدر بنا هنا أن نشير اليها على النحو الآتى :

١ - العمومية : ومعناها أن الأسرة أكثر الصور الاجتماعية ترددا

فى المجتمع الانسانى ؛ كما أنها توجد فى كل المراحل التى مر عليها هــذا المجتمــــع .

٢ ــ الاساس العاطفى الذى يقوم على مجموعة من لحـــوافز المعقدة العميقة التى تترجم عن الطبيعة العضوية للانســـان .

٣ ــ التأثـــير العميق الذى يظهـــر فى ما للأسرة من أثر واضـــح باعتبارها لبيئه الاجتماعية الأولى التى تطبع الطفل بطابع خاص يظل ملازما له طوال حيـــاته .

٤ ــ الحجم المحدد . لأن . لأسرة باعتبارها جماعه لا تنمو الى مالا نهاية . بل انها تتوقف عن النمو عند حد معين .

٥ ــ الوضع الفريد فى البناء الاجتماعى الذى يظهر من أنها نواة كل التنظيمات الاجتماعية الأخـــرى .

٦ ــ مسئولية الأعضاء التى يتحملونها بصورة قد لا تتكرر كثيرا عند أعضاء أى جماعة أخرى فى المجتمع ، ذلك ان العضو فى الأسرة لا يستطيع أن يتهرب من واجباته ازاءها بينما يستطيع ذلك بصورة ما اذا كان منتميا لأى جماعة أخرى فى المجتمـــع .

٧ ــ يشدد المجتمـــع حراسته عى الأسرة عن طـــريق القواعد القانونية والمحرمات الاجتماعية ، ولذلك فانها تحظ بأكثر اهتمام أدوات الضبط الاجتماعى ، ويعتبر هذا أبلغ دليل على أهميتها القصوى بالنسبة لمجتمعات الانســـان .

٨ ــ الأسرة دائمة ومؤقتة فى نفس الوقت ، فهى دائمه من حيث

كونها نظاما موجودا فى مجتمع الانسان فى كل زمان ومكان ، وهى مؤقتة لأنها لا تبقى اذا كنا نشير الى أسرة بعينها بل أنها تبلغ درجة معينة من النمو فى الزمن تنحل فيها أو تنتهى لتقوم محلها أسرة أخرى وهكذا .

وظـــــائف الاسرة :

هناك شبه أجماع بين علماء الاجتماع على أن الاسرة تقوم بعـــدد من الوظائف هى الانجاب واعطاء مركز للفرد وغير ذلك من الوظـــائف الأخرى التى نشير اليها فيما يلى :

أ - تنظيـم السـلوك الجنسى والانجاب :

ويلاحظ هنا أن التزاوج ظاهرة فسيولوجية تخضـع لمجموعة من الضوابط الثقافيه تجعل العلاقات الجنسيه اجبارية لبعض الاشخاص، ومسموحـا بها للبعض الآخر . وممنــوعة للباقين . ولا يجب أن نخلط التزاوج بالزواج . لأن التزاوج قد يحدث بالطبع خارج الزواج ؛ وقد يحدث الزواج دون تزاوج . لأن التزاوج يتكون من القواعد والتعليمات التى تحدد حقــوق الزوج والزوجة وواجباتهما وامتيــازاتهما كل ازاء الآخر وازاء أقاربهم وازاء المجتمع ككل . ولهذا يعتبر الزواج اتفــاق تعاقديا يعطى العلاقات الاجتماعية التى تكون الاسرة طابعا رســميا وثابتا وعلى الرغم من أن هناك عــددا من المجتمعات تسمح بالخبــرة الجنسية قبل الزواج الا أن مجتمعات أخرى تضع عقبات متعددة ازاء هذا النوع من العلاقات الجنسية قبل الزواج . ومعنى هذه المسموحات الجنسية تختلف اختلافا كبيرا جدا من ثقافة الى أخرى ، بل قد يختلف المجتمع الواحد فى اقسامه المختلفة ازاء النظر الى هذه الخبرات الجنسية التى تمارس خارج نظام الزواج . وقد دلت الأبحاث المتعددة على أنه

بالرغم من تجهم المجتمع للسلوك الجنسى على هذا النحو ، الا أن هذا لم يمنعه ولم يقضى عليه فى الواقع . ويظهر اهتمام المجتمعات بالمسائل المتعلقة بالعلاقات الجنسية فى كثرة القواعد الاجتماعية والقانونية التى تتصل بشئون الجنس والزواج .

ب) العناية بالأطفال وتربيتهم :

من أهم وظائف الأسرة انجاب لاطفال والاشراف على رعايتهم وتربيتهم ، ولذلك تكون الاسرة مسؤلة مسئولية أولى عن عمليات التنشئة الاجتماعية التى يتعلم الطفل من خلالها خبرات الثقافة وقواعدها فى صورة تؤهله فيما بعد لمزيد من الاكتساب ، وتمكنه من المشاركة التفاعلية مع غيره من أعضاء المجتمع .

ج) التعاون وتقسيم العمل :

يكون الرجل والمرأة فريقا متعاونا على الأقل من الناحيه الاقتصادية . أو ينقسم العمل داخل الأسرة بين الرجل والمرأة فى المسائل المتعلقة براحة الطفل وطمأنينته النفسية ، وتربيته وتوجيهه . وتختلف المجتمعات فى مبلغ مشاركة الرجل والمرأة فى النهوض بهذه المسئوليات ، ويلاحظ أن الاشراف على المنزل ورعايته من الأعمال الهامة التى تتحمل المرأة مسئوليتها .

د) الاشباع :

تعتبر الأسرة الجماعة الأولية الهامة التى توفر للطفل أكبر قدر من الحنان والعطف ، ولذلك يتوقف قدر كبير من التكامل الانفعالى والعاطفى عند أعضاء الأسرة على مبلغ ما يتوفر لهم من اشباع لرغباتهم

المتعددة ، ويلاحظ أن هذا الاشباع لا يقتصر على الأطفال فقط ، ذلك أن الكبار يجدون مسرة كبيرة فى مداعبة الأطفال وفى اللعب معهم .

طبيعة التفكك الاسرى :

يتسير التفكك الأسرى الى أى وهن أو سوء تكيف وتوافق أو انحلال يصيب الروابط التى تربط الجماعة الأسرية كل مع الآخر ، ولا يقتصر وهن هذه الروابط على ما قد يصيب العلاقة بين الرجل والمرأة، بل قد يشمل أيضا علاقات الوالدين بأبنائهما . ومن الجدير بالذكر هنا أن الخلافات التى قد تنشأ بين الزوجين تكون أكثر خطرا وأدعى الى انحلال الأسرة بأسرها مما لو حدث الخلاف بينهما وبين أبنائهما ، ذلك لأن صورة الخلاف وعوامله ونتائجه تختلف فى كل حالة . ذلك لأن الخلاف بين الزوجين قد يكون راجعا لطبيعة العلاقة الشخصية التى تربطهما وما يترتب على ذلك من نفور أو تباعد يزداد الى الدرجة التى تفضى الى الهجرة والانفصال والطلاق . ومع أن عددا من العوامل الثقافية تكون ماثلا وراء كل اختلاف الا أن ظهورها خاصة عند الخلاف بين الزوجين يبدر بانحلال الزواج كلية . أما اذا كان التوتر قائما بين الأبناء والديهم فان الموقف يختلف ، لأنه مهما زاد الخلاف فلن يؤدى ذلك الى انحلال الاسرة خصوصا اذا ظل الوالدين من حيث موقعهما متساندين . ذلك لأن أكثر الخلاف بين أعضاء الأسرة الواحدة يعكس نوعا من الصراع بين الاجيال تنميه العوامل الثقافية وتعقمه عمليات التغير الاجتماعى والثقافى وخاصة اذا كانت من النوع السريع والكثيف ن الأبعاد الثقافية والاجتماعية التى تنشأ فى هذه الحالة بين الابناء ووالديهم تخلق توترا داخل الاسرة ، ولكننا لا نعتقد أنه يفضى الى تصدع الأسرة تماما فى أغلب الحالات . واذن فالتركيز هنا فى دراسة

التفكك الأسرى يجب أن يكون على العلاقة بين الزوجين التى اذا تصدعت كان هذا نذيرا بانحلال الأسرة تماما • ومن أجل هذا نقول، ان تفكك الاسرة يعتبر نوعا من التفكك الاجتماعى • ومن مظاهر التفكك الأسرى ما يلى :

١ - الاختلال الذى يصيب دور الرجل أو المرأة وخاصة فى مجال التوقعات ومن العوامل التى تؤدى الى هذا الاختلال ، الهجر والموت والطلاق •

٢ - تنحل رابطة الزوجية أو تفكك الاسرة بسبب استقلال المرأه الاقتصادى أو ضياع الحب أو القواعد القانونية المرنة • ولكن استقلال المرأه الاقتصادى يصبح تدريجيا فى كثير من المجتمعات أمرا عاديا يقبله الرجال • ولذلك تزداد نسب التفكك الاسرى بسبب التعاسه الزوجية•

٣ - يؤدى عدم انجاب الاطفال الى احتمالات عديده تؤدى الى فصم عرى رابطه الزوجية • ولكن وجود الاطفال قد لا يمنع هذا الانفصام • والمرأة فى عدد من المجتمعات تعرف أن أنجاب الاطفال يعتبر عملا وقائيا يمنع من تحلل الاسرة ، ولذلك تحرص على الانجاب بكثرة حتى لو أدى الامر الى ارتباك الميزانية العادية للمنزل •

٤ - قد تظل الاسرة متماسكة من الناحية الخارجية،على الرغم من مظاهر عدم الانسجام والتعاسة ، وعلى الرغم من وجود مصادر للاشباع الجنسى أو العاطفى خارج نطاق الاسرة كما هو الحال فى بعض المجتمعات الاوربية •

٥ - يتوقف قدر كبير من احتمالات تفكك الاسرة على مدى التسامح ، ذلك لان الرجال والنساء يدخلون فى علاقة الزواج وقد

تكونت أفكارهم واتجاهاتهم وأصبحت لهم خبرة نتيجة تجارب عديدة فى الحياة ، ولهذا فنحن نتوقع أن تنطوى كل أسرة على أنواع متعددة من الصراع والاحباط والتوتر ، ولكن القدر المستطاع من التسامح عند الزوجين أو عند احدهما اذا لم يمارس بطريقة واعية فقد تزداد التوترات وتفضى الى تفكك الاسرة .

٦ — يبدأ التفكك الاسرى اذا توقف التفاعل بين الزوجين وخاصة فى المسائل التى تقتضى التنازل المتبادل . فالرجل مثلا يتحمل مسئولية الاسرة أساسا من الناحية الاقتصادية فى مقابل أن تعترف له المرأة بسلطة الرجل ، فى المسائل ذات الاهمية البالغة مثل ميزانية الاسرة والمبادىء العامة فى تربية الاطفال ولكن الخلافات التى تنشأ حول هذه المسائل تؤدى الى احداث فجوة تتسع ولا يمكن عبورها بسهولة .

٧ — تأخذ بعض المجتمعات اليوم بفكرة المساواة بين الرجل والمرأة خاصة فيما يتعلق بتربية الاطفال واصدار القرارات وأمور الترفيه ، والسبب فى هذا ازدياد عمل المرأة واقبال النساء على التعليم والاعتراف التدريجى بالحقوق القانونية للمرأة المساوية لحقوق الرجل ولكن اندفاع النساء المتسرع نحو الاستمساك بحقوقهن وممارستهن لها بشىء من التحدى ، يؤدى فى كثير من الاحيان الى رد فعل عند الرجال يتخذ صورة الاصرار على قبول الاتجاهات الذكرية فى مواجهة المسائل وتأكيد سيادة الرجل التى لا تزال قوية فى ثقافات المجتمعات . وما من شك أن زيادة التركيز على الادوار المتساوية بين الزوجين يؤدى تصدعات خطيرة فى الوحدة الاسرية .

٨ — ما قد ينظر اليه على أنه « تقدم » وخاصة فى مجال اعطاء النساء للحقوق المتساوية مع الرجال يعتبر من وجهة نظر أخرى نوعاً من

التفكك الاجتماعي ، خصوصا اذا ظل البناء الاجتماعي دائما على نوع من التنظيم لا يتناسب مع تغير أدوار النساء في المجتمع •

٩ — مشاركة المرأة في ميزانية الاسرة أو تساويها في التعليم مع الرجل قد يؤدي الى أن تنظر الى زوجها نظرة زمالة أو رغبة لا نظرة سيد أو مهيمن ، ولكن المبالغة في الاتجاه يؤدي الى تصدع الاسرة أو هروب الرجل حيث يستطيع أن يمارس السيادة أو يشعر بها حتى من الوجهة النظـــرية •

١٠ — من أكثر أسباب تصدع الاسرة وضــوحا . حــيرة المرأة وقلقها ، لأنها تعرف ما تريد حقا • فهي تريد أن تتعلم وتحصـــل على أكبر الألقاب العلمية . وتريد أن تحتل أرفع المراكز . وفي نفس الوقت تريد أن تتزوج وتنجب أطفــال ، وأن يكون لها بيت مستقل • ولذلك تخلط بين واجبين مختلفين ، العمل المهني . وبناء بيت ورعايته . وكلاهما يستغرق نشاط المرأة كل على حده اذا أعطى العنــايه الكافيه • ولذلك يكون انشغالها بالعملين مؤديا الى عدم اتقانها لأي منهما •

علاقة تفكك الأسرة بتغير البناء الاجتماعي :

المجتمعات التي تتغير ببطء كالمجتمعــات البدوية أو البدائيـــة أو القروية ، لا تتفكك فيهـــا الاسرة بسرعة كما هو محتمل أن يحـــدث في المجتمعات سريعة التغير كالمجتمعات الحضرية والصناعية : ويرجـــع ذلك الى أن نمط الاسرة والعلاقات القرابية والوظائف التي تحدد أدوار الاعضاء ومراكزهم يظل ثابتا الا من تغيرات طفيفة جدا لا تمتد الى طبيعة البناء الاسرى •

كما أن المجتمع الكبير من حيث بنائه لا تتغير أجـــزاؤه في علاقتهـــا

بعضه مع الآخر الا بشكل طفيف أيضا • ويلاحظ أن دورة الحياة فى المجتمعات قليلة التغير تتشابه على مدى أجيال عديدة ؛ ولهذا تعرف المرأة دورها وترضى به ويعرف الجيل الناشىء كل ما هو مطلوب منه ويقبل كل التوجيهات التى تصدر عن الكبار دون مناقشة فى أغلب الاحيان • ومن المسائل التى تساعد على ذلك أن التراث الثقافى لا يطرأ عليه أى تعديل جوهرى فيما يتعلق بالقيم والافكار والاتجاهات والمسموحات والممنوعات •

اذن يتضح من هذا أنه كما ظل البناء الاجتماعى والثقافة يؤديان نفس الوظائف دون أدنى تغير جوهرى نتيجة لثبات الأبعاد وعلاقة الأجزاء ، ظلت الاسرة بدورها غير متغيرة ، ولا مجال هناك لتفكك خطير يصيب بناءها أو وظائفها ولكن التغير الاجتماعى و الثقافى اذا تزايدت سرعته وكثافته ؛ فإن هذا يؤدى الى خلخلات تصيب البناء والوظيفة معا ، الأمر الذى يترتب عليه نشوء التوتر والصراع وظهور احتمالات التفكك العديدة • ومن أبرز الامثلة على ذلك أن الاسرة التى كانت تعتمد فى تكاملها على تحديد واضح للادوار فى ظل نسق قيمى معين تتفكك اذا حدث تعديل جوهرى فى هذه الأدوار نتيجة لاختلاف الأبعاد والمسئوليات وتغير النسق القيمى كما هو الحال فى الأسرة المصرية عندما زادت عوامل التغير الثقافى بانتشار التعليم ودخول المرأة ميدان العمل ؛ وعندما تحول المجتمع الرأسمالى الى النظام الاشتراكى وتغير النسق القيمى والايديولوجى لبناء الأسرة ووظيفتها فى ظل النظام الجديد • ويظهر هذا التناقض فى الادوار والمراكز والتوقعات فى الأسرة الحضرية على وجه خاص باعتبار أن الأسرة الريفية لا تزال تمثل الاسرة التقليدية ومن أبرز الصعاب التى تواجهها الأسرة فى المدينة ما يلى :

١ — تعـدد الأدوار . وخاصـة فيما يتعلق بالمرأة عندما تعمـل وتكون مسئولة عن بيت وعن رعـاية أطفالها وتلبية مطـالب الزوج . والصعوبة التى تنشأ فى هذا المجال ترجع الى أن المرأة فى الاسرة التقليدية كان مناطا بها أدوار محددة تقوم بها بكفاءة ، ولكنها اليوم فى الأسرة المتوسطة مثلا تقـوم بدور الأم والمشـاركة فى ميزانيـة الاسرة ، وفى الاسر الاقل مستوى من حيث المعيشة قد تكون مسئولة مسئولية أكبر فى معاونة الرجل اقتصاديا الى جانب مسئوليتها الاخرى . ولهذا تنشأ هنا مشقات التكيف للأدوار المختلفة .

٢ — التبرم بالدور وخاصـه اذا كان الأمر متعلقا بالمرأة . ذلك أن النساء بوجه عام يأخذن فرصا متساويه مع الرجال فى التعليم وفى العمل وقد يصلون من خلال ذلك الى مراكز اجتماعيه عالية . والمشكله هنا أن محاولة اقناع المرأة بدورها الاسـاسى كأم وكربه منزل لا يقنعها عـلى الاطلاق ، وتظل متبرمة بهذا الوضع كلما زاد روتين الحياة العائليه .

صراع الأدوار الذى يحدث عندما يقوم الرجـل محاولات المـرأة للحصول على دور يتناقض مع دوره أو مع توقعه لمسئوليتها فى الاسرة . ويعترض الرجل أيضا بشدة على أى سلطة تحـاول المرأة أن تمارسها فى الوقت الذى يعتقد أنها جزء من سلطته التقليدية . والمعتقد أن الصراع الأدوار ينشأ غالبا حين تخرج المرأة الى ميدان العمل . فعلى الرغم من أن الرجال قد يوافقون على ذلك . الا أن موافقتهم تكون نظرية فى أغلب الأحيان ، أما من حيث الواقع فيظل الرجل يقاوم بطرق متعددة حصول المرأة على مركز مصاحب لدورها فى العمـل وخاصة اذا امتـد هذا الى مناقشة حقوقه فى السيادة على الأسرة . وليس هناك شك أن الغالبية العظمى من الرجال يعتقدون أن الرجـل أقدر من المـرأة فى العمل وفى

قيادة الاسرة ومن ثم غان مآلهـا الى المنزل رحكمتها لا يمكن أن نمتـد أكثر من حدود المطبـخ •

٤ — غموض دور المـرأة قد يؤدى الى عدم استطاعة الرجـال التكيف مع مركزها الجديد فى المجتمع ، خصوصا اذا عرفنا أن حقوق الرجل كانت ولا تزال تساندها مقررات قانونية واجتماعية واقتصادية. ولذلك كان توضيح دور المرأة ومركزها فى المجتمع وتحديد وحث الرجال على قبـوله والتكيف معه أمرا حيـويا فى تجنب تفكك الأسرة ؛ ولكن الممارسة العلمية لهذه التغيرات تواجه مصاعب عديدة وتشكل عقبة ضد تكامل الاسرة •

ان تغير العلاقات البنائية فى الأسرة الحديثة أدى الى تغيرات واسعه المدى فى وظـائفها وكلما زاد التغير فى هذه العلاقات كلما تضـاءلت الوظائف ، وأصبحت غير مقنعة للرجل أو المرأة بالاستمرار فى العلاقة الزوجية ؛ خاصة اذا كانت ظـروف المجتمع الحضرى تيسـر اشباع الحاجات الأساسية التى تجعل من الأسرة وحدة ضرورية داخل المجتمع ولعل هذا هـو السر فى تزايد نسبة الطـلاق فى المجتمعـات الحضرية والصناعية • كما أن امكانية الطلاق وسهولة اجراءاته فى ضوء عـدم وجود ضبط اجتماعى كاف يؤدى أيضا الى نفس النتيجة •

عوامل التوتر الاسرى :

من الخطأ القول بأن الثورة الصناعية وما تمخض عنها من نتائج بعيدة المدى فى البناء الاجتماعى للمجتمعات ؛ كان سببا مباشرا لتفكك الاسرة أو لظهور علامات التعاسة فى الحياة الزوجية • ففى كل مراحل التاريخ ثبت أن هناك أسرا غير سعيدة وثبت أيضـا الروابط الاسرية

كانت نتفكك لأسباب متعددة وكل ما فى الأمر أن النظم الاقتصـادية والاجتماعية والقـانونية و لخلقيه المتغيرة سـهلت أو عجلت بالتفكك الأسرى وانفصام الروابط الزواجية وعلى الرغم من أن الزواج يعتبر مـددا لمركز قانونى ثابت ، لا أنه من ناحية أخرى عـلاقه شخصيه خالصة تصبح فيها رغبات الزوجين وآمالهما واتجاهاتهما أكثر أهميـة من البناء النظامى ذاته ومن أجل هذا كانت طبيعة التوترات والطريقه التى تسهم بها فى عملية التفكك بالنسبة للأسرة مسألة على أعظم جانب من الأهمية .

ويؤكد عدد من الباحثين فى شـئون الاسره أن العملية التفككية فى مجال الزواج تأخذ شكل صراع مستمر فى الاتجاهات تؤدى الى وهن الروابط التى تحل الزوجين . والتوترات لتى تنسأ ننتجه لدلك لهـا عدة خصائص على النحو التـالى :

١ ــ اختفاء الأهداف لمشتركة بين الزوجـين وكذلك الاهتمامات المتبادلة ، وتصبح النزعات و لأهداف الفرديه أكثر أهمية وأكثر الفـا لنظر من الأهـداف الاسرية .

٢ ــ تبدأ المجهودات التعاونية لاقـامة الاسرة والحفاظ عليهـا فى التلاشى تدريجيـا .

٣ ــ يبدأ الزوج والزوجة فى عمليات انسحابية متعددة وخاصة فى مجال الخدمات المتبادلة سواء فى داخل الوحدة الاسـرية أو خارجها .

٤ ــ يظهر التناقض فى مجال العلاقات الشخصية المتبـادلة ؛ أو بمعنى آخر لا يكون هناك أنساق فى الرغبات وتزداد فرص الاصطدام.

٥ — يتغير شكل وموضوع التفاعل بين الزوجين وبين الجماعات الأخرى سواء كانوا جيرانا أو تنظيمات ثقافية أخرى .

٦ — تتعارض الاتجاهات العاطفية للزوجين أو تتخذ طابعا عدوانيا . وفى بعض الأحيان تظهر اللامبالاة فتتخذ العلاقات الزوجية طابعا سطحيا .

هذه الخصائص تشير الى أن عوامل التوتر الأسرى يمكن أن ترتد الى أسباب شخصية والى أسباب اجتماعية ، مع ملاحظة أن هذا التوتر لا يمكن أن ينشأ ببساطة نتيجة لعامل واحد بعينه . اذ أنه من الثابت نتيجة لدراسات عديدة أن تفكك الأسرة يتخذ الطابع التدريجى ويكون محكوما بعدة عوامل متداخلة يصعب فى بعض الاحيان أن نفصلها أحدها عن الآخر . ومع ذلك يمكن أن نشير هنا الى عدد من هذه العوامل على النحو التالى :

١ — العوامل المزاجية وهى التى ترجع الى ارتباط مجموعة من الصفات الوراثية التى تحدد ردود الفعل الانفعالية والعاطفية عند الفرد . وفى هذا المجال يضيف الناس أصنافا عديدة :

أ) أولئك الذين يظهرون اتجاهات انطوائية أو انبساطيه .

ب) وكذلك الذين يدركون الأشياء على أساس الرجوع الى حواسهم أو الى نوع من الالهام .

جـ) وكذلك الذين يبنون أحكامهم على التفكير المنطقى أو اعتمادا على مشاعرهم .

ولعل الصراع الذى يحدث نتيجة لاختلاف العوامل المزاجية أو

تشابهها على النحو السابق يعتبر من بين انوع الصراع التى تؤدى الى التوتر الدائم وقد لا تفضى فى كل الحالات الى التفكك الكامل للأسرة • ومثال ذلك أن الرجل الذى لديه نزعات السيطرة اذا تزوج من امرأة لها نفس النزعات . يمكن أن يحدث بينهما نزاع مستمر . الا أن ظروف الحياة الاسرية والتأثيرات العديدة التى تتأثر بها من الخارج الى جانب المسئوليات المتزايده تضع حدا للتصادم •

٢ ـ القيم الاجتماعيه وهى مجموع الصفات المرغوبة عند الزوجين قد لا تكون متماثله ومن ثم ينشأ الصراع والتوتر الذى قد يفضى الى التفكك • ذلك لأن القيم تحدد أنماط السلوك أو تكون أهدافا له فى كثير من الأحيان • ولهذا نتوقع أن يكون اختلاف العقيدة الدينية أو السياسية مسببا لعدد من التوترات يمكن أن تؤدى الى انحلال الأسرة ما لم يتوفر للزوجين أو لاحدهما طاقه استجابة على التكيف •

٣ ـ الانماط السلوكية وهى التى تعبر عن الاستجابات المكتسبة عن طريق الفرد فى وضع اجتماعى خاص وهى بهذه الصورة يمكن أن تتعدل أو تتغير ومن الملاحظ الأنماط السلوكية عند الزواج تكون قد استقرت بصورة معينه ويصعب تغيرها بعد ذلك ويلاحظ الباحثون فى شئون الأسرة أن التوترات الزوجية بسبب الأنماط السلوكية المتعارضة عند الزوجين تصل الى درجة خطيرة خاصة اذا تعلقت بمسائل كالأخلاق الاجتماعية والنظافة وطرق تربية الاطفال وطرق اتخاذ القرارات ومعاملة الآخرين • ومما من شك أن الأفراد يختلفون فى أنماطهم السلوكية حسب تجاربهم فى أسرهم فبعض الأسر يكون الأب فيها صاحب الكلمة النهائية وفى البعض الآخر تكون الكلمة للأم وهذا لا ينفى وجود نوع ثالث تكون مسئولية الأسرة فيها قسمة مشتركة بين

الأب والأم • ويميل بعض الباحثين الى القول بأن الانماط السلوكية للرجل أو المرأة ترجع للخبرة الاولى فى أسرة كل منهما الخاصـة ويظهر هذا واضحا فى العلاقات الزوجية •

٤ ــ التوترات التى ترجع الى الفشل فى تحقيق العواطف التى كانت متصورة قبل الزواج • فمن المعـروف أن الحب أصبح أسـاسا يتزايد أهميتــه كسبب هام للزواج فى مجتمعات اليوم ولذلك عندمـا يخفت صوت الحب وتقل حرارته تدريجيا يكون هذا سببا مباشرا فى نشوء المشاكل بين الزوجين ومن المعروف أيضا أن النزعات الرومانتيكية تزدهر فى ظل ظروف غريبــة من أهمها الكبت الجنسى الذى اذا وجــد طريقة الى الاشباع يمكن أن يؤدى هذا الى الاختفاء التدريجى للحب الرومانتيكى • ويميل بعض الباحثين الى القول أن كثيرا من الزوجات يشعرن بالســعادة اذا كانت العلاقة الجنسـية ترمز لديهن عن عمق العلاقة بينهن وبين أزواجهن ومن أجل ذلك اذا اقترن التعود بانخفاض درجة حرارة الحب بين الزوجين مع تراخ فى العلاقات الجنسية فان هذا يؤدى بطبيعة الحال الى التبرم بالحياة الزوجية •

٥ ــ استقلال المرأة الاقتصادى وما قد يصحبه من عدم وضـوح لدورها كزوجة وكأم وخاصة اذا حاولت أن تمارس حقوقا تتعارض مع واجباتها الأساسية فى الأسرة فيشعر الرجـل تدريجيا بأن الوحــدة الاسرية قد بدأت تفقد مقوماتها الاساسية وبالتالى تبدأ فى الظهــور بعض النقاط الخلافية التى اذا استمرت فترة طويلة دون أن يتكيف أحد الزوجين لاتجاهات الآخر يصبح النزاع أمرا لا مفر منه •

الطـــــــلاق :

هناك قول شائع أن الأسرة فى هذه الايام تتعرض لأزمات وتصدعات

متعددة ببحثه للتعرف الاجتماعي و لتتبعه التي تعتبرها البعض شديدة الوطأة على نظام الأسرة الدويب ويحمل هذا لقول معان متعددة منها. أن المجتمعات القديمة لم تخبر أسرها . الأزمات والتصدعات أو أن الحياة الحديثة في المجتمعات الحضرية لا تعمل على تكامل الاسرة وتماسكها أو أن عوامل التكنولوجيا الحديثة قد قللت من أهمية البحث وصرفت الرجال والنساء معا عن الاهتمام به .

ولكن الأبحاث المتعددة عن الأسرة في المجتمعات البدائية والقديمة أثبتت أن الاسرة شأنها شأن أى نظام اجتماعي آخر واجهت الأزمات والتصدعات وعرفت الطلاق الذي يعتبر أكبر ضربة توجه الى هذا النظام ؛ ومع ذلك نلاحظ ازدياد نسب الطلاق في مجتمعات اليوم بصورة لم تكن مألوفة في أي وقت مضى حتى في تلك المجتمعات التي تدرم الطلاق دينيا . وقد أجمع الباحثون على أن من أهم أسباب الطلاق ما يلي :

١ ــ عدم التوافق الجنسي بين الزوجين يؤدي الى ازدياد درجة الخلافات ووصولها الى نقطة يصعب معها التوفيق . ويصبح لا مناص من حل رابطة الزواج .

٢ ــ الحب الرومانتيكي الذي يسبق الزواج والذي يشترط الوقوع فيه عدد كبير من الشباب كشرط جوهري للزواج . ومن المعروف أن كثيرا من المحبين لا يخططون لمستقبل علاقاتهم تخطيطا واقعيا وعندما يصطدمون بضرورات الحياة ومشقاتها يصعب عليهم التكيف ويدركون أنهم قد خططوا لمستقبلهم على أساس غير سليم .

٣ ــ اختلاف المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي قد يكون

عاملا هاما فى المدى القصير أو انطوين فى حل رابطه الزوجيه لان الاسرة وهى جماعة تقوم على التعاون المتبادل لا تستمر طويلا فى ابتداء مع وجود فوارق يحسها الزوجين باستمرار •

٤ — وهناك أسباب أقل أهمية مثل الخيانه الزوجيه وانخفاض المستوى الاقتصادى والمرض والعقم وغير ذلك من الأسباب التى لا تعجل بقرار الطلاق فى بعض الحالات

ويجب أن نلاحظ هنا أن المجتمعات المختلفه لا تتماثل فيها أسباب الطلاق • بل ان المجتمع الواحد قد تظهر فيه اختلافات فى هذا المجال بين أقسامه المختلفه . وعلى كل حال فاننا نستطيع أن نقول ان العوامل السابقة تعتبر من قبيل العوامل الدائمه . أما غلبة عامل على آخر فأمر متصل بعوامل اجتماعية وثقافية خاصة •

واذا كان الطلاق هو التصرف الشرعى الذى يعبر عن انتهاء رابطه الزواج . فان هناك أنواعا متعدده من السلوك تشير الى توقف هذه الرابطة مثل الهجر والانفصال التى يحتمل أن تعود بعدهما رابطه الزواج مرة أخرى اذا استطاع الزوجان خلال ابتعادهما أحدهما عن الآخر أن يقدرا مسئوليتهما الاجتماعيه ازاء الأسره •

ويلاحظ أن نسب الطلاق تزداد عند الأسر قليلة الاطفال بينما تقل فى الاسر الكثيرة الاطفال . ولذلك تميل المرأة فى بعض المجتمعات الى انجاب الاطفال بسرعة وبكثرة لصرف الرجل نهائيا عن التفكير فى الطلاق • كما أن الزوجة قد تسىء تدبير أمور المنزل فى بعض الأحيان لتستنزف ميزانية زوجها حتى لا يحقق فائضا من المال يستخدمه فى قضاء وقت الفراغ بعيدا عنها أو يتمكن من الزواج بأخرى •

ان تصدع الأسرة يعتبر فى نظر كثير من الباحثين سببا هاما فى انحراف الأحداث وفى السلوك الاجرامى عامة • وفى عدد من مشاكل سوء التكيف والتوافق والمرض النفسى الذى يتعرض له الأفراد فى حياتهم أو فى تفاعلهم مع أعضاء المجتمع الآخرين •

التوافق الزواجى :

يقول جورج لندبرج اننا نستطيع أن نصل الى عدد من التعميمات نتيجة للدراسات التى أجريت عن الطلاق والسعادة الزوجية والمبرم بالحياة الزوجية التى تحدد اتجاهات التوافق وعوامله فى الزواج والأسرة وهى كما يلى :

١ — الطفل الذى ينشأ فى بيت سعيد وفى جو عائلى مريح ينجح فى حياته الزوجية ويكون سعيدا بها . أو بمعنى آخر : الآباء السعداء يخرجون أطفالا يكونون سعداء عندما يتزوجون •

٢ — عندما تتم العلاقة الجنسية مصحوبة بالأشباع والحب تكون أساسا هاما فى الصلات القوية التى تربط الزوجين وتؤدى الى علاقة دائمة وثابتة .

٣ — ليست هناك علاقة وثيقة بين وجود الاطفال أو عدم وجودهم أو عددهم وبين السعادة الزوجية •

٤ — يرتبط التوافق الزواجى بسمات الشخصية مثل الاستعداد للتخلى عن موقف التحدى فى المناقشة والصبر عند الاستثارة أو القدرة على تجنب قهر الآخرين واذلالهم •

٥ ـ ترتبط القـدرة على الاخذ والعطاء فى المســائل العاطفيــة بالسعادة الزوجيـــة .

٦ ـ كلما كان الانسان سعيدا فى زواجه كان أكثر حبا للناس ، ذلك أن أولئك الذين يستمعون بصحبة الغير هم من أكثر الناس فرصة فى النجاح فى الحياة الزوجيـة .

٧ ـ يرتبط النجاح فى الزواج بمـدى تقدير الفرد لمسائل الدين والقيم الرفيعة ، ذلك أنه كلما كان الانسان شـديد الحرص على أداء لواجب مؤمنا بالقيم الانسانية كانت الفرصة أمامه كبيرة لأن يسـعد فى حياته الزوجية . والزواج الناجح هو الذى يجمع الزوجين عن طريق الحب والصداقة ؛ لأن ارتباط هاتين العاطفتين يؤدى الى حسن التفاهم والتقاء الاهتمامات وتبادل الاحترام والمساواة فى تقدير أمور الأسرة الذى يؤدى الى نجاح الزواج .

٨ ـ تقدير الزوجة لجهود زوجها فى توفير الاسـتقرار والأمن الاقتصادى للأسرة الى جانب تقدير الزوج لعمل الزوجة للمنزل يرتبط ارتباطا قويا بالسعادة الزوجية .

٩ ـ لا يرتبط نجاح المرأة فى عملها اذا كانت عاملة أو موظفـة بالسعادة أو الشقاء فى الزواج .

١٠ ـ تستطيع المطلقات أن تتوافق عند الزواج الثـانى ، وتدل البيانات التى جمعها الباحثون أنهن يستطعن أن يكن سعداء كما لو كن متزوجات لأول مرة .



الفصل العاشر

مسألة البيروقراطيـة

البيروقراطيه باعتبارها نظاما لتوزيع السلطات والمسئوليات لمواجهه التنظيمات السياسية أو الاقتصادية أو الدينية . وباعتبارها تنطـوى على تسلسل للجهات المعينه بأصدار القرارات وتنفيـذها . قديمه من حيث الموضوع . وان كانت حديثه من حيث الاصلاح والمعالجة العلميه . لمعنى أعتقد أن التنظيم البيروقراطى ظهر مع ظهور الحضـارات الاولى تعددت وجوه نشاطه فانه ينطوى على تحديد واضـح للأدوار المختلفة للأشخاص الذين يناط بهم العمل من أجل بلوغ هذه الأهداف . وبهـذا المعنى أعتقد أن التنظيم البيروقراطى ظهر مع ظهور الحضارات الأولى في تاريخ الانسـان وعلى الأخص في مصر والهنـد والصـين . ذلك أن اشراف الدوله على الزراعـه والمشروعات العامه وتحصـيل الضرائب وتنظيم قوات الشرطة والجيش أدى الى الحـاجة الى انشاء سلطات محلية ومركزية ترتبط جميعا بسلسلة من القوانين واللوائح والاجراءات التى تنظم عملية انجاز العمل لضبطه والوصـول الى تنفيذ القرارات بصورة لسياسة المرسومة للنظـام .

ومن أجل هذا تعتبر البيروقراطية : مصاحبة لنشوء الدولة ومتطورة مع تطورها ونموها ومتشبعة بتشعب وجوه النشاط المختلفة التى تقوم بها . ومعنى هذا أننا ننتظر أن يكون لكل دولة جهازها البيروقراطى كما يمكن أن يكون لكل جهـة مشرفة على كل نشاط على حدة جهـازها

البيروقراطى أيضا . وقد تعقدت مسألة البيروقراطية وصحب موضع الملاحظة منذ الثورة الصنــــاعية . وانتقال المجتمعات من الطابع الزراعى الى الطابع الصناعى وما صحب ذلك من ضرورة إعادة النظر فى التنظيمات البيروقراطية التى كانت تناسب المجتمعات الزراعية التى كان لها وضع طبقى خاص ، ولها نواح محدوده من النشاط فى المجالات الدينية والسياسيه والاجتماعية ، كما أن نشوء النظــام الرأسمالى وما صاحبه من اتساع نطــاق نشاط المشروعات الفرديه أدى الى نشــوء الحاجة الى تنظيمات بيروقراطيه تناسب هذه المشروعات . لذا نظــام خاص قد يتشابه أو قد يختلف فى بعض الأحيــان التى نظم البيروقراطى فى الدوله نفسها . ومن أهم ما تميزت به البيروقراطيه مسألتين

الأولى : اتجاه التنظيم البيروقراطى الى التباث بسبب ووقوفه فى وجه كل تغير يحدث فى المجتمع . بمعنى أنه يعتمد مرونه على التوافق او التكيف مع كل تعديل جوهرى بحسب الطابع العام للبنــاء الاجتماعى ووظائفه الأســاسيه .

الثانية : الطابع غير الشخصى الذى يصطبغ به هذا التنظيم . بمعنى أن العــاملين فى التنظيم البيروقــراطى ينفذون القــوانين واللوائح ويطبقون اجراءاتها دون مناقشه أو دون النظر الى الأخطار التى يمكن أن تترتب على مثل هذا التنفيذ . ويترتب على ذلك أن تصبح القــاعدة البيروقراطية فى العمل أهم من الشخص الذى يتعامل معها أو تلحقــه تأثيراتها أو نتائجها .

ومن المألوف أن يشار الى التنظيم البيروقراطى باعتباره عقبة تقف أمام وصول التغيير الاجتمــاعى الى أبعاده . أو كمعــوق أمام بلوغ التخطيط النتائج الاساسية التى رسمت الخطة لبلوغها.ذلك لأن التنظيم

لبيروقراطى عندما يستمر عترة طويلة من الزمان بتشعب الى درجة كبيرة فيتحلل كل نواحى النشاط الانسانى . ولذلك يصعب تغييره دفعة واحدة أو القضاء عليه بسهولة ولذلك يظل يمارس نوعا من التأثير الفعال على أية تنظيمات جديدة لا تستقيم مع مبادئها الاساسية ؛ ويكون من الملائم فى هذه الحالة تغيير طبيعة التوجيه البيروقراطى لأمكان تغيير العلاقات التى كانت قائمة فى ظل البناء الاجتماعى لقديم • ومعنى ذلك أن التنظيم لبيروقراطى يرسم أبعادا معينة للعلاقات الادارية والاجتماعية معا ؛ ويعطى طابعا خاصا للطريقة التى تتخذ على أساسها القرارات والتى تنفذ فى ضوئها ولذلك يجد قادة النظام الجديد أن التنظيم البيروقراطى الذى كان ملائما للنظام القديم الذى قضى عليه وتغير كليه يقف حائلا دون وصولهم الى أحداث التغيرات الجذرية فى طبيعة نواحى النشاط المختلفة . والسؤال الذى يجب أن نسأله هنا : هل البيروقراطية بالمفهوم الذى تحدثنا عنه من قبل تعتبر شرا لابد من القضاء عليه أم أن التنظيم البيروقراطى يجب أن يكون من المرونة بحيث يمكن أن يخدم الطابع المتجدد للنظام الذى يختلف كلية عن الطابع الذى ونسع من أجله هذا التنظيم البيروقراطى القديم ؟ وهل اذ استطاع النظام الجديد أن يخلق تنظيما بيروقراطيا مناسبا له . أيمكن والحال على هذا النحو أن يكون التنظيم البيروقراطى فى حد ذاته صالحا ؟

معنى هذا أننا نقول . أن الخصائص التى وصفها الباحثون ملازمه للتنظيم البيروقراطى ليست بالضرورة شيئا لا يمكن تغييره حتى لو فترض التغيير عمليات واسعة المدى وخاصة فيما يتعلق بفلسفة الادارة وعملية تغيير أبعاد السلطات . وما يترتب عليها من علاقات اجتماعية جديدة •

البيروقراطيـة ومراكز القـــوة :

البيروقراطية تعبر عن ممارســة الدولة النظـام عن طريق أجهزه تخضع فى نهاية الأمر لسلطات مركزية تحددها الدولة وهى لهذا تتميز بمـــــا يلى :

١ ـ تميل البيروقراطية فى الدوله الحـديثة الى أن تعمل كجهاز قائم بذاته يتكون من مجموعة من الموظفين المتخصصـــين الذين بمرور الايام يصبحون منعـــزلين أثناء ممارســتهم لعملهم عن عواطفهـم الشخصية وعن آرائهم .

وربما كانت هـذه الخاصيه هـى التى تعطل تنفيـذ القرارات أو تجمدها وخاصه فى المجتمعـات الاشتراكية التى لا يكون غيهـا رأى المواطن منفصل عن اتجاه رأى الدولة لعام،وخاصة عندما تكون مصلحه الدولة هى مصلحة كل فرد يتتفع بها ويدافع عنه ويهمه أن يعم الخـير العام فى النهايه ويتصل اتصالا مباشرا بجيله الحاضر .

٢ ـ تمرر السياسة العامة التى يسير وفقها الجهاز البيروقراطى بواسطة سلطات تقف فى قمة القوه . وهى فى العادة تكون السـلطات المسئولة مباشرة من هذا الجهاز . وهذا يرجع فى واقع الامر الى طبيعة التنظيم السياسى الاقتصادى فى الدول الرأســمالية ، ولكن اذا كان رسم السياسة العامة مسألة لا يستقل بها مجموعة من الناس بل هـى قسمة مشتركة بين جميع المواطنين . فان الصوره العامة للسياسة التى يسير وفقها الجهــاز البيروقراطى لابد أن تتغير تغـيرا كليا فى هـذة الحـــــالة .

كما أن اعتراف الدولة بأهمية التخطيط باعتباره القاعدة الاساسية

لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، يجعل أمر رسم السياسة العامة للخطة مسألة لا يمكن أن توضع فى يد جماعة تجلس فى مراكز القوة فتعبر عن مصالحها وعن اهتماماتها وتقف معوقا أمام رغبات الجماهير ومطالبهم فيما يتعلق بأهداف المجتمع ومبادئه العليا .

٣ — يقوم العمود الفقرى للبيروقراطية على السلطة الادارية ومع ذلك ينتهى أمر الجهاز البيروقراطى الى أن تصبح الموجه للتشريع والتنفيذ معا ، فمن المعروف أن السلطة التنفيذية فى المجتمع أو فى الدولة ، تكون فى يد الحكومة ويشرف على تخطيطها وتنفيذها الجهاز البيروقراطى ، أما السلطة التشريعية فهى غالبا ما تكون فى يد المجالس الشعبية ، ومعنى ذلك أن البيروقراطية يمكن أن تعدل من اتجاهها نتيجة لتشريعات تصدرها هذه المجالس ، ولكن الواقع أن المشرع يقع فى كثير من الأحيان فريسة للتوجيه البيروقراطى ذاته ، فلا تصدر تشريعات لا اذا كانت صالحة من وجهة نظر القائمين على أمر التنظيم البيروقراطى ، ولكن فى المجتمعات الاشتراكية كمجتمعنا فان الدولة فيها تعترف صراحة بأن المجالس الشعبية والتنظيمات النيابية لها الرقابة لأنها صاحبة المصلحة الحقيقية ومن الممكن أن تنقذ التنظيم البيروقراطى وأن تأمر بتعديله ليناسب الترتيب الجديد لأجزاء البناء الاجتماعى وطبيعة علاقات العمل الجديدة التى لم يميزها بعد التنظيم البيروقراطى القديم أو يتعدل ليستجيب لها .

ومن المساوىء التى تترتب على جمود التنظيم البيروقراطى اعتماده المطلق فى الدول الرأسمالية على خبرة الفنيين الذين يطورون أساليبهم فى الادارة بصورة تجعل أمر الاستغناء عنهم أمرا صعبا للغاية ، ولذلك يتحول التنظيم البيروقراطى الى جهاز احتكارى ، واذا وصل التنظيم

الى هذه الدرجـــة فانه يصبح عقبه كبرى وصونا بلهب ظهـــر أى ثورة يمكن أن تظهر للمطالبة بتغيير عـــلاقات الانتاج أو بتغيير أبعاد أجـــزاء البناء الاجتماعى . وبمعنى آخر تصبح البيروقراطية فى الدولة الحديثة لرأسماليه عملية احتكار للمهارات المختلفة وعمليه احتكار أيضا لمراكز القوة ، ولعـــل هذا هو السبب الذى من أجـــله نحكم على التنظيـــم البيروقراطى الذى لا زال سائدا فى مجتمعنا على أنه معوق بل وهادم فى بعض الأحيان للانجازات الثورية التى تحدث فى مجالات العمـــل والانتاج وتذويب الفوارق بين الطبقات .

هل يمكن القضاء على البيروقراطية :

من الواضـــح أنه كلما زادت نســـبة التعقيدات فى الاجـــراءات الادارية . تهيـــأت الفرصه لقاعدة ونزعه حصبة لقيـــام البيروقراطية ، ولهذا ينسب بعض الباحثين قيـــام البيروقراطية الى تعدد الاعمـــال وتشابكها و فى اتخاذها مظهرا يتعدى حدود العلاقات الانسانية التى يجب أن تقوم بين أفراد المجتمع . ولذلك يقال أيضـــا أنه كلما بنيت علاقات الانتاج و لعمل والخدمات على أسس غير شخصيه وتنظيمات لا تضع فى اعتبارها مطالب الجماهير . فان البيروقراطيه الجامدة تصبح نتيجه منطقيه لا مفر منها . ولـــــذلك يمكن القضـــاء على البيروقراطية الا اذا قضينا على أسباب جمودها وخاصة تلك الأسباب التى قد تؤدى الى التعقيد . ومع أن هذا التعقيد يعتبر فى رأينا أهم سبب فى قيـــام البيروقراطية . الا أن هناك أسباب ادارية ونظامية عديدة تساعد على قيامها . منهـــا :

١ ــ **الحجم** : ومعناه هنا أن كل منظمـــة اذا اتســـع نطاقها أكثر من اللازم وتشعبت فروعها دون تخطيط واضح ودون توزيع نهـــائى

السلطات ودون مـرونة كافية فى تطبيق التخطيط ظهرت الاتجاهـات البيروقراطية المعوقة .

٢ ــ **التنظيم** : ومعناه هنا أنه كلما زاد خـلق التنظيمات الفرعية داخل التنظيم الكبير ، وكلما زاد عدد المنفذين للقرارات دون تحـديد واضح للمسئوليات كان هذا مشجعا لظهور الأساليب البيروقراطيـة المعـــوقة .

٣ ــ **القواعد والاجراءات** : اذا زادت عن الحد المطلوب لضمـان تنفيذ القرارات فانها تصبح معوقا وتعطى مخرجا للتعطيل وللتفسير الخاطىء والجمود فى كثير من الأحيـان .

٤ ــ **ضعف الرقابة الشعبية** : ومعناها أن التأكيد على انعزاليه التنظيم أو المؤسسة عن الجماهير أو العاملين فيها خصوصـا اذا كان مدنيا أو مؤسسة انتاجيـة يؤدى الى التناقض بين التنظيـم وبين مصالح العاملين فيه أو المتصلين به ويظهر ذلك فى كل حالة يحتك فيهـا الفرد لأمر ما بأى جزء من اجزاء التنظيم صغرت أم كبرت .

٥ ــ **الأقدميـة** : ومعناها هنا أن الاخـذ بنظام للاقدمية يتناسب طرديا مع زيادة المسئولية ، يؤدى الى كبت عوامل الخـلق و لابتكار وتدعيم عوامل الجمود . وخاصة اذا كان العاملون فى لتنظيم متباينين تباينا كبيرا من حيث المؤهلات العلمية أو الخبرة الفنية أو الاجـور . ذلك أن التطلع من الأصغر لاحتلال مراكز قيـادية فى التنظيم تجعله يتفانى فى العقلية البيروقراطية ليرضى عنه الرؤساء وليصفونه بالطاعة والانتظام التى هى من علائم الرضـا البيروقراطى .

ان مجتمعنا الذى يقوم اليـوم على وضع الانتـاج الكبير فى يد

الدولة لمصلحة العاملين وجمهور المواطنين وتذويب لفوارق بين الطبقات ووضع التنظيمات الشعبية فوق التنظيمات الأدارية والأجهزة التنفيذية يتطلب تنظيما آخر للمسئوليات وطريقه اصدار القرارات وتنفيذها فى المجتمع لنقضى على الابعاد التى خلفتها البيروقراطيــة القديمة ولنقضى فى نفس الوقت على كل مظاهــر التعقيد فى عدد من الحالات التى تقف فى وجه التطبيق الاشتراكى فى كل نواحى حياتنا.

الجوانب السلبية والايجابية فى البيروقراطية :

وضــح مما سبق أن البيروقراطيــة تميل كجهاز الى الجمــود . وبصبح من العسير تحويلها من الاستاتيكية الى الدينامية لتقابل مطالب المتغير الاجتماعى أو تواجه التعديلات الواسعة المدى التى تحــدث فى البناء الاجتماعى وما يترتب عليه من علاقات اجتماعية جديدة ترسم أبعادا جديدة أيضا لأدوار الافراد ومراكزهم فى المجتمع . ومن أجل هذا تعرضت البيروقرطية لاقسى أنوع الهجوم فى الدول الاشتراكيه التى اقامت نظامها الاقتصــادى والاجتماعى والسياسى عــلى أسس مغايرة تماما لما هو معروف فى الدول الرأسمالية . ان البيروقراطية التى يرى بعض الباحثين فى الغــرب أنها تصــبح معوقا ومعرقلا لانجــاز الاعمال فى بعض الاحيان ، تصبح بصورتها الحالية معارضة لفعالية التخطيط ومطالب التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وما من شك أن البيروقراطية عامة تساعد على ما يلى :

١ ـــ ستمرار العمل وأحكام روابطه وخاصة اذا قامت على أسس علمية .

٢ ـــ خلق مراكز متدرجة للقوة وما يترتب على ذلك من تقســيم للجماعات بحسب مراكزهم وأدوارهم فى البناء البيروقراطى ، ومثــل

هذا التقسيم يعتبر نوعا من التخصص ، يكون ضروريا فى بعض الاحيان فى انشاء المشروعات ومتابعتها .

٣ — الاجراءات البيروقراطية تدسم الجدل وتمنع التميع ، وذلك تكون وسيلة لتدعيم الملكية العامة وحسن ادارة الأعمال .

٤ — وثوق الفرد الكامل فى الأعمال التى يقوم بها ، الأمر الذى يؤدى الى التطابق وفهم العلاقة المتبادلة بين الاهداف المختلفة وطرق الوصول اليها .

٥ — وضوح المسئولية وخاصة اذا لم تتعدد مراكزها وتتعقد . لأن التعقد والتداخل يؤدى الى تمييع المسئولية وافلات المشرفين على التنفيذ من مراكز عليا من المسائلة والقاء اللوم على البيروقراطيين الصغار .

ولكن هذه المحاسن وان كانت تعتبر مبادىء عامة فى الادارة السليمة للاعمال . الا أن زيادة اتساع البناء البيروقراطى وتراكم الاجراءات واللوائح والقرارات يؤدى الى فقدان هذا البناء لفاعليته، ويظهر ذلك بوضوح فى عجز البيروقراطية عن مسايرة التغير أو التعبير عن نتائجه ومقاومة كل تجديد باعتباره مهددا للمصالح الخاصة ودأعيا الى المرونة العقلية والسلوكية التى يكون البيروقراطيون غير مستعدين لها فى كثير من الاحيان ويظهر ذلك مما يلى :

١ — وجود أعداد متزايدة من الموظفين فى البناء البيروقراطى يقومون بأعمال تافهة أو لا يدرون عن أهميتها شيئا وخاصة اذا لم يحضروا بها أو يدربوا عليها .

٢ — انعدام الروح المعنوية (المهنية) فيفقد الموظف ايمانه بالعمل وخاصة اذا سدت أمامه منافذ الترقية أو تأخر فيها كثيرا ، أو اذا قام البناء البيروقراطى على أساس الرغبة عن طريق الأقدمية بغض النظر عن الكفاءة والمرونة .

ويعتقد عدد كبير من الموظفين بالتجربة أن مرونتهم أو كفاءتهم تصبح بعد حين عاملا مدمرا ومعوقا أمامهم .

٣ — عدم وجود أكثر من طريقة واحدة لأنجاز الاعمال تؤدى الى السلبية وضرب المصادر الخلاقة للاجتهاد و لابتكار .

٤ — جمود قيادة البناء البيروقراطى العليا وانتمائها الى طبقة معينة فى المجتمع فتنقلب الى حارسة لمصالحها على حساب مصالح الجماهير المناضلة .

٥ — وقوع البيروقراطين فريسة للنزعات الانحرافية كالرغبة فى اكبارهم والتقرب منهم واصطناعهم الدائم بأنهم يؤدون خدمات خاصة للافراد ، كأن عملهم ليس واجبا يجب أن يؤدى على أحسن وجه . وقد يفتح هذا لاتجاه الباب الى الفساد والمحسوبية والرشوة.

عوامل بناءة لتغيير البناء البيروقراطى :

يجب أن نعرف هنا أن تغيير البناء البيروقراطى مسألة صعبة للغاية ولا يمكن أن تتم دفعة وحدة . كما أنه يجب أن تتوفر لهذا التغيير مقومات عديدة خارج البناء ذاته . ليمكن للبناء الجديد أن يعمل ولا تكون هناك فرصة لعودته للسير فى نفس الطريق القديم ومن بين العوامل والاجراءات التى يمكن اتخاذها ما يلى :

١ ـ استمرار تدعيم الرقابة الشعبية على الاجهـزة الادارية والتنفيذية•ولكن المطلوب رسم طريق وتحديد الرقابة واجراءاتها حتى لا تنقلب الرقابة الى معوق أو مبلبل للأفكار ، وحتى لا نزرع الخـوف و لسلبية عند الموظفين •

٢ ـ استمرار التبصير بأهداف الدولة العليا وتحديد الحقـوق والواجبات تحديداً واضحا باعتبار أن جميع المواطنين بلا استثناء لهم مصلحة مباشرة فى زيادة الانتاج وحسن الادارة •

٣ ـ الأخذ ببعض المبادىء التى تكافىء الموظف المجيـد لعمله والتى تشـجعه على الابتـكار واستمرار بذل المجهـود لبنـاء وعدم التعرض للجمـود •

٤ ـ ضرورة نشر الوعى التخطيطى عند كافة العاملين فى الأجهزة الادارية والتنفيذية المختلفة . ليتبين كل منهم دوره ومركزه فى العملية التخطيطية . وفى نجاح الخطة وبلوغها أهدافها العليا وخاصة رفاهيـة المواطـــــــن •

٥ ـ تقصـير الاجـراءات والتقليل من القـرارات واللـوائح وتجميعها الى جانب وضوحها . وتحديد أكثر من طريقة للتنفيذ ليمكن للعمل أن يسير فى مرونة •

٦ ـ الحد من ارتفاع الهرم الوظيفى حتى يمكن لقمة النظـام البيروقراطى أن تكون على صلة مباشرة ما أمكن ذلك بالقواعد وحتى تمنع فقدان الصلة التى تضيع معالم المسئولية الى التباطؤ والجمود •

٧ — الاخـذ بنظام التجـريب البنائى : وذلك بترتيب العمـل الادارى والتنفيذى فى قطاعاته المختلفة والبدء بتجربة البناء الجـديد المفتوح للاستفادة من الأخطـاء ثم نقله مع تصحيحه من قطـاع الى آخر وهكذا .

٨ — التجـاوز عن الأخطـاء الصغرى التى يقـع فيها الموظف وخصوصا اذا ثبت حسن النية ، لأن أكثر ما يصيب البناء البيروقراطى هو الشلل الذى يكون نتيجة للخوف والوقوع فى الخطأ .

٩ — الأخذ بنظام التـدريب المستمر وخاصة بالنسبة لقـادة التنظيم البيروقراطى على أن تتولى ذلك هيئات ذات كفاءة عالية .

١٠ — اعادة النظـر فى طبيعة الأعمال وتسلسـلها وترابطها فى البناء البيروقراطى لامكان تحديد الأدوار والمراكز بدقة لمنع الازدواج أو البطالة المقنـوية .

الفصل الحادي عشر

ضبط السلوك ومقاومة الانحراف

عرضنا أكثر من مرة الى الوسائل التى تبلغ بها الجماعة أهدافها . وتحافظ على وحدتها ، وتقلل الى الحد الأدنى من الانحرافات التى قد تصيبها بالتفكك والاختلال ، وفى هذا الفصل سنعرض بالتفصيل للقواعد التى تنظم السلوك الانسانى لرعاية النظام فى المجتمع وبلوغ أكبر درجة ممكنة من التكامل . ويجب أن نعلم منذ البداية أن مسألة حث الأفراد على الامتثال لقواعد المجتمع ومعاييره والمحافظة على النظام ، قديمة جدا قدم المجتمع الانسانى . وقد برزت كموضوع للدراسة والتفكير منذ العصور الوسطى . وتناولها عدد من المشرعين والفلاسفة والسياسيين ورجال الدين بالبحث .

ومع أن كل مجتمع ينطوى على عدد من الوسائل والاجراءات التى يستعين بها على حفظ النظام ، الا أن زيادة الاهتمام بموضوع الضبط الاجتماعى عامة صاحب التغيرات الكبرى التى حدثت لمجتمع الانسان . فكلما ازداد المجتمع اتساعا ، وتعددت جماعاته ، وزاد تقسيم العمل فيه ، وزادت صلاته بالمجتمعات الأخرى . زاد اختلاف الأفراد الذى قد يبلغ فى بعض الاحيان درجة تحتاج الى تدخل قوى لها سلطة الالزام ، حتى لا يصل الخلاف الى حد التصادم .

ومن المعروف أن مشكلة الضبط الاجتماعى لم تكن تحير احدا فى

المجتمعات البدائية أو الصغيرة . نظرا للقواعد الثابتة نسبيا التى تسير عليها ، والتى تحدد بدقة مراكز الناس وأدوارهم . وتعين فى نفس الوقت أبعاد نشاطهم فى المجتمع .

ويقول ريتشارد لا بيير Richard Lapiere . أن الدراسة السوسيولوجيه لمسأله الضبط الاجتماعى لا تمتد فى تاريخها الى أكثر من خمسين عاما ، فقد كان روس Ross أول من استخدم اصطلاح ، الضبط الاجتماعى Social Control ، ليشير عن طريقه الى ميدان محدد فى الدراسات السوسيولوجيه . وقد كتب روس أول دراسه متكامله عن الضبط الاجتماعى عام ۱۹۰۱ . وان كان توماس وغيره قد استخدم هذا الاصطلاح بطريقة وصفيه خلال دراسة ليست متخصصه لبحث موضوع الضبط الاجتماعى . فقد كتب توماس W. E. Thomas مقالات من هذا النوع فى المجلة الامريكيه لعلم الاجتماع عام ۱۸۹۸ عنوانه « علاقة الجنس بالضبط الاجتماعى البدائى[1] .

ومع ذلك فقد تطورت دراسه لضبط الاجتماعى فى السنين الأخيرة بازدياد الأبحاث التى أجريت على الجماعات والتفاعل الاجتماعى . وما تمخض عنه هذه الابحاث من ابراز لموضوعات جديدة فى علم الاجتماع ؛ كمستويات الفعل الاجتماعى والمعايير الاجتماعية والقيم . والقواعد العامة للسلوك . ولكن الذى جعل دراسة الضبط الاجتماعى ذات أهميه فى علم الاجتماع . ظهور « مسألة الثقافة » وضرورة دراستها كموضوع جوهرى . والانصراف عن الآراء التى كانت تنادى

Lapiere. Richard; A. Theory of Social Control, New York, 1954 pp, 3 - 5

بتقليل الحد الذى يبرر عيه لثقافه فى معالجه موضوعات علم الاجتماع الأساسيه . وقد تمخضت لدراسات الثقافيه عن حقائق غاية فى الاهميه . تتصل بالأنماط الثقافيه التى تتصل اتصالا وثيقا بالتنوع الثقافى بين المجتمعات وفى داخل المجتمع الواحد .

وقد عرفنا من قبل ، كيف تشكل الثقافة التفاعل الاجتماعى وتوجهه اتجاهات محددة . ولا يقتصر عمل الثقافة على ذلك . بل انها تسهم فى ارساء قواعد الضبط الاجتماعى وأساليبه على قواعد محدده تفرض لزاما على الأفراد . وتعمل عن طريق ميكانيزماتها المتعدده على تقليل نسب الانحراف والعدوان على أسس النظم فى المجتمع .
ومن المناسب هنا أن نعرض لعدد من المناقشات التى دارت حول موضوع الضبط الاجتماعى والتى تناولت تعريفه وموضوعه وأساليبه.

١ ــ يرى بعض المؤلفين فى علم الاجتماع من أمثال هارى بردمير Harry Bredmeier وريتشارد ستيفنسون Richard Stephenson أن هناك نوعين من العمليات الكبرى لكى تجعل الناس يمتثلون للقواعد النظاميه فى المجتمع والتى تمكنهم فى نفس الوقت من التنبؤ والاعتماد على سلوك أحدهم الآخر . ويقولان ان العملية الاولى هى عملية التنشئه الاجتماعيه التى تشكل الفرد منذ مراحل الطفوله المبكرة وتعده للحياة الاجتماعيه المقبله لكى يتعامل فيها مع آخرين من غير أسرته ؛ ولذلك فى التنشئة الاجتماعية نعلم الطفل قيم المجتمع ومعاييره الأساسيه التى سيشترك فيها مع غيره عندما ينضج . ولكى تجعله من ناحيه أخرى متشابها فى خصوصيات شخصيته الاساسية مع أعضاء المجتمع الذى سيعيش فيه .

اما العمليه الأخرى فهى تستمل على ميكيزمت[1] الضبط الاجتماعى التى تعمل على تنظيم الاشياء للحيلولة دون وقوع الانحراف أو اثارة أى عامل من عوامله .

ومن الملاحظ أنه على الرغم من أن عمليات التنشئة الاجتماعية قد تكون مكتملة ؛ فان الناس قد يتعرضون للتوتر نتيجة لمواضعهم فى البناء الاجتماعى . ولهذا فانهم قد يقعون تحت قوة قاهرة تجعلهم ينحرفون عن المعايير . ويعرف المؤلفين ميكانيزمات الضبط الاجتماعى على هذا الأساس . بأنها كل الترتيبات الاجتماعية التى تمنع مثل هذه التوترات . أو تمنع هذه التوترات من أن تؤدى الى الانحراف. ويحاول المؤلفان أن يحددا أنواع ميكانيزمات الضبط الاجتماعى التى تعتبر خطوطا دفاعية ضد الانحراف . وهما فى هذا الصدد يعتبران التنشئة الاجتماعية خطا دفاعيا هاما . ولكنهما لا يدرجانه ضمن خطوط خمسة أخرى .

وأول خط دفاعى هو وضع الطرفين على التوتر أو الصدع ذاته بوساطة ميكانيزمات معينة من شأنها أن تمنع التوتر لكى من أن يصبح واقعا . فاذا لم ينجح خط الدفاع فى منع التوتر وظهرت أعراضه على أعضاء الجماعة . يظهر خط الدفاع الثانى الذى يضع الاستجابات المترتبة على هذا التوتر فى قوالب تأخذ طابع النمط الاجتماعى للسلوك بماله من قدرة على توقيع الجزاء على المخالفين . وهنا يظهر خط دفاعى ثالث مرتبط بالضرورة بالخط الثانى .

---

(١) الميكانيزم هو بناء أو نمط محدد من السلوك يعمل على اعداد الفرد أو الجماعة للقيام بفعل معين ، ومن أمثلته الافعال المنعكسة للكائن الحى واتجاهات الاشخاص ولغة الجماعة وعاداتها الشعبية وأساطيرها ونظمها .

وينكون من الترتيبات التى تجعل الاستجابات غير المقبولة اجتماعيا صعبة جـدا أو باهظة من حيث نتائجهـا ، وفى كلمات أخرى يقـول المؤلفـان ان كل توتر لا يمكن أن يتجنب فى كل نسـق اجتماعى ، بل لا زالت هناك طرق لمنع الناس من الوقوع فى الانحـراف وتشجيعهم لتصريف توترهم عن طريق استخدام صمامات للأمن يقرها المجتمع. ومع ذلك لا تصلح الخطوط الثلاثة السابقة لرفع الانحراف عن النسق الاجتماعى ، الأمر الذى يفرض اللجوء الى خط دفاعى رابع : هـو سجن المنحرفين أو عزلهم أو حتى اعدامهم ، ويرى المؤلفان أيضـا أن مجرد منع الانحراف أو مصادرته على أية صورة لن يخلص المجتمع من مظاهر الانحراف المتعددة ولن يمنع أيضا المتحـرفين من معاوده السلوك الانحرافى المتعددة . ولهذا فانهما يقترحان خطا دفاعيا خامسا لاعادة تنشئة المنحرف اجتماعيا عن طريق العلاج النفسى أو الاجتماعى على سبيل المثال[1] .

وواضح أن بردمير وستفنسون يعرفان الضبط الاجتماعى من خـلال سبب وجوده ويركزان عـلى أن الضبط الاجتماعى يعـالج الانحراف فى المجتمع ولهذا يعددان الأساليب المختلفـة التى يمكن أن يستعان بها فى تقليل نسبة الانحراف أو فى منعه كلية ؛ وهما فى هـذا لا يختلفان كثيرا عن بقية من تعرضوا لموضـوع الضبط الاجتماعى فى علم الاجتماع . ذلك أن مناقشـة هذا الموضوع ترتبط ارتباطـا وثيقا بموضوع الانحـراف عن المعايير والمسـتويات والقواعد المتبعـة فى السلوك الاجتمـاعى .

(١) Bredemeier & Stephenson. The Analysis of Social Systems N. Y. 1962, PP. 146 - 147.

٢ — ويقول لندبرج Lundberg ان الضبط الاجتماعى عباره نستخدمها لنشير الى المسالك الاجتماعية التى تقود الأفراد والجماعات نحو الامتثال للمعايير المقررة أو المرغوبة ويذهب الى أن أنماط السلوك الاجتماعى الكبرى ذات الطابع الدائم العام (النظم الاجتماعية) تعتبر نوعا من أنواع الضبط ؛ ويقول أيضا أن الحكومة من بين هذه النظم ، وهى التى يناط بها فى المجتمع الحديث مسألة الضبط الاجتماعى ؛ ويبدو الضبط الحكومى واضحا فى كثير من التنظيمات كأقسام الشرطة والمحاكم والمدارس والمسئولين عن لصحة العامة وهكذا . ولكنه فى هذا المقام يشير الى الدور الكبير الذى تلعبه الأنماط الاجتماعية كالعادات الشعبية والبدع والعرف والرأى العام وغير ذلك فى الضبط الاجتماعى ؛ ويرى كذلك أن الضبط الاجتماعى كموضوع وأدواته المختلفة كوسائل والتى تعمل على امتثال للمعايير الاجتماعية . يكون عرضه للتغير وخاصه عن طريق ما سماه الاختراعات الاجتماعية[1] .

ونلاحظ هنا أن لندبرج يوسع مفهوم الضبط الاجتماعى بطريقة تختلف عما ذهب اليه علماء علم الاجتماع . ولا يرجع ذلك الى ابرازه للدور الكبير الذى تلعبه المنظمات الحكومية فى توجيه السلوك الاجتماعى فى المجتمع الحديث ، بل لأنه يجعل الضبط الاجتماعى وسيلة لمنع الحروب ولضبط الزيادة السكانية فى المناطق المزدحمة بالسكان وللحيلولة دون زيادة الطابع المركزى لحكومة وما يترتب على ذلك من مظاهر بيروقراطية قد تعطل الأداة الحكومية ذاتها .

---

(١) Lundberg and others, Sociology, New york, 1948, PP. 720 - 721.

٣ ــ أما أجبرن ونيموف Ogburn and Nimkoff فيقولان ان بعض طلاب علم الاجتماع يستخدمون اصطلاح (الضبط الاجتماعى) بطريقة عامه جدا ؛ لوصف كل الوسائل التى تستخدمها الجماعة لتحقيق النظام الاجتماعى ؛ ويترتب على هذا الاستخدام أن العادات الشعبية وتقسيم العمل مثلا يمكن اعتبارهما من وسائل الضبط الاجتماعى . طالما أنهما يساعدان على استمرار الجماعة وتكاملها . ولكنهما يستخدمان فى معالجة موضوع الضبط الاجتماعى معنى محتلفا وأكثر تحديد من المعنى السابق ؛ فالضبط الاجتماعى فى نظرهما عباره عن العمليات والوسائل التى تستخدمها الجماعه لتضيق نطاق الانحرافات عن المعايير الاجتماعيه . ويترتب على هذا المعنى أن العادات الشعبيه فى عمومها ليست وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعى فى مجتمع معين ؛ ولكن عدة شعبيه محدده كالسخرية يمكن أن تكون أحد وسائل الضبط الاجتماعى . اذا استخدمت لكبح جماح المنحرف ورده الى طريق الجماعة .

٤ ــ ويختلف تعريف جونسون Johnson عن التعريف الأول لأن كلا التعريفين مستمد من تولكوت بارسونز للضبط الاجتماعى . الذى يتكون لضبط عنده من كل الميكانيزمات التى تعارض الاتجاهات الانحرافية . أو تصادرها سواء بمنع الانحراف الظاهر أو باجتثاث عناصر التأثير أو الاثارة التى تميل نحو الانحراف من حالة الكمون الى الواقع[1] .

المدخل السوسيولوجى لفهم الضبط الاجتماعى :

يرى بعض علماء الاجتماع أن موضوع الضبط الاجتماعى لايختلف

---

(1) Jodnson. sociology London, 1961, PP 553 - 554.

كثيرا عن موضوع التنظيم الاجتماعى ، ومن ثم فان مناقشةهذا التنظيم يمكن أن تغطى المسائل التى تعود الباحثون على ادراجها ضمن موضوع الضبط الاجتماعى ، كما أن غيرهم من أمثال جورج جرفيتش يعتقد أن أنواع الضبط الاجتماعى كالظواهر الثقافية مثل الدين والقانون والفن والمعرفة والتعليم ، التى يجب أن نفصلها عن وسائل الضبط الاجتماعى التى هى الظواهر الاجتماعية كالجماعات والمجتمعات . ولذلك نرى أن اعتبار الضبط الاجتماعى نوعا من التنظيم الاجتماعى قد يكون اعتبارا وجيها ، لكن النظر الى الضبط كما يريد جرفيتش لا يعطينا عمقا فى فهم هذا الموضوع الهام . لأنه فى واقع الأمر يفصل بين ما هو ثقافى من الضبط الاجتماعى وبين ما هو اجتماعى : وقد سبق أن ذكرنا أن الدراسة فى علم الاجتماع سواء بالنسبة لهذا الموضوع أو غيره ، تقوم على النظر الى الدقيقة الاجتماعية من زوايا ثلاث مترابطة هى المجتمع والسياسة والاقتصاد . ولذلك فالضبط الاجتماعى باعتباره جزءا من هـذه الحقيقة الاجتماعية يجب أن يدرس بهذا المفهوم . فالأشخاص هم الذين يكونون محل الدراسة لمعرفة مدى امتثالهم للمعايير والقيم . ولا يمـكن أن تتم الدراسـة الا اذا لاحظنـا هـؤلاء الاشخاص فى تفاعلهم داخل جماعات أو مجتمعات . كذلك لا يمكن أن يستقيم فهمنا لطبيعة سلوك هـؤلاء الاشخاص . الا اذا كانت لدينا معرفة محققة عن نمط الثقافة الذى يعطى هذه المعايير الاجتماعية غالبا معينا وأبعـادا خاصة يمكن أن نلاحظ خروج الأفراد عليها أو امتثالهم لها . ومن أجل هذا فاننا نعرض فى ايجاز لمجموعة من الحقائق الاجتماعية التى تعتبر شروطا أساسية لفهم عمليات الضبط الاجتماعى وأساليبه المختلفة بغض النظر عن المكان الذى نلاحظ فيه هذه الظاهرة .

١ ــ من المسائل المعروفة فى علم الاجتماع أن الجماعة الانسانية

تعتبر عوه محافظة بطبيعتها ، فالجماعة مثلا تحافظ على حقوق أعضائها، ولذلك فن اعتداء عضو على آخر يقابل من الجماعة بعدم الرضا ، الذى مد يصل فى كثير من الأحيان الى عقاب المعتدى ، ومثال ذلك أن بعض الجماعات تحرم السرقة من داخلها على الأعضاء ، بينما قد تسمح لهم بأن يسرقوا من خارجها ؛ وقد أستنتج علماء الاجتماع من ذلك أن الجماعة الانسانية تقوم كمدافع ضد العدوان الذى قد يقع على بعض أعضائها .

ان فكرة الجماعة نفسها كمشكلة لسلوك أعضائها تتضمن فكرة القهر أو الالزام الجماعى ؛ ولذلك فالجماعة لاتوجه السلوك فحسب ، بل انها تحدده وتنظمه أيضا ، وقد برزت هذه الفكرة منذ زمن بعيد على دور كايم الذى قال أن جوهر الحياة الجمعية هو فيما تمارسه من قهر أو الزام على الفرد .

٢ ـ الامتثال للمعايير الاجتماعية هو الهدف الذى يسعى اليه القهر الاجتماعى ، ذلك أن الفرد لا يستطيع أن يتراجع أو أن يدير ظهره للقيم أو المعايير السائدة فى جماعته لأنه يخشى من عواقب الانحراف ؛ كما أن الفرد المنحرف يعلم أن عدم امتثاله يؤدى الى عدم الترحيب به فى أى جماعة أخرى ؛ ولذلك يفكر مرتين قبل أن يستمر فى السلوك الانحرافى .

٣ ـ الجماعة تصادر الاختلافات المتطرفة ذلك لأن المعايير الجماعية هى فى واقع الأمر مستويات نضعها لتكون حدودا لا يتعداها الأعضاء ومع ذلك فقد تظهر فى أغلب الجماعات أنواع من ليوتوبيا تعتبر فى واقع الأمر انحرافا عن المعايير الموضوعة وهنا نلاحظ أن الانحراف اذا كان

بسيطا فلربما تجاهلته الجماعة ، أما اذا وصل الى درجة يهدد استقرار الجماعة أو تكاملها فان العقاب الذى يتلقاه المنحرف فى هـذه الحالة يتناسب مع الجماعة لخطورة الانحراف نفسه عليها .

٤ ــ كل جماعة تضع حدودا للتسامح عند الاعتداء أو الانحراف عن المعايير المقررة ، وهذا راجع الى أن هذه المعايير عبارة عن مقاييس على درجة كبيرة من الاكتمال من الصعب أن نحققها فى الواقع ؛ ولهذا يصبح التاسمح أمـرا طبيعيا يتوضع عليه أفراد الجماعة . ويتوقف التسامح على طبيعة الموقف الاجتماعى . وعلى مركز الشخص وسمعته . وكذلك على نمط السلوك المتضمن . وهناك عدة اعتبارات يجب أن تكون فى الذهن عند النظر فى حدود هذا التاسامح ومن أهمها :[1]

أ) التقاليد الاجتماعية قد تسمح فى مجتمع بتسامح لا يسمح به مجتمع آخر . وهذ يفسر اختلاف المعايير والمبادىء الاساسية التى توجه النظام الاجتماعى أو تحدد ايديولوجيته . ولذلك فان السلوك البورجوازى فى المجتمعات الاشتراكية يعتبر انحـــرافا عن المعايير الاجتماعية ؛ ومن ثم لا يكون محلا للتسامح .

ب) كلما زاد اللاتجانس فى مجتمع زادت حدود التسامح اتساعا . وهذ راجع الى أن المجتمع المترامى الأطراف تتعدد فيه الثقافات الفرعية وتتنوع فيه الجماعات وتختلف بناء على ذلك أنماط الشخصيات . الأمر الذى يؤدى الى وجود عدد كبير من مستويات السلوك المتمايزة ولهذا لايجد المجتمع مناصا من توسيع نطاق التسامح . والا انقلبت جماعات

---

(١) Ogburn & Nimkoff, Ahanbdook of Sociology, London, 1960 PP, 174 - 183.

المجتمع على نفسها وحل الصراع محل التنافس والتعاون . أما عندما تكون المجتمعات البدائية أو الصغيرة أقل تسامحا . فان هذا يرجع الى أن المعايير الاجتماعية فيها واحدة تفرض التشابه على أعضاء المجتمع . ومن ثم كان الانحراف أمرا يلاحظه الجميع وتشتد له حساسية المجتمع وغالبا مايعاقب عليه بصرامة .

حـ) كلما زاد التحضر فى المجتمع زادت أهمية مؤسسات الضبط الاجتماعى الرسمية على حساب الوسائل القديمة التى كانت تستند الى العادات والعرف . ولذلك نعتبر أن زيادة الالتجاء الى الشرطة والمحاكم فى المجتمع القروى علامة من علامات التغير الاجتماعى فيه ، لأن القاعدة القديمة فيه كانت تمنع الالتجاء الى الغير فى فض النزاع أو مصادرة الانحراف سواء فى الوحدات الصغيرة المكونة للقرية أو فى مجتمع القرية ككل .

د) يقول بعض علماء الاجتماع أنه كلما زادت مرتبة الفرد الاجتماعية كان أكثر حرية ؛ أى أنه يكون فى استطاعته الاختلاف مع المعايير الاجتماعية دون أن يتعرض للجزاء الذى يتعرض له من هم أقل منه مرتبة ، ومثال ذلك أن القرويين يكونون أقل حرية فى الخروج على المعايير ، وكذلك الطبقات محدودة الدخل أى قليلة الثقافة ، بينما لايكون الأمر على هذا النحو عند الطبقات الأعلى دخلا والاكثر ثقافة .

هـ) مهما زادت حرية الفرد نتيجة للمرتبة الاجتماعية الكبيرة التى يتمتع بها ، فانه لا يستطيع أن يخالف التوقعات الاجتماعية والمعايير الى اى حد . فقد يسمح له بمخالفة لرأى العام ، أو اعتناق مبادىء غالبية أعضاء المجتمع ، ولكنه لا يسمح بارتكاب المحرمات التى تعتبر مخالفات خطيرة فى كل المجتمعات .

و) كل سلوك مخالف للعرف غير متبول فى أى مجتمع • ومثال ذلك أن الجماعة لا تسمح لأحد فى عذه الايم أن ينادى بالعودة الى الرق مثلا • وليس العرف عاملا سلبيا دائما يمنع الفرد من هذا أو ذ ك • بل انه يكون عاملا ايجابيا فى عدد من الحالات • ومثل ذلك أن العرف كان يفرض على الرجل حماية المرأة • ولا زال الرجل فى عدد من المجتمعات مسؤولا عن سلوك زوجته أو أخته • ففى حالات الانحراف عن قواعد السلوك الذى يتقبله المجتمع يمكن أن يوقع العقاب الذى قد يصل أحيانا الى درجة القتل •

ميكانيزمات وقف التصدع والتوتر المؤدى الى الانحراف :

اذ ظهر فى الموقف الاجتماعى أى علامة على قرب حدوث الانحراف نتيجة التصدع فى مراكز الأفراد أو فى أدوارهم . فمن من الممكن التدخل عن طريق أحـــد ميكانيزمات الضبط الاجتماعى لتلافى هذا التصدع وتخفيف التوتر والعودة بالموقف الاجتماعى الى وضعه الطبيعى • وهناك ثلاث ميكانيزمات أساسية فى هذا المجال نتعرض لها على النحو التالى .

١ ــ **العزل** : هو العزل البنائى للمراكز والأدوار لمنع التصدع عن طريق فصل المصادر الكامنة للصراع المتضمنة فى المركز والدور الذى يقوم به الفرد والوظيفة الرئيسية لهذا العزل منع الناس من أن يواجهوا توقعات متعارضة فى وقت واحد . ويمكن الوصول الى هذا العزل بطرق ثلاث :

أ) قد تقسم الثقافة الزمن الى فترات مختلفة بالاضافة الى المراكز المختلفة التى تكون للفرد • ولذلك اذا شغلت هذه المراكز فى وقت واحد كان احتمال ظهور الصراع عند الفرد كبيرا • ومثال ذلك أن الفـرد فى

لمجتمع المحدث قد يكون ابنا وأبا ومديرا وعضوا فى ناد أو عملا فى جمعية خيرية •ومن الطبيعى أن يقسم وقته للقيام بالأدوار التى تصاحب هذه المراكز فاذا لم يحسن التوقيت لكل مركز وما يصاحبه من دور وقع فريسة الصراع ومن أجل هذا كان العزل بمعنى عدم خلط الأدوار بالمراكز أو العكس مؤديا الى القضاء على التصدع فى مهده •

ب) وكذلك يمكن القضاء على الصراع الكامن أو احتمالاته عن طريق تقسيم المكان • فالانتقال من مجموعة من الاتجاهات والمعتقدات الى مجموعة أخرى يمكن أن تكون عملية سهلة ، اذا أمكن عزل كل مجموعة عن الأخرى مع ما يصاحب كل منها من ملابسات وظروف • ومثال ذلك أن الفرد قديكون متعدد الجوانب أى أنه قد يكون كاتبا وفيلسوفاومتديناء ومن غير شك أن لكل حالة ظروفها واتجاهاتها • وليس على الفرد لكى يتجنب الصراع الا أن يخصص لكل نشاط مكانا محددا ، حتى لايكون « كل نشاط » فى كل مكان يذهب اليه •

د) كما أن عـزل المتصلين بالدور ، وخصوصا اذا كانوا مختلفين باختلاف الأدوار . يمكن أن يقضى على الصراع فى مهده • ومثال ذلك أن الطالب يجب أن يفصل بين شخصيته التى يكون عليها مع من يحب . وبين شخصيته عندما يكون مع أستاذه . وكذلك شخصيته عندما يكون مع والديه • ذلك لأن خلط هذه الشخصيات جميعا فى دور واحد ربما أدى الى صراع يمكن أن يكون طريقا للانحراف • ومثال آخر على ذلك . الرجل الذى يتزوج من سيدتين . يلعب دورين مختلفين • لاختلاف المتصلين بكل دور • ولذلك فانه يقضى على الصراع بعزل الزوجتين كل فى مسكن مستقل ويقسم وقته بينهما •

ويلاحظ أن العزل البنائى يمكن أن يستخدم كضابط اجتماعى فى

مواقف أخرى • ومثال ذلك أنه اذا وجد عدد من الأشخاص يتعرضون فى موقف معين لتصدع واحد ، فان عزل كل منهم عن الآخر ، يقطع عليهم خط الرجعة عن طريق تذويب القوى التى توجد بينهم ، فتقلل من دوافع الانحراف •

٢ ــ **المنع** : هو أحد الوسائل التى يستعين بها الضبط الاجتماعى على تجنب التصدع والتوتر الذى قد يترتب على عدم الاتساق بين المراكز والأدوار ، ويعنى المنع هنا « العزل الرمزى » للزمن والمناسبات أو الشركاء ، ولما كان من الصعب أو المستحيل فى كثير من الأحيان عزل المراكز أو شركاء الدور لكف الصراع ، فانه يلزم فى هذه الحالة الركون الى ميكانيزم آخر لتقوية المراكز السائدة فى علاقة معينة ، واخضاع كل المراكز الأخرى له • والمنع لايمنع من التفاعل مثل العزل . وخاصة بين شركاء الدور الذين يحتمل أن يتصارعوا . وفى الغالب يسمح المنع للمراكز التى يحتمل أن تتصارع من أن تقوم بأدوارها فى وقت واحد • ومثال ذلك أن الاختلاف بين العزل والمنع يظهر عندما تنظر فى قواعد الجنس عند من يرتبطون عن طريق الدم أو الزواج . ويكون من المحرم على بعضهم أن يتزوج البعض الاخر • فان تنفيذ هذا التدريم يتم عن طريق فصل الرجال عن النساء فيزيائيا . ولكن هذا الفصل لا يمنع من تفاعلهم وأتصالهم على مستويات مختلفة ومتعددة فيما عدا الأتصال الجنسى •

٣ ــ **الأسبقية** : ومن الوسائل التى تستخدم فى منع التصدع والتوتر ما يقال له «أسبقية المركز النظامية» ذلك أن التحديد الاجتماعى الراسخ للطالب المكز التى يجب أن يكون لها الأرجحية والافضلية . تخلص الناس من النضال فى سبيل الوصول الى قرار ولهذا يسبب الصراع أقل قدر ممكن من الصعوبات لأن الناس يستطيعون تقديم بعض

مطالبهم على غيرها مستندين فى ذلك الى القانون أو الى ما تشير به نظم المجتمع . ومثال ذلك اذا تساهدت روجة زوجها يقوم بعمل غير مصرح به ، فهل لها أن تنحرف عن الولاء لروجها وتشهد ضده ؛ أم أن عليها أن تبقى صامتة فتنحرف عن مركزها كمواطنة ؟ القانون الأنجلو أمريكى يعطى الأسبقية لمركز المرأة كزوجة على مركزها كمواطنة ، ولهذا يعفيها من الشهادة ضد زوجها . واذن كلما كانت المطالب مرتبة بحسب أهميتهابطريقة مقررة أسهمت فى خفض حدة الصراع الذى يمكن أن ينير كوامن الانحراف عند الفرد ، وخاصة عند الاختيار بين هذا المطلب أو ذاك .

تطوير التصدع أو التوتر وسياسته :

عندما يفشل البناء فى وقت التصدع أو التوتر ، ويظهر الاحباط والتوتر فى الواقع فانه من الممكن منع المنحـــرف من الاسترسال فى الانحـــراف عن طريق تمكينه من التخلص من التوتر بطرق مقبولة اجتماعيا . ويتضمن هذا الاجراءما يطلق عليه اسم « تطويع التصدع أو التوتر وسياسته » ويأخذ هذا الاجراء طابعا نظاميا بواسطة طرق متعددة أهمها : السلوك التعويضى وبدائل المركز . ولسوف نعرض لهما فى ايجاز على النحو الآتى :

١ ــ السلوك التعويضى : وهو ذلك السلوك الذى يمكن للناس من التخلص من التوتر . وهو متعدد الانواع بتعدد درجات القبولالاجتماعى المرتبط بكل نوع على حدة .

أ) النوع المفضل ثقافيا : وهو الذى يكون فى متناول أكثر الناس ومثال ذلك : أن العامل الذى يفشل من حيث مركزه المهنى ، يمكن أن

يجد اشباعا تعويضيا فى الدور الذى يلعبه فى اسرته • فقد يلقى التقدير فى قيامه بدوره كروج وكوالد ، فيعوض بذلك مايشعر به من خيبة وفشل متعلق بانخفاض مركزه فى عمله • وقد يكون العكس صحيحا بالنسبة للرجال . ومعنى ذلك أن العمل بالمركز التعويضى لبغطى الاحباط الذى يجده فى دوره فى الأسره • والمرأة الدديتة تجد تعويضا عن فشلها فى أن نكون زوجة أو أما حقيقية بالانخـــراط فى النشاط الاجتماعى أو السياسى •

ب) النوع المسموح به ثقافيا : ومعنى ذلك أن هذا النوع ليس مفضلا كالنوع السابق ووظيفة هذا النوع خفض التوتر الفردى دون زيادة استجابة المركز أو الوظائف الاجتماعية الأخـــرى • وهنا نلاحظ أن المجتمعات قد تسمح فى وقت ما بسلوك لا تسمح به فى وقت آخر . ولهذا كان لسلوك التعويضى من النوع المسموح به ثقافيا . متعلقـــا بالزمان والمكان • ومن أمثله السلوك المسموح به ثقافيا . ذلك النوع الذى يتجه الى اشباع الحاجات والرغبات المحبطة أو الهروب مـــن المطالب المتعارضة عن طريق اطلاق العنان للتخيل ويغذى هذا التمثيل وسائل كثيرة . مثل أحـــلام اليقظة وقراءة القصص ومشاهدة الصور المتحركة والاستماع المستمر للاذاعة ومشاهده التليفزيون وغير ذلك • ويتوقف قدر كبير من السماح بمثل هذا السلوك على مضمون هـــذه الوسائل . فقد تمنع الثقافة الاستمرار فى هذا السلوك اذ كان المضمون ممنوعا أو غير مرحب به •

جـ) النوع المتسامح فيه ثقافيا • وينطوى هذا النوع على عـــــدد من وجوه النشاط متعارضة رسميا ، ولكن القيـــام بها يتسامح فيـــه . ويمارس فى ظل ظروف ثقافية معينة • ومثل هذا النوع من الســـلوك

يقف على حافه الانحراف ، والتسامح فيه يكون الى الحد الذى لا يظهر على أنه أصبح يتكل خطرا على الجمـاعة أو على الأنماط الاجتماعية المقررة • ومن أمثلة هذا النوع من السلوك تناول الخمر والخشـونة وبعض العادات الجنسية والعربدة •

د) أما النوع الرابع وهو الممنوع ثقافيا ، فان الخط الذى يفصله عن النــوع السابق دقيق جـدا ، لأن التحول من المتسامح فيـه الى الممنوع سهل جدا • والامثلة على ذلك كثيرة ، فقديرتكبالمخمورجريمة ـ وقد ينقلب الهوس بالجنس الى قتل للنساء ••• وهكذا •

٣ ــ بدائل المركز : اذا لم يؤدى التعويض الكافى الى بناء مركز أو لا تسمح المراكز الأخرى بتعويض تام ، فان الأفراد يمكن أن يسمح لهم بالانسحاب من المركز الذى يؤدى الى التصـدع أو التوتر . وذلك فى سبيل نوع آخر من انشاط الامتثالى . ان السماح بالانسحاب من المركز يمكن الفرد من تجنب التوترات التى تترتب عليه كما أن ضرورة اتخـاد مركز آخر موافق عليه ثقافيا يضمن الامتثال ويمنع الانحـراف . وكلما كان الانتجـاء الى المراكز البديلة ممكنا . وفى الوقت نفسـه يسـمح للأفراد بالتحرك من مركز الى آخر . فان احتمالات الانحراف تقل الى الدرجة الأدنى •

ويعتبر الانتقــال من مركز الى آخـر من مميزات النســق المهنى المفتـوح ، وكذلك المكان الذى يسـمح بالتنقل بين أجـزائه المختلفه . فالناس لا يفرض عليهم مراكز معينــة أو أدوار معينــة مع شركاء لا يستطيعون التعامل معهم أو قد يسببون لهم تصدعات وتوترات تؤدى الى انحرافهم . بل ان النــاس فى الغالب يبحثون دائمـا عن المراكز

البديلة الى أن يجددوا واحدا منها يقضى حاجاتهم • أو يسمح بالتعامل مع شركاء أو رفقاء يستريحون اليهم •

وهناك ثمة خطر اجتماعى فى اعداد بدائل المراكز ، لأن النـــاس قد يتحركون من هـــذا المركز الى ذاك دون أن يكونوا مؤهلين فعـــلا لأى واحد منها من أجل القيام بالدور الذى يناط بكل مركز بطريقة حسنة • وينطبق هذا القول على ذلك العامل الذى ينتقل من عمل الى آخر ، أو الزوج الذى ينتقل من زوجة الى زوجة • أو الزوجة التى تعدد أزواجها فى فترات قصيرة المدى وينتبه المجتمع للخطر الذى يترتب على مثل هذه الحالات ، ولذلك يضـــع عقوبات أو حواجـــز لهذه الحركة تســـند الى المقومات النظامية فى المجتمـــع • حتى يكون لمثل هذا التحرك جـــديه واعتبار ومثال ذلك أنه اذ ازدادت حالات الطلاق فى مجتمع زيادة يمكن تفسيرها على أساس عدم حسن استخدام بدائل المراكز • فان المجتمع يقيم الحواجـــز التى تؤدى الى تقليل نسب الطـــلاق وذلك عن طريق تصعيب اجـــراءاته أو احالة الأمر على جهـــات من وظيفتها أن تفحص الأسباب الجدية وراء طلب طلاق • وتحاول فى نفس الوقت أن تجعـــل تكاليف الطـــلاق باهظـــة •

ويجب أن نلاحظ هـــنا أن بدائل المراكز يمـــكن أن تؤدى الى نفس التوتر والتصدع الذى تؤدى اليه المواقف الاحباطية • اذا لم يكن عند النـــــاس مستويات محددة تمكنهم من الحكم على حاجاتهم • وبذلك يكون الفـــرد الذى لا يعـــرف ما يريد واقعا تحت توتر • لأنه فى هـــذه الحالة لا يقوم بأى دور يمكن التعرف عليه • وخلاصة القول أن تعـــدد المراكز والأدوار فى المجتمع يمكن أن يكون وسيلة من الوســـائل التى تخفف من حدة الانحـــراف الذى يمكن أن يتسبب عن احســـاس الفرد

بالعزلة أو بانسداد الطريق أمامه لتغير الموقف الذى سبب التوتر أو التصدع فى بادىء الأمـر •

ميكانيزمات الحصار والتعويق :

أن الوسائل السابقة التى عرضنا لها ، والتى تعتبر خطـوط الدفاع الاولى لمنع الانحراف أو لكبت مؤثراته ؛ قد لا يفلح فى القضاء عليه • ولهذا نلجأ الى الوسيلة الثالثة من وسائل الضبط الاجتماعى وهى منـع الانحراف من أن يصبح سلوكا اذا استطعنا أن نجعل مثل هذا السلوك صعبا أو باهظـا •

١ ــ تعسير الانحراف : ومعناه أنه فى سـبيل ضمان الامتثـال على الرغم من المؤثرات الانحرافية . نقيم مواقفا تمنع تكيف ، المنحرف واستمراره فى سلوكه لأن الأمر فى هذه الحـالة سيكون صعبا ؛ وحتى اذا ظهر الانحراف فى الواقع فانه سيكون عديم التأثير نسبيا • ويكون الجزء السلبى هنـــا الذى يظهر فى عـدم الرضا عن الانحـــراف وامـــكانية قهـر المنحـــرف . من العـــوامل التى تهيـــى، الفرصة وتمهد الطريق امام الامتثال . ومن نتائج هذه الميكانيزمات أن الناس يمتثلون بالرغم من أنفسهم •

٢ ــ بهاظة الانحراف : ومعناه أن الناس قد يبتعدون عن السلوك الانحرافى اذ كانت تكاليف الانحراف أعلى من تكاليف الامتثال . ولعـل هذا هو أحد الأسباب الذى من أجله لا يكون العقاب مناسبا للجريمـة فى كل الأحوال ، ويقول جورج هومانز George Homans ان عـددا كبيرا من وسائل الضبط التى تعمل بطريقة غير رسمية فى أى جمـاعة اجتماعية تعتبر نتيجة لطبيعة تنظيم الحياة الاجتماعية ؛ ذلك أنه لما كان

التساند و لتبادل متضمنا فى تقسيم العمل فى الجمعه ، وتجد الحاجات المكمله وسائل اشباعها عن طريق أنماط التفاعل المقررة ، فان الخـــروج على مثل هذه التنظيمات والقواعد يقابل من غير شك بالمقاومة .

وترجع هذه المقاومه الى أن التغير فى النمط المقرر حين يتسبب فيــه عضو واحــد من أعضاء الجمــاعة . فان تأثير هــذا التغير يسرى الى الأعضاء الآخرين فى تلك الجماعه . ولذلك فان المنحرف فى هده الحالة يضطر الى الامتثال لأن الجماعة تبادر بحرمانه من مراكزه وأدواره التى كان يشغلها أو التى كان يسعى أو التى كان من المحتمــل أن يشغلها فى المســـتقبل .

ولعل اهتمام هومانز بوسائل الضبط غير الرسميه ترجع الى أنه كان يحلل جماعات صغيره وبسيطه التركيب نسبيا . ولكن المجتمع الحديث لا يمــكن أن يكف المنحــرف أو أن يمنعه بحرمــان المنحرف من السـلع والخدمات . أو بتهديدبحرمانهمن مراكزه وأدواره عن طريق الجماعه التى ينتمى اليه نظرا لاتساع نطاق المجتمع الحديث من ناحيه ولتعدد أنماط السلوك المقره من ناحية أخرى . ومن ثم فان فاعلية عدم الرضا الاجتماعى كوسيله من وسائل الضبط تقل بالضروره . ونحن هنا لا ننكر أهميــة عدم الرضــا الاجتماعى وانما ننيط به دورا جــزئيا فى منــع الانحــــراف .

ويلاحظ أن المجتمعات الحديثة تعتمد اعتمادا متزايدا على وسائل الضبط النظامية التى تظهر فى الجيش والمدرســة والمصنع والجماعات المنظمــة التى يكون لكل منها وســائلها فى الضبط التى تتنــاسب أنماط السلوك فيها والأهداف التى تسعى اليها . كما أن المجتمع بصفة عــامه

يعتمد على القانون الذى يضع القوعد العامة لضبط المظاهــر العامة من سلوك الأفر د بغض النظــر عن انتماءاتهم الجمــاعية ، ولهذا يعتبــر القانون فى المجتمعات الحديثة من أهم وسائل الضبط الاجتماعى وأكثره عمومية وأشدها الزاما وأكثرها فاعلية فى منع الانحراف وفى الوصــول الى السلوك الامتثالى بصفة عامة .

٣ ــ **أهمية القانون** : عندما يكون المنحرف من وجهة نظــر الرأى العام غير قادر على أظهار انحرافه فانه مع ذلك يظل متربصا بالانحراف. ولذلك يجب أن يبعد عن مسالك الانحراف عن طريق التهديد بالعقــاب لبدنى أو لسجن أو النفى أو الاعدام . وتكون مثل هذه الوسائل فى الضبط الاجتماعى بين الجماعات الثانوية نظامية . بمعنى أنها تحــدد فى شكل ميكانيزم رسمى يسمى القانون . وعندما يصبح القانون منطوياعلى جميع الميكانيزمات التى تؤهله لمنع الانحراف وعقابه ؛ فانه ينطــوى بالضرورة على مراكز من شأنها التحرى عن المنحرفين والحكم عليهم وعقابهم . وكلما زادت قواعد القانون دقة زادت ضرورة التخصص فيه لمواجهة كل أنواع الانحراف والمنحرفين .

ولما كان القانون ينطــوى على العقاب ؛ فانه يكون عــاملا كافا عن الانحرف وله فاعلية فى ظل أربعة شروط هى :

أ) يجب أن يكون العقاب قاسيا بدرجة كافية لبعيد التوازن بهدف الوصول الى الامتثــال .

ب) يجب أن يكون مباشرا وفوريا بدرجة كافية ليربط فى الأذهان العلاقة الوثيقة بين العقاب وبين الانحــراف .

ح) يجب أن يكون واحـــدا نسبيا ، بمعنى أن يطبق على جميـــع الأشخاص الذين يرتكبون انحرافا معينا •

د) يجب أن يكون مؤكدا وموثوقا به لتصبح للشروط الأخـــرى فاعلية محققـــة •

ولما كانت هذه الشروط متساندة وبتوقف تطبيقها على اعتبـــارات متعددة يتعلق بعضها بالبعض . فانه من الصعب أن نحدد الفاعلية النسبيه لأى منها أو امكان تطبيقها جميعا الى أقصى درجة من درجات الكفاية•

وخلاصة القول أن الضبط الاجتماعى ضرورى لمعالجه الفشـــل فى التنشئة الاجتماعية ؛ كما أنه من ناحيه أخرى يشحذ هممهم أولئك الذين تعلموا دروس هذه التنشئة جيـــدا . ويلاحظ أن العمليات الرئيســـيه المتضمنة فى التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعى واحدة تقريبا.وعلى الأخص الثناء واللوم والمكافأه والعقـــب على السلوك الذى يحـــوز الرضى أو لا يحوزه على التوالى •

وكما رأينـــا من الدحيل السابق لميكـــانزمـــات الضبط الاجتماعى . نستطيع أن نقول ان الجزاءات من ثلاثه أنواع : جزاءات فيزيائيـــة واقتصادية ونفسية اجتماعية ؛ ويلاحظ أن الانسان يستخدم الجزاءات النفسية الاجتماعيه أكثر من استخدامه للجزاءات الفيزيائية لأنه كائن ثقافى فى المحـــل الأول • وتقوم اتصالاته مع الآخـــرين على الرموز . ونحن لا نستطيع أن نفصـــل هذه الأنواع الثـــلاث من الجـــزاءات فى الواقع • لأنها مرتبطة بطرق متعددة ؛ ولهذا قد يحكم القاضى بالغرامة أو قضاء عدة أيام فى السجن ، ومن المسائل الهامة التى يجب ألا تغيب عن بالنا أن الضبط الاجتماعى يستخدم العقاب ؛ ولكن العقـــاب يكون

أشد وقعا على النفس فى حالة الانحراف من المكافأة فى حالة الامتثال ، ومثال ذلك أن العقاب الفيزيائى لا يمكن مقارنته بالمكافآت المادية . فالتشد على اليد أو القبلة أو العناق علامات على الرضى ولا تتضمن مسرة فيزيائية يمكن أن تقارن بالألم الفيزيائى عند العقاب البدنى .

فاعلية الضبط الاجتماعى :

ناقش عدد من المؤلفين موضوع الأثر الذى تتركه وسائل الضبط الاجتماعى فى الحصول على مزيد من الامتثال داخل الجماعة أو المجتمع، وقد ساقوا فى هذا الصدد أمثلة عديدة تؤيد اتجاهاتهم المختلفة .

ويمكن أن نحصر هذه الاتجاهات فى اتجاهين أساسيين :

الأول : أن فاعلية الضبط الاجتماعى تتوقف على أدواته المختلفة ، أى أنه كلما زادت هذه الأدوات نفاذا الى الأفراد واصطبغت بالطابع الرادع فى أكثر الاحيان . ظهرت آثار الضبط الاجتماعى فى التقليل من نسب الانحراف وخاصة ذلك النوع الذى يكون فيه اعتداء جسيم على المعايير الاجتماعية ذات الطابع العام ، ويدعم أنصار هذا الاتجاه موقفهم بقولهم أننا نريد وسائل ضبط فى المجتمع الحديث لها قوة القهر والالزام التى كنت للوسائل العرفية فى المجتمعات القديمة أو البسيطة .

وواضح أن هؤلاء يؤكدون على أهمية القانون وضرورة توسيع نطاقه وتحديد قواعده بحيث يكون صالحا لمواجهة أى أنحراف مهما صغر فى المجتمع رعاية للنظام والامتثال .

والثانى : ذلك الاتجاه الذى لاينكر أهمية وسائل الضبط الاجتماعى فى الوصول الى درجة من الامتثال عالية ، ولكن مؤيديه يرون أن الفاعلية

النهائية للضبط الاجتماعى تتوقف على طبيعة الجماعة من ناحية ، وعلى نمط التنشئة الاجتماعية من ناحية أخرى . ولذلك يحاولون أن يركزوا أنظارهم على الظروف الجماعية التى قد تؤدى الى الانحـــراف أو الى الامتثال ومثال ذلك قولهم :

انه كلما كانت الجماعه محببه الى الفرد أزدادت فاعلية وســـائل الضبط الاجتماعى فى رد الفرد الى طريق الجماعة المرسوم ؛ ومثال ذلك أن أحد عوامل انحراف الاحداث ترجع الى أن الحدث لا يتطابق مـــع الدبه . ومن ثم لا يقدر عضويته فى جماعته الاسرية ؛ لأن الأب هـــو رمز السلطة وعندما يعارض الطفل أباه فانه غالبـــا ما يعارض كل رموز السلطة الأخرى مثل الشرطة والقضاء وحراس السجون . وربما كانت معارضة الحدث لو لده تعدت طريقه تجعل شعور الطفل يتحول بحسه عامة الى نوع من الاحساس بأن المجتمع كله يقف ضده ، ومن ثم تنمو عـــده اتجاهات العصيان ويصـــبح متأثرا بالرغبـــه فى الانتقام . كذلك تتوقف فاعليه الضبط الاجتماعى على استقلال الجماعة بمعنى أنه كلما زاد استقلال الجماعة قلت فرص الانحراف . وزادت فاعلية الضبط . وقد دلل أنصار هذا الاتجاه على قولهم هذا بدراسات مقارنة أجريت على عدد كبير من الجمـــاعات والمجتمعات المحلية تمثـــل ثقافات مختلفة وتتدرج فى درجة استقلالها . كما أنهم وجدوا أيضا نتيجة لدراساتهم لعدة جماعات مختلفة البناء والوظيفة فى مجتمـــع معين : أن الاوامـــر المتعارضة أو التوجيهات غير المتناسقة تؤدى الى العصيان أو الإدبلاط وفى هذا المقام تبينوا أن الأوامر ذات الطابع الايجـــابى والمتناقضة فى الواقع تؤدى الى زيادة نسبة العصيان ؛ كما أن الأوامر السلبية تؤدى الى الكبت والى المظاهر العصبية .

ان كلا الاتجاهين الســـابقين لا يصلح كل منهمـــا على حدة لبيـــان العوامل الاساسيه التى من شأنها أن تؤدى الى فاعلية أكثر فى وسائل الضبط الاجتماعى . ذلك لأن الاعتماد على مجرد الوسائل للوصول الى الامتثال داخل الجماعة دون معـــرفة بطبيعتها يؤدى الى عدم ادراك الأداة المناسبة لانحراف معين أو لجماعة بعينها .

كما أن الاتجاه الآخر يركز اهتمامه على التنشئة الاجتماعية وطابع الجماعة ينسى شيئا هاما ، وهو أن عمليات التنشئة الاجتماعيه نفسها تعكس درجـــات متفاوتة من الضبط الاجتماعى ، وأن بنـــاء الجمـــاعة ووظيفتها يتضمن بالضرورة طـــريق الوصول الى أهدافهـــا وأسلوب الدفاع عنها ووسائل تذليل الصعوبات التى تقف فى وجهها ، وهى كلها من غير شك أساليب فى الضبط الاجتمـــاعى .

وحقيقة الأمر أن فاعليه الضبط الاجتماعى تتوقف على مزج دعاوى الاتجاهين معا ، ويتأيد هذا بوضوح فى المجتمعات الحديثه التى تجعل من القانون أو نصوصـــه من تعديلات أنما يتم لمواجهة التغـــيرات التى تحدث فى الجماعات المختلفة المكونة للمجتمع والمشرع الحديث يضع فى اعتباره دائما ضرورة استقراء الظـــروف الاجتماعية والاقتصـــادية والسياسية ليكون لتشريعه فاعليه . ومن الأدلة على ذلك أن كثيرا من التشريعات ولدت ميتـــة لأنها جاءت غـــير معبرة عن طبيعة الاحـــوال الاجتماعيه وغير متمشية مع حقيقة الظروف التى وضعت من أجلها .

المتضمنات الاجتماعية للضبط الاجتماعى :

من المناسب هنا كمـــا يقول أجبرن ونيمكوف أن نشـــير الى بعض النتـــائج التى تترتب على الضبط الاجتمـــاعى ؛ لأنها تلقى مزيدا من

الضـوء على عـلاقة الجماعة بالفرد من وجهـة نظـر أدوات الضبط الاجتماعى .

١ ــ يحظى المنحرفون باهتمام الجماعة أكثر مما يحظى الممتثلون. ذلك أن الجماعة تشغل بمن يعتدى على المعـايير أو أن يتنكب الطـريق السليم أكثر من انشـغالها بالأشخاص العاديين . والامثـله على ذلك عديدة فالطفل المشاغب يأخذ من وقت العائله واهتمامها أكثر من الطفل المتزن ، وكذلك الطالب الذى يحاول الخروج على نظام الجامعة ؛ ومن يتتبع مناقشة مجالس الكليات والجامعات يجد أن جزءا كبيرا من نشاط هذه المجالس يخصص لمعالجة مشاكل الطلاب المتخلفين أو المشكلين .

٢ ــ يندر أن يرتفع الفرد فوق مستوى جمـاعته ، ومعنى ذلك أن الجماعة تضـع الحدود وترسم الاطـار الذى يحدد مدى اختـلافات السلوك عند أعضائها . ولهذا يكون السلوك موافقا عليه اذا تم فى أى ناحية من نواحى هذا الاطار . أما اذا خرج عليه فان أعضاء الجماعه يحاولون رده ، وقـد عبرنا عن هذه النقطة من قبل بقولنا ان الجمـاعه الانسانية محافظة بطبعها ؛ ومع ذلك فان درجة التغـير فى السلوك لا تتأثر بالاختلافات فى معايير الجماعة فحسب . بل تتأثر بالدرجـة التى يطابق الفرد نفسه اليها مع الجماعة . كما أن درجة التغير هذه تتوقف أيضا على مبلغ القهر الذى تمارسه الجمـاعة فى سبيل امتثال أعضائها لها . وفى المجتمع الحديث قد ينتقل الفرد من جماعة الى أخرى سـعيا وراء اطارات أوسع للسلوك اذا تبين أن جماعته المفضلة قد ضاقت به .

٣ ــ الجماعة أحد الوسائل الفعالة لتغيير سلوك الفرد : ومعنى ذلك أن الأفراد الذين يظهرون حساسية شديدة لأساليب الجمـاعة فى

الضبط الاجتماعى يكونون أكثر استجابة للتغير اذا تم عن طريق هذه الجمـــــــاعة .

٤ ــ الجماعة ككل أكثر حثا على النظام وأشد فاعلية فى الوصول اليه من قائد أو زعيم محلى ؛ ويرجع ذلك الى أن الجماعة أكثر قـــدرة على فرض الضبط على سلوك أعضائها من فرد ينـــاط به سلطة ويوكل اليه هذا الضبط وجريا وراء تطبيق هذه الفكرة عمليا تعمل المدارس على المحافظة على النظام عن طريق اعطاء بعض وســـائل الضبط لعدد من التلاميذ ليراقبوا سلوك زملائهم ، وقد لوحظ أن التلاميذ يكونون أكثر استجابة لهذه القيادة الجماعية من زملائهم اذا قورنت باســـتجابتهم للسلطة المركزية التى قد يمارسها ناظر المدرســـة .



الفصل الثانى عشر

فهم المجتمع فى مفترق الطرق

مقـــدمة :

ان ما ســوف نقوله الآن كلمة ضرورية هى فى الواقع مجمــوعة انطباعات تتناول علم الاجتماع ككل ، وهذا الكلام لم يتبلور بعد ليرتفع الى مستوى النظرية الكاملة ، ولكنه وجهة نظر . ان علم الاجتمــاع بوضعه الحالى فى البــلاد الغربية يعتبر ثمرة من ثمار الرأســمالية ؛ وســلاحا فى يد الرجعية والامبريالية لمســاندة ايديولوجيــة معينة ولتحــويل الانظــار عن الابعــاد الحقيقيــة للنضــال الاجتمــاعى والاقتصادى .

ان لنا نتساءل بعــد التغييرات البنائية التى حــدثت فى مجتمعنا وامتدت الى القيــم والمفاهيم : أيظــل علم الاجتماع على صــورته الحالية أم ينبغى أن نواجهه لنغيره أو نعدله باعتباره أداة انهزاميــة بوضعه الحالى فى مجتمع اشتراكى يسعى الى تحقيق حياة أفضــل ؟ ان ما يأتينا من الغرب الاوربى ليس كلاما نهائيا له طابع المسلمات . بل يجب أن تكون لنا القدرة الخلاقة . وأن يكون لدينا شجاعة النقــاد البنائيين . أن نهدم بناءا قديما فقد كل مقوماته ؛ لنقيم بناء جــديدا يعبر عن الطابع الجديد لمجتمعنا ويترجم عن التغــيرات العميقة التى تحدث فى كل ميــادين الحيــاة .

حد حـ سر .. كايم معالم علم الاجتماع الغربي وملأه بكثير من المناقضات .

١ ــ محاولة تحديد الخواص الاساسية للظواهر الاجتماعية فطمس فعالية الانسان وجعله عبداً لمصير مجهول عن طريق ما سماه بخاصية التلقائية لظواهر المجتمع ، ومعناها أن الناس يخرجون الى العالم وهم لا يملكون ألا أن يكونوا ازاءه سلبيين يتقبلونه على علاته . ادن فالاقطاع والرأسمالية والفقر والبطالة أمور تلقائية علينا أن نقبلها لأن المجتمع سابق علينا لم نضعه ولا نملك القدرة على تغييره .

٢ ــ وقال أيضا ان الظواهر الاجتماعية جبرية أى أنهما سيف مسلط على رقاب الناس ويد ثقيلة تهوى على رؤوسهم وهم ليسوا الا صور متشابهة متكررة فى مرآة المجتمع .

والواقع أن المتأمل فى هاتين الخاصيتين يلمس أن دور كايم أراد أن يكبل الانسان بالأغلال ويعطل حركته فى سبيل تخطيط مستقبله . ويتوض كل احتمالات التغيير الثورى . لمصلحة من مثل هذا الكلام ؟ اننا تعلم جيداً أن المجتمع يمكن له بارادة قوية وعزم صادق ومجموعة من المناضلين المخلصين ؛ ألا يغير أبعاده ومستقبله فحسب بل يغير حركة التاريخ ، فكيف اذن تسكت على منطق دوركايم حتى الآن ؟ وكيف تسمح لآرائه أن تتسلل الى عقولنا فتفسد تخطيطنا وقيمنا وتعطل ارادة الانسان لاصلاح شئون المجتمع .

٣ ــ حاول أن يطمس معالم عقيدة الانسان وأن يحول الايمان الى مجموعة من الاجراءات والمخاوف ، وبذل كل طاقته المنطقية فى تأليه المجتمع . ان معظم كتب علم الاجتماع الأوربية الموجودة فى مكتباتنا

تقدم لنا دراسات تنطبق على الظـروف التى توجد فيها المجتمعـات الأوربية ، وهذه الظروف لا تتفق مع الظروف التى نحيـاها ، فالكتب الامريكيه مثلا تحاول أن تفهمنا أن الاسلوب الامريكى فى الحيـاة هو الاسلوب المثالى وأن الديمقراطية الامريكية هى التعبير الصحيح عن حرية الانسان وأن الطبقات المتصارعه أمر لا مفـر منه ، وأن هنـاك تمييزا بين البشر على أساس الجنس واللون . وأن هناك قيمـا كانت انحلالية فهى ملازمة للحياة فى المجتمع . كيف نقتنع بهذا الكلام وكيف يمكن نطبيقه على واقـع مجتمعنا رغم اختلاف التـاريخ والظروف والواقع الاجتمـاعى .

ان علم الاجتماع علم حقيقى . ولكن هناك فرق بين منطق لعـلم وحقائق العلم ، فمنطق العلم لا يختلف عليـه اثنان مهما كان لونهما وأيدبولوجيتهما . ولكن ابـراز حقـائق معينـه وربطهـا وتدليلها واستخراج نتائج معينة منها هو الذى يجب أن نتنبه له تماما .

من أجل هذا يجب أن تكون لدينا فى بلدنا الحقائق الخاصـه بنا والتى استخرجناها بأيدينا من واقع حياتنا وظروفنا ، وعن طريق هده الحقائق الواقعيه يمكن أن نخرج بتحليل علمى متصل بمجتمعنا . لقد آن الأوان لأن نطارد كل هذه التسلسلات الفكرية التى تهدف الى ربطنا بعجلة مجتمعات أخرى ، وآن الأوان أيضا لأن نجتمع لاخراج علم اجتماع شتراكى عربى ، أما متى يتحقق ذلك ومتى نتخلص من هـذا الاعتمـاد على حقـائق الغير فأمـر يتعلق باعادة تصـحيح موقف الدراسات الاجتماعية وتخطيطها فى مجتمعنا . فاذا كان لنا أن نشـير اشارة عابرة الى طريق الخلاص والوصول بالعلم الاجتماعى عنـدنا الى استخدامه فى سد ثغرات التخلف فاننا نرى ضرورة اعادة النظـر

فى هذه القسمه المتديرة بين العلوم الاجتماعية التى ثبتها فى أذهاننـــا علماء الغرب . فعلم الاقتصاد وعلم السياسة وعلم الاجتماع هـــم فى حقيقه الأمر علم واحد فلا اقتصـــاد دون سياسه ولا سياســـة دون اجتماع ، لأن المجتمع كل يتفاعل ولا يمكن أن نقسمه الى مناطق نفوذ .

ان المجتمع الذى نعيشه تتفاعل فيه القوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى آناء واحد . لا يمكن أن نفهم أهداف المجتمع دون أن نفهم الاتجاهـــات السياسيه وأن نكون على بينـــه من قدرته الحـــاليه والمستقبله فى الانتاج ، فاذا هبطنا الى مستوى الفرد فاننا لا نستطيع معرفه ظروفه الاجتماعيةأو النفسيه بمعزل عن قيمه ونظرتهللحياةوكفاحه من أجل البقاء . هذا لفهم لابد أن يعتمـــد على مقومات اجتماعيـــة وسياسية واقتصادية معا . ولهذا فاننا فى مجال الاجتماع لا يجب أن نذهب بالتفسير الى النطاق الضيق فنعزل السياسه والاقتصـــاد عن مجرى الاحـــداث الاجتماعيه . كذلك يجب أن نكون لعلم الاجتمـــاع القـــدرة على فهم الازمات والتصدعات والتحديات التى تمخضت عن التغير الاجتماعى وأن يكون عونا للتخطيط وعاملا ايجابيا فى التنميـــه الاجتماعية والاقتصـــادية .

محاولة لابد منها لتحديد المفهوم العلمى لدراسة المجتمع :

اذا كنا سنحاول محاولة صادقة فى اخـــراج علم اجتماع بالمعنى السابق فهناك ثلاث طـــرق :

١ ــ التثبت من المنهج ووضوحه فى الأذهـــان لنعرف المداخـــل والمخارج وننمى قوة النقد عندنا .

٢ ــ يجب أن نغـــير مضـــمون أدوات البحث (طـــرق البحث

الاجتماعي) وخاصه فيما يتعلق ببناء الاستمارات المتنـوعة من حيث موضوعاتها وأهدافها .

٣ ـ نذهب الى المجتمع باحثين لجمع أكبر قدر من البيانات التى تسمح لنا باعادة صياغة عـلم الاجتماع من جديد ؛ فالحقيقـة التى درسناها بأنفسنا هى المخلص لنا من كل التسللات التى تأتى داخـل كتب ضخمة ويقال أنها ثمرة الفكر الأوربى .

والمنهج فى علم الاجتماع هو المنهج العلمى سواء تناول الطبيعه أو الكائنات الحية أو ظواهـر العوالم التى من فوقنـا ولذا فالبحث عن خصائص المنهج هو النقطة الاولى فى بداية التعرض لهذا الموضوع .

لكن تثار هنا مغالطة يجب أن نتنبه اليها وهى أن الحقائق كحقائق لا صلة لها بالعلم بمعنى أن العـلم مجموعة من الخصـائص العقلية منفصلة انفصالا تاما عن الحقـائق التى تصنع العلم . هل يمـكن فى الواقع لعلم أن يقوم منعزلا عن الحقائق الا اذا كان نوعا من التصور الذى لا يرقى مطـلقا الى مرتبة اليقـين ان العلم مرتبط بمجمـوعة الحقائق التى يعالجها ولا يمكن أن نفصل أحدهما عن الآخر وربما كان هذا الفصل بين العلم كنظر مجرد والحقائق كواقع هو الذى أوقعنا فى الخطأ . والنقطة الثانية القول بأن العلم لا وطن له وقد يكون هـذا صحيحا بالنسبة لمسائل المنهجية العامة أو بالنسبة لبعض النظـريات والمكتشفات الطبيعية والبيولوجية . ولكن الامر فى النظرية الاجتماعية يختلف باختلاف المجتمعات التى هى المعمل والمادة فى نفس الوقت .

قد يكون المنهج العلمى من أصعب المسائل التى يجب أن يتناولها الباحث لأن كثيرا من المشـاكل يمكن أن تحل اذا توفر لنا الوضـوح

المنهجي وتحليل الحقائق تحليلا سليما ، وهو الى جانب ذلك يعطينـا الخطوات الضرورية التى توصلنا الى أى دراسة مهما كانت واسعة أو متشعبة ، أو بمعنى آخر أن المنهج العلمي هو دليل العمل لذى يجب أن يكون بين يدى الباحث باستمرار ليتمكن بمعاونته من :

١ ـ اختيار موضوع الدراسة بطريقة تؤدى الى تقدم العلم من ناحية والى فهم المجتمع والسيطرة على مشاكله من ناحية أخرى .

٢ ـ تحديد المسائل التى يجب أن تدرس خلال البحث حتى يمكن أن نلقى أضواء عميقة على موضوع الدراسـة .

٣ ـ اختيـار الأداة الصـالحة للبحث والتى يمكن أن تعطينـا معلومات على أعلى درجة من الثبات والصـدق .

٤ ـ القدرة على ربط الحقائق بعضها ببعض واستخراج النتائج العامة منهـا .

٥ ـ امكان تخطى العقبـات التى قد تنشـأ من الحاجـة الى معلومات أخرى قد لا تتوفر فورا لدى الباحث ، الأمر الذى يضطرنا الى بحث العناصر المتداخلة للمشكلة موضـوع البحث والتى قد تكون راجعـة الى نقص الدراسـة فى ميادين أخرى من مبـادين البحث فى المجتمـع .

هـذه النقاط الخمسة هى التى يجب أن تكون فى الاذهان عنـدما نتناول دراسة المنهج العلمى فى الدراسات الاجتماعية . وقبل أن نتكلم عن كل نقطـة يجب أن نشـير الى بعض الحقـائق الديـوية المتعلقة

بموضوع علم الاجتماع ونظرته المحددة للحياه الاجتماعية وطريقته فى التفسير لأن كل هذه النقاط تحمل فى ثناياها عمليات منهجية أساسيه •

١ ــ نحن نسلم بأن الطريقة العلمية لدراسة أى موضوع من موضوعات العالم الطبيعى أو الاجتماعى لا تكاد تختلف الا قليلا بمعنى أن الخط العام لتفكير العلماء ينبعث من مصدر واحد ويسير فى اتجاه واحد ويحقق أغراضا متشابهه . مثال ذلك أن الباحث المشتغل بدراسة موضوع من موضوعات الطبيعة أو الكيمياء أو الحيوان ليس حرا فى أن يبحث كما يريد ولكن عليه أن يسير فى خطوات معروفة متفق عليها فيبدأ من الملاحظة ويستعين عليها بما هو موجود من أدوات متعددة تمكن من تعميق الملاحظة الى أبعد مداها ، ونتيجة الملاحظة مجموعة من الحقائق كثرت أو قلت ، ولكن هذه الحقائق يجب ان تعالج معالجة معينة لا يجد الباحث نفسه حرا ازاءها . وانما ينبغى عليه أن يصنفها تصنيفا خاصا معروفا لدى الباحثين جميعا حتى يمكن للمحقق بعد ذلك أن يجد الطريق واضحا . الأمر الذى يؤدى الى تقدم العلم نظرا لتتابع جهود العلماء فى نفس الميدان . فالعلم لا يمكن أن يتقدم اذا بدأ كل عالم من نقطة صفر فى دراساته • وعملية التصنيف هذه تقودنا الى نوع من الوضوح فيما يتعلق بترتيب الحقائق واتجاهها فى نهاية الأمر ، ومن هذا الوضوح يستطيع العالم أو الباحث أن ينتهى الى الهدف النهائى من البحث وهو النتائج العامة التى تصاغ فى كل حالة صياغة نظرية محددة بأسلوب معين ؛ والعالم الاجتماعى حين يتعرض لموضوع يتصل باتجاهات الأفراد أو بطبيعة تكوين الجماعات أو حين يتعرض لدراسة أزمة من الأزمات الاجتماعية فانه لا يجد مفرا من أن يتبع الخطوات السابقة وان اختلف فى طبيعة المعالجة نظرا لاختلاف الموضوع فى كل حال •

٢ — هنــاك فارق بين عمل البــاحثين فى العــالم الطبيعى وبين الباحثين فى العالم الاجتماعى ينصب على شخصية الباحثين أنفســهم باعتبارهم أبناء مجتمع معين يعيشون فى ظل نظام ثقافى خاص . وهنا يبرز العلماء مسألة الموضوعية ؛ أى اتجاه العالم نحو دراسة موضوع بعينه وموقفه منــــه . ومن غير شك تعتبر الموضوعية فى العلوم الاجتماعيه وموقف العلماء من المسائل المدروسة مسألة تستأهل النظــر والتدقيق لأنه مهما بالغنا فى الموضوعية فان العالم لا يمكن أن يتجرد نهائيا من عواطفه ومؤثرات تنشئته الاجتمــاعيه الأولى . الأمر الذى قد يلون طبيعة الدراسة من حيث اختيار الموضوعات ومن حيث النتائج العامه والتفسير وخاصة عند ربط الحقائق بعضها بالآخر . فالباحثون فى الهند مثلا لا يستطيعون ان يتغافلوا مشاكل الأديان واللغــات المتعددة وما يترتب على هذا من ابعاد اجتماعيه متسعة قد تؤثر على كيان البنــاء الاجتماعى فى مجتمع كبير كالهند . كذلك قد يؤثر على العلماء تاريخهم العلمى خصوصا اذ انتمى كل منهم الى اتجاه محدد نابع من توجيــه انجــليزى أو فرنسى أو روسى . وهنا يتبين من الدراســة المقــارنه للأبحاث الهندية عددا كبيرا من المتــرفين ؛ فبعض هــؤلاء الباحثين يفضلون دراسة تكامل المجتمع الهندى من وجهة نظر تذويب الفوارق الدينية ومحــاولة الوصول الى الوحــدة الدينيه بابعاد العقيــدة عن العلاقات الاجتماعية والتحدث بلغة يرتضيها الجميع كاللغة الانجليزية. وقد يلمح بعضهم من خلال دراساته أن الهند الكبيرة يجب أن تقســم أقساما كثيرة لأن كل جــزء يمثل مجتمعا بخصائصــه المعروفة . كذلك نتبين من خلال المقارنة مــدى تأثر الباحثين بالعوامل الســياسية التى تلون البحث وتعطيه طابعا خاصا . فاذا أضفنا الى ذلك أن البحــوث الاجتماعية فى كافة انحاء العالم باهظة التكاليف خصوصــا فى العمل

الجماعى وأن هذه التكاليف تدفعهـا المؤسسات الأهلية أو الحكومية . فتنا نتوقع أن تكون اتجاهات العلماء سـائرة بطريقة لا تتعارض مـع اتجاهات هذه المؤسسات أو الحكومات ، فاذا مولت مثلا مؤسسة فورد بحوثا اجتماعية فهل نتوقع أن تأتى هـذه البحوث خاصة فى ميـدان العمل بنتائج تبين فساد استغلال فائض رأس المال وضرورة توزيعـه وضرورة أذابة الفوارق بين الطبقة العاملة والمستغلة ؛ أننا لا نتوقـع هـذا . بل أن كل الدراسات التى تأتينا من امريكا ممولة عن هـذه المؤسسات تؤكد سلامة البناء الاجتماعى الأمريكى وطبيعته وتذيع من خلال لنتائج أفكارا خاصة عما يزعمونه عن الديمقراطيـة الأمريكية وعن سلامة السلم الاجتماعى وعن نظام الطبقـات ، وما الى ذلك من المسائل التى تساند بطريقة مباشرة الوضع الاقتصـادى فى الولايات المتحدة الأمريكية الذى قد يكون مناسبا وصالحا لها .

اذن لا مفر أمامنا من التسليم بأن الباحث فى المجتمع رضى أم لم يرضى يخضع لتأثيرات عديدة خاصة اذا كانت طريقته فى دراسة العلم القيام بالبحـوث الاجتماعية التى تكشف عناصر الصـحة والمرض فى المجتمع . وليس معنى هذا أن الموضوعية فى البحث غير متوفرة عـلى الاطلاق لأنها قد تكون ظاهرة فى عدد من الدراسات التى لا تتصـل بالنظام الاقتصادى أو السياسى اتصـالا مباشرا ، ولكن المـأمول فى المستقبل أن يتفـق العلماء فى كل مكان فى العالم على طريقة خاصـة تؤدى الى تحديد المفاهيم وتحـديد مستويات الدراسة بحيث تجـد الموضوعية مكانا ملائما يمكن أن يغذى موضوعات البحث العلمى بآمال جديدة للوصول الى الحقيقة الاجتماعية بابعادها المتعددة .

٣ ـ أن تطور علم الاجتماع الآن يسمح لنا بالقاء نظرة نافـذة

على اتجاهات الدراسة تمكا أن نعلن ونحن مقتنعون أن الدراسة تخضع لنظام أيديولوجي محدد ولهذا نستطيع أن نقسم العالم من هذه الزاوية الى أربعة أقسام رئيسية :

أولا — القسم الانجلو امريكى :

ويتكون من الدول التى تدور فى دائرته وكلها تأخذ بالنظام الرأسمالى بطرق تلتقى فى نهاية الأمر حول افساح الطريق أمام رأس المال الفردى من أن يتحرك دون قيد سواء فيما يتعلق بالانتاج أو توزيع الفائض بعد ذلك وأننا لنجد علم الاجتماع فى هذه البلاد يتحرك فى اطار محدد ينبع من تعاليم أوجست كونت وأميل دوركايم وماكس فيبر والى حد ما فلفريدو باريتو وكل هذه التعاليم تدور فى حلقة واحدة ، مؤداها أن ارادة الانسان ليست بالانطلاق الذى يمكن معه تغيير المجتمع وأن الأفراد وهم ورثة النظام الاجتماعى ليسو الا صورة متكررة للارتباط بين النظامين الثقافى والاجتماعى الخاضع فى نفس الوقت لمؤثرات تاريخية وأيديولوجية محددة وعند تمخض هذا الفهم عن اتجاهات محددة فى علم الاجتماع أصبحت تعتبر بديهيات أو مسلمات يجب التسليم بها وعدم مناقشتها أو وضعها موضع الدراسة وهى :

أ) وجود سلم اجتماعى سهل الحركة يصعده أو يهبطه الأفراد بجهودهم الفردية دون رقابة من أجهزة الدولة . وعمل الدولة فى هذا المجال حماية النازلين والظالمين دون التدخل فى أساليبهم التى قد تتخذ طابع الصراع أو المنافسة الشديدة أو الأنانية المطلقة أو طابعا أخلاقيا لا يهتم بالوسيلة فى سبيل الهدف .

ب) وجود نظـام للطبقات لا يقوم على أبعاد اقتصادية وانمـا يقـوم على ما يدعون منمقومات اجتماعية تعكس مركزا محـددا فى الاطار التشريحى للمجتمـع ، بمعنى أن أوضـاع الناس فى الحيـاة كتجاذبهم وتنافرهم انما يقوم على مفضلات تنبع من اعتبارات اجتماعية خالصة .

جـ) وجود نظام للضبط الاجتماعى يتحرك بطريقة تنبع من الفرد وتمر بالجماعة الى أن يصـل الى الدولة ، بمعنى أن مسئولية الضبط الاجتماعى لا تنبع من أجهزة مركزية لها أن تفرض أنواعا من القواعد والمستويات الموحدة بين الناس وانما ينبع من مصالح ورغبات جماعات بعينها فى المجتمـع ، ومن أجل هذا يسـمح مثل هذا النظـام لبعض الجماعات التى تملك رأس المـال وتحتكر وسائل الانتـاج أن تقوم فى النظام الاجتماعى بمثابة الجماعة الضاغطة أو الموجهة التى تحـاول جر بقية الجماعات وراءها وتفرض عليهم نوع الضبط الاجتماعى الذى يتلاءم مع مصالحها .

د) وجود نظام الرعاية الاجتماعية ينبع من احساس الأفـراد بمسئولياتهم النسبية عن تخلف أفراد آخرين وسقوطهم فى معـركة التكيف الاجتماعى . بمعنى أن حل المشاكل الاجتماعية على المسـتوى الفردى متروكة لحرية الأفراد ولاحساسهم بنزعات الخير والاحسـان . وينعكس هذا على تصرفات المؤسسات الاحتـكارية فى مثل هـذه المجتمعات عندما تلقى بنسبة ضيئلة من فائض رأس المال لتستخدمه الجمعيات الأهلية فيما يسمى بالنشاط الخيرى لمواجهة مشاكل المجتمع مواجهة رأسية .

هـ ـ وجود نظام للتخطيط بكل مستوياته لا يخضـع للدولة ولا

ينبع من فكرة مركزيه ، وانما يترك للهيئات التى يعنيها الأمر ادا رغبت بحيث يحـقق التخطيط فى نهاية الأمـر مزيدا من الارباح ومزيدا من السعود ولا تتدخل الدولة فى توجيه التخطيط الا عدما تبدو فى الأفـق أزمة ماليه أو تهديد خطير لكيان الدولة فى العالم ، ومـع ذلك لا يكون التدخل الا بحذر وفى الحدود التى لا تتعدى حرية الأفراد المطلقة فى توجيه نشاطهم الاقتصادى .

ولقد دارت أبحاث علم الاجتماع فى فلك هذه الاعتبارات وامتلات بطون الكتب بهذه التوجيهات الأيديولوجية . وتعلم منها كثيرون حتى خيل اليهم أن هذا هو منطق العلم وأن هذا هو طبيعة الحال ، وادعوا أن هذه التوجيهات قيما وأساليبا فى البحث الاجتماعى . أصبحت تعتبر نمـوذجا فى كثير من بلاد العـالم التى لم تلتفت الى هـذه المؤامـرة الاســتعمارية .

ثانيا : القسم الماركسى الثورى :

ويضم الدول التى جعلت من تعـاليم ماركس وانجلز أساسا للحكم وقاعدة للنظـام السياسى والاقتصـادى والاجتماعى وهى تقوم على الاعتبارات الآتية من وجهة نظر علم الاجتماع .

أ) أن تاريخ المجتمع يعكس صورة صـادقة للصراع بين طبقتين فى بناء المجتمع . طبقة مالكة لكل شىء وطبقة ليس عنـدها أى شىء الأمر الذى ترتب عليه أنه كلما زاد عدد السكان وزاد العلم تقدما وزاد التصنيع انتشارا تقوم كثير من المصاعب والمعوقات امام الملايين من العاملين ، وكلما زاد الزمن زادت الطبقة المالكة طغيانا وزادت الطبقـة العاملة بؤسا وانحرافا . والصراع فى رأى الماركسية لابد له من حل .

والحل يأتى عندما يصل السخط الى نقطة الانفجار أو نقطة الانطلاق فتندلع الثوره ويحتل العمال المصانع يديرونها ، ويقيمون حكما يمثل مصالحهم ويبدأون فى اقامة مجتمع جديد .

ب) الثورة الماركسية فى حد ذاتها عبارة عن ثورة اقتصادية فى المدل الاول وأن اتخذت طابعا ثوريا عنيفا فى أول مراحلها الا أن تغير الأساس الاقتصادى للمجتمع يستتبعه تغيرات واسعة النطاق فى ترتيب العلاقات وأسس البناء الاجتماعى .

جـ) تملك الدولة كل مصادر الثروة ويصبح كل قادر على العمل مشارك بقدر فى الانتاج وفى سند النظام الاجتماعى والاقتصادى باعتبار أنه صاحب مصلحة ومسهم فى رأس المال نكبير الذى هو رأس مال المجتمع بأسره .

د) اذا تم هذا يجب أن تتغير المفاهيم الأساسية للحياة الاجتماعية : فتتغير كل من الاسرة والعقيدة والايمان واتجاهات التعليم والقيم والعادات والتقاليد وأساليب الضبط الاجتماعى والنظرة الطبقيه وفلسفة الرعاية الاجتماعية ، وتؤمن الدولة أن تنمية المجتمع فى الاتجاه السياسى والثقافى لابد أن يخضع لتخطيط دقيق يحدد امكانية المجتمع المادية واتساع قوته البشرية . من هذا نتبين أن علم الاجتماع الماركسى يقوم على قاعدة مختلفة تماما عن قاعدة علم الاجتماع الرأسمالى لأن معالم المجتمع الماركسى من حيث البناء والوظيفة مختلفة تماما ، ويصبح من التناقض أن تعيش افكار علم الاجتماع الرأسمالى او تصبح أساسا أو عونا فى دراسة علم الاجتماع فى مجتمع ماركسى .

ثالثا ــ المجتمعات الاشتراكية المتقدمة :

وهى المجتمعات التى تغلب فيها الفكر الاشتراكى وأصبح سياسه الدوله ومنطق التعمر الاجتماعى ؛ أو البلاد التى بها أحزاب اشتراكيه ذات فعليه ؛ وهـــى موجـــودة فى بعض بلاد أوربا وآســـيا وأمريكا اللاتينية والملاحظ أن هذه البلاد وأن استفادت من النظرية الماركسيه فى التفكير لا أنها لا تنسب نفسها أصالة الى ماركس ؛ فهى تؤمن بأن الحل الاشتراكى ليس بالضرورة حـــلا ثوريا دمويا . وانما قـــد يأتى نتيجة لازدياد الوعى ومطالب الجماهير الملحه التى تعكس بصـــــورة ديمقراطية فى شكل برلمان . وعلم الاجتماع فيها يتميز بالآتى

أ) محاولة للتوفيق بين الاتجاه الماركسى والاتجاه الرأسمالى فيما يتعلق بتطبيق المنهج والتفسير .

ب) محاولة الابتعاد على بعض الموضوعات الرأسماليه كدراســـة الترتيب الطبقى وأســـاليب للضبط مـــع تحريكها وتوجيهها لتتـــاسب المجتمع الاشتراكى الجـــديد .

جـ) الضغط على المســـائل الخاصة بالعقيـــدة والايمان والقيـــم والعـــــــادات .

د) اعطاء الدراســـات الأسرية مـــكانا مرموقا بين ابحاث عـــلم الاجتمـــاع باعتبار أن الأسرة فى المجتمـــع الاشتراكى يجب أن تحاط بأعلى مستويات الرعاية لأنها تســـاعد المجتمع الكبير على تقليل فرص الصراع فى اطـــار العلاقات الاجتماعية اذا أحســـن ترتيبها وضبط كل العلاقات المتصلة بها .

... من هذا نتبين أن علم الاجتماع فى هذه المجتمعات لم يصل بعد الى التخلص من الرواسب الرأسمالية ، الا أنه قطع شوطا كبيرا فى تحديد المفاهيم ووضع المستويات العامة وارساء النظام الايديولوجى للباحثين فى هذا الاتجاه .

رابعا – المجتمعات النامية :

وهى المجتمعات التاريخية التى كانت مهبط الحضارات القديمة ، أو المجتمعات التى أستقلت حديثا وكانت فيما مضى تحت قبضة الاستعمار ، وسنضرب مثالا لها بجمهورية مصر العربية ويتميز علم الاجتماع عندنا بما يلى :

أ) غلبة الفكر الفرنسى بوجه خاص وعلى الرغم من التعديلات الكبيرة التى أدخلت على المدرسة الفرنسية فى فرنسا ذاتها فلا زال التوجيه العلمى واقفا عند حدود دور كايم وتلاميذه المباشرين فقط ، والتغير أو التعديل الذى حدث أدى الى ارتداد الأسلوب الأمريكى فى مواجهة مسائل المجتمع وما زالت المفاهيم الحقيقية للاتجاه الاشتراكى فى دراسة المجتمع غير واضحة وان كانت هناك محاولات للفهم لا تزال فى بداية الطريق .

ب) الاتجاه الرجعى الاستعمارى الذى مول بأموال الرأسمالية والاستعمار فى بداية الأمر وسار على الاسلوب الأمريكى : وهو المسمى بالخدمة الاجتماعية وجد هذا الاتجاه مشجعات فى ميادين عديدة قبل التغيير الاجتماعى الجوهرى الذى حدث فى مجتمعنا : ولا زالت هذه المشجعات قائمة حتى الآن لظروف عديدة تتعلق بأبعاد التطبيق الاشتراكى الحالية .

جـ) الاتجـاه الانجليزى الذى أخـذ صورة الانثروبولوجيا ولم تتجه الدراسة فيه الى الالتفات لحقيقى الى مجتمعنا . على أنه تبذل الآن محاولة للاستفادة من المنهج الانثروبولوجى فى دراسة المجتمعات الصحراوية وأثار التصنيع على المجتمعات لتى استقلت حديثا[1] .

د) الاتجاه الاشتراكى الواقعى وهو لا يزال حتى الآن واضح المعالم ويحتاج الى جهود عديدة فى مجال النظرية والتطبيق .

---

(١) الانسان والصحراء ، والبناء الاجتماعى (١٩٦٥) للدكتور أحمد أبوزيد

مراجعة منهجية ضرورية

• • • هل كان لتطبيق المنهج العلمى فى ميدان علم الاجتماع ثمـرة فيما يتعلق بتقدم فهم المجتمع ومشاكله العديدة ؟ • • ان العلم بالمعنى الذى نريد أن نثبته لا ينبغى أن ينفصل عن المجتمـع أو عن الحيـاة ؛ وقبل أن نجيب على هذا السؤال الهام يجب أن نعلم مقدما أن العـالم بأسره وحدة وأن هذه الوحدة فرضت على الانسان أن تكون معرفتـه واحدة . فاذا ظهر فى ميدان المعرفة نوع من التقسيم فليس هذا راجعا الى طبيعة المعرفة بل الى نـوع من التخصص الذى يتطلع لمزيد من التعمق تمهيدا لربط اجزاء المعرفة للوصول الى المعرفة الكلية ؛ ولذلك يمكننـا أن نهبط فى التحليل من أعلى المستويات الى أدناهـا بشرط أن نحتفظ بالمسـتوى الكلى الى أن نصل الى عـالم الانسـان أو عالم الكائنات الحيـة •

يتحرك علم الاجتماع خلال المجتمع ويحاول أن يمد بصره فى جميع الاتجاهات ولهذا يجب أن يحتفظ بالنظرة الكلية للحيـاة الاجتماعية ، ومعنى هذا أن كل ما هو واقع فى المجتمع يعتبر مرتبطا بعضه بالآخـر ارتباطا عضويا ؛ وكل محاولة للتفتيت تعطينا زوايا غير منسـجمـة للحقيقة الاجتماعية . والانسان الفرد الذى يعتبر الوحدة الانسـانية التى تحيا داخل مجتمع معين . هو أيضا متعدد الجوانب وكل محـاولة لتفتيت الانسان الفرد الى أجزاء لا تفضى الى أى معرفة حقيقيـة ؛ فالمجتمع كل والانسان كل ؛ وهذا هو الذى فرض على المعرفة أن تكون كلية أيضا ويستتبع ذلك ما يلى :

١ ــ أن ثقافة الانسان لا يمكن أن تنقسم الى مادى وغير مادى لانيما يتبادلان التأثير و لأرتباط ؛ ولا يستقيم فهمنا لعمـــل الثقافة الا اذا فهمنـــاها من الزاوية الكلية ، واذا جاز لنا أن نعزل المظـــاهر المـــاديه عن المعنوية فليس هذا لأن هذه لقسمة موجـــودة فعلا ، بل بســـهولة التحليل ويتعين على البـــاحث باستمرار أن يحـــاول تركيب الثقافة فى وحـــدة كلية •

٢ ــ ان علم النفس يفشل فى مهمته لو قسم الانسان الى أجهزة حيوية ومظاهر نفسية غير مرتبطة بعضها بالآخر . وبالتالى لا يمكن أن نزعم أن الانسان فى تقابله مع اجـــزاء الثقافة يكونَ مرة ماديا ومـــرة أخرى معنويا ، أذنْ فنحن عند التعرض لمسألة ارتباط الانسان بالحياة الاجتماعيـــة يجب أن تركز باستمرار على ارتباطه للتعدد الجـــوانب الذى يؤدى بدوره الى نجاح عمليات التكيف للمواقف الجديدة ؛ ولعل السر فى تخلف القيم والعادات والتقاليد أنها تنعزل بالتدريج عن النظام المادى للمجتمع الذى هو جزء أساسى فى الثقافة والذى يطبعها بطابعه باستمرار . فالقيم والمعانى لا تخلق من الهواء ولكنها تنبس من خلال أجسام مادية وتعبر عن حركتها داخل أطار الثقافة الكبير •

٣ ــ واذا نظرنا الى العلم باعتباره نشاطا انسانيا منظما ، فهـــو بالضرورة جزء لا ينفصل عن الثقافة وعن المجتمع وارتباطه هذا يعنى أن يكون خاضعا لعمليات التأثير والتأثر المتبادلةداخل الاطار الحيوى الذى يتحرك خلاله ؛ من هنا كان الارتباط الضرورى بين العلم والمجتمع أمرا منطقيا ومتفقا تماما مع وحـــدة المعرفة ووحدة العالم ووحدة الحيـــاة الاجتماعيـــة •

٤ — المنهج العلمى اذن عباره عن الوسيله التى يصطنعها العلماء والباحثون لتنظيم النشاط العقلى وتحديد معالم ارتباطه بالحياة أو بالمادة معا ؛ ولذلك اذا كان من هدف المنهج العلمى أن يعزل العلم عن الحياة فهو ليس منهجا على الاطلاق ؛ أما اذا زاد من ارتباط العلم بالواقع تأثيرا أو تأثرا فهو لهذا يستطيع أن يعبر عن المطالب الاساسية لوحدة المعرفة الانسانيه ويكون مبررا فى نفس الوقت لوجود العلم ذاته،

٥ — لقد تغيرت نظرة الانسان الى العالم والى حياته داخل الجماعه وكان هذا التغير استجابة لتغيرات بعيدة المدى حدثت فى ثقافته . ونحن نعلم أن الثقافة هى نتاج العقل الانسانى ماديا ومعنويا فى صوره امكانيات تنمو باستمرار ليتمكن الانسان من مزيد من السيطرة والتكيف مع المواقف الاجتماعيه المتجددة والمتغيرة فى اطار الحياه الاجتماعيه ولهذا كلما زاد ارتباط العلم بواقع الحياة كلما أعطى للانسان سلاحا يستطيع أن يخوض به كل معاركه مع الطبيعة ومع نفسه ومع الآخرين يشاركونه نفس الجماعة .

والآن نعود للاجابة عن السؤال الذى قدمناه .

السؤال يدور حول الثمار التى جنيناها من تطبيق المنهج العلمى على المجتمع . لحسن الحظ كان لهذا التطبيق النامى المعدل ثمرات . ومن أجل زيادة كم هذه الثمرات فنحن نهتم بالمنهج العلمى وأحسن طريقة لاستكشاف مواطن هذه الثمرات أن نتحسسها تاريخيا فهل استطاع علم الاجتماع أن يقطف الثمرة الناضجة فعلا .

أولا : فى بداية انشاء علم الاجتماع كان أمام الرواد الأول تجارب ناجحة أجريت فى ميدان العلوم الطبيعية والحيوية ؛ ونجاح هذه

التجارب كان نتيجة مباشرة لتطبيق منهج علمى محدد ، ولهذا تساءل هؤلاء الرواد وفى ذهنهم أفكار عن وحدة المعرفه الانسانيه (ماديه ومعنوية) هل يمكن الافادة من منهج هذه العلوم فى دراسة المجتمع الانسانى خاصة وأن المنهج عبارة عن اتجاه عقلى ، وسواء اتجهنا نحو المجتمع أو الكواكب أو المعادن فان الموقف العقلى لا يتغير لكن الذى يتغير هو النتائج التى أحصل عليها عندما أغير مواضعى من ميدان الى ميدان والتغير هنا من حيث الناتج أمر لا مفر منه ومرجعه الاختلاف الحتمى بين موضوعات كل من هذه الميادين المتعددة . ولهذا أدرك العلماء أن العبرة ليست بالنتيجة ولكن مركز الثقل يقع على نقطة الانطلاق وهو المنهج العلمى . هنا أستطيع أن أخوض كل ميادين المعرفة وأحصل على معلومات يقينية ولذلك ارتضى العلماء وبصورة سهله المنهج الطبيعى أو الحيوى تطبيقا على الحياة الاجتماعية . ولكن الصعوبة التى نشأت بعد ذلك هى فى أن العلوم الطبيعية تطبق المنهج العلمى على موجودات قائمة بالفعل تخضع للملاحظة والتجربة ويمكن تغيير الظروف التى توجد خلالها وهذا غير متوفر فى عالم الانسان . ولهذا ارتكن العلماء الى القياس المنطقى فخرجت نتيجة لهذا ابحاث نظريه بعدت فى كثير من الأحيان عن الواقع الاجتماعى .

ثانيا : ترتب على اتساع نطاق النتائج النظرية التى وصل اليها العلماء عن طريق القياس المنطقى أن ظهر التناقض و الاختلاف فى وجهات النظر بالنسبة للحياة الاجتماعية مما أدى الى وجود المذاهب والمدارس الفكرية التى ظلت عالقة بميدان علم الاجتماع وتدل على أن العلم لم ينضج بعد وأنه لا زال موضع جدل ، ولهذا غلبت النظرة الذاتية فى أبحاث علم الاجتماع على النظرة الموضوعية ، ذلك أن

الحياة الجتماعية نظر اليها مرة على أنها تشبه الجسم أو الكائن العضوى ومرة على أنها قصة من قصص الصراع يتغلب فيها فريق على آخر ويتبادلان الهزيمة والانتصار فى دورة محددة من الزمان تتعاقب فى سلسلة متصلة الحلقات ، ومرة ثالثة باعتباره آلة تدور بفعل مجموعة من الطاقات المحركة ، ولهذا فان علم الاجتماع يصبح نوعا من الميكانيكا ، الى أن ظهر عدد من العلماء يفضلون نوعا من التفسير الاقتصادى أو النفسى أو الجغرافى باعتبار أن كلا من هذه التفسيرات يعتبر عاملا حتميا فى حياة الانسان والمجتمع ، لكن العلم لا يتقدم على أساس الاختلاف ولكنه ينضج على أساس الاتفاق ولذلك فمن المتوقع أن تكون هذه المرحلة عقيمة الى حد ما .

ثالثا : اتجه علم الاجتماع ببطء شديد الى المجتمع لمحاولة دراسته على الطبيعة باعتبار أن سلامة المنهج العلمى وحدها لا يمكن أن تصنع علما ، بل أن جسم الحقائق لابد أن يرتفع باستمرار ليكون الميدان الذى يمكن أن يتحرك خلاله هذا المنهج ، ولكن البحث فى المجتمع اتسم أول الأمر بطابع غير منظم خاضع فى نفس الوقت لاهتمامات العلماء الذاتية دون الاهتمام بمطالب العلم ذاته والمجتمع ولهذا لم يتمكن علم الاجتماع نتيجة لتطبيق المنهج بهذه الصورة من الوصول الى مرتبة الوحدة بل أن الاختلاف اتسعت ثغرته بين العلماء وحاولوا أن يصبغوا هذا الاختلاف مرة أخرى بصبغة مذهبية .

رابعا : تعالت الأصوات فى ميدان علم الاجتماع ، ان الوصول الى كم من الحقائق يتزايد باستمرار هو الذى سوف ينقذ علم الاجتماع من هذه الورطة المذهبية ، وكان رد الفعل عجيبا اذ ترك الباحثون فجأة البحوث النظرية ، واقبلوا بشكل واسع النطاق على دراسة المجتمع

على الطبيعة ، حتى أن الأمر انقلب الى أن جمع الحقائق فحسب هــو الرسالة الأولى لعلم الاجتماع ، مع أن جمــع الحقائق وان كان عملية هامة فى خطوات المنهج العلمى ؛ الا أنها وسيلة لغاية ضاعت فى حضم الحماس للبحث الاجتماعى ، ومن الطبيعى أن يرتفع فى جهات متعدده من العالم صوت هنا أو هناك ينادى بضرورة التوقف قليــلا لمزيد من النظر والتحليل لربط هذه الحقائق واستخراج المبادىء النظرية منها ؛ التى هى الرســالة العظمى للعلم دفى هذه الأثنــاء بدأ علم الاجتمــاع تنضح فيه معالم الاهتمام بدراسات دون غيرها مثل دراســة الأسرة والثقافة والقيم والعادات والتنظيم الاجتماعى والتغير الاجتماعى .

خامسا – بدأت الثمــرة تنضــج وبدأ التفكير فى طــريقة جمعها والتصرف فيها . وهذا أدى الى مزيد من البحث فى دو'ئر العلماء حول منــاطق زراعة الأشــجار التى انضجت هذه التمــرات . وهكذا بدأت اتجاهات تبحث عن مناطق لتربة الخصبة التى يتأكد معها امكان غرس البذور . ففتحت ميادين جديدة فى علم الاجتماع اعتبرت أهــم ما يجب أن ينشغل به الباحث مثل دراسة الجماعة ودراسة ديناميانها وظهــور منهج السوسيومترية والتركيز على المســائل المتعلقة بالتغير الثقــافى . وتبدد الضباب فكشف عن الرواسب التى عطلت انطلاق علم الاجتماع وظهرت معالم التوجيه الايديولوجى واضحة تماما فيما يتعلق بالنظرية وموضوعات الدراسة وفى التحليل والتفسير . ولهذا فأننا نتوقــع أن يكون هناك علمان للاجتماع . علم يخضع للاتجاه الرأسمالى محاولا أن يتخذ من المنهج العلمى مطية له ليضــلل به طلاب هذا العلم فى أنحــاء العالم . وعلم اجتماع آخر يحاول أن يبعد عن المنهج العلمى كل التأثيرات المضللة التى تجرفه وسط تيارات مليئة بالعقبات وتحــاول أن تمنعه من

الاستمرار فى مجـراه الهادى الذى يعبر عن حقيقة البنـاء الاجتماعى الانسانى ، ويترجم عن العثرات التى تؤخر عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصاديه مختفية وراء دعاوى علمية زيفت وطال عليها الأمر فاصبح لها قيمة تاريخية كقيمة الاشياء القديمة . ولكننا اذا كنا نعجب بالاشياء القديمة أو التحف فهى للعرض وليس للاستخدام ، ان علم الاجتمـاع الرأسمالى القديم يفقد أرضه باسـتمرار وبسرعة ويتقدم على الأرض المغتصبة علم الاجتماع الجديد محاولا أن يقيم اطارات مفاهيمه عـلى دعائم سـليمة .



مراجـــع مختـــارة

1 — Clinard, B. C., Sociology of Deviant Behaviour, New York, 1961

2 — Dynes, R.R. & others; Social Problems : Dissensus and Deviation in an Industrial Society, New York, 1964

3 — Elliott & Morrill; Social Disorganisation New York, 1962

4 — Etzioni; A.; Cocplex Organisation, New York, 1962

5 — Lemert, E.M., Social Pathology : A systematic Approach to the Theory of Sociopathic Behaviour, New York, 1951

6 — Macrao, D, Ideology and Society : Papers in Sociology of Politios, London, 1961

7 — Merton, R.: Social Theory and Social Structure, New York, 1962

8 — ———— & others; Reader in Bureaucracy; New York, 1960

9 — ———— & others; Sociology Today : Problems and Prospects, New York, 1962

10 — Ogburn, W., & others; Technology and Social Change. New York. 1957



محتويات الكتاب

الموضوع — الصفحة

الفصل الاول

الفصل الثانى

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس

الفصل السادس

الموضـــوع | الصفحة

الفصل السابع

الفصل الثامن

الفصل التاسع

الفصل العاشر

الفصل الحادى عشر

الموضـــوع الصفحة

الفصل الثـانى عشر


منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET